مكتبة المغرب العربي

الدكتور: الحبيب تامر



هذه تونس

مطبعة الرسالة

مكتب المغرب العربي

الدكتور الحبيب ثامر

هذه تونس

مطبعة الرسالة



مكتب المغرب العربي

الدكتور الحبيب ثامر

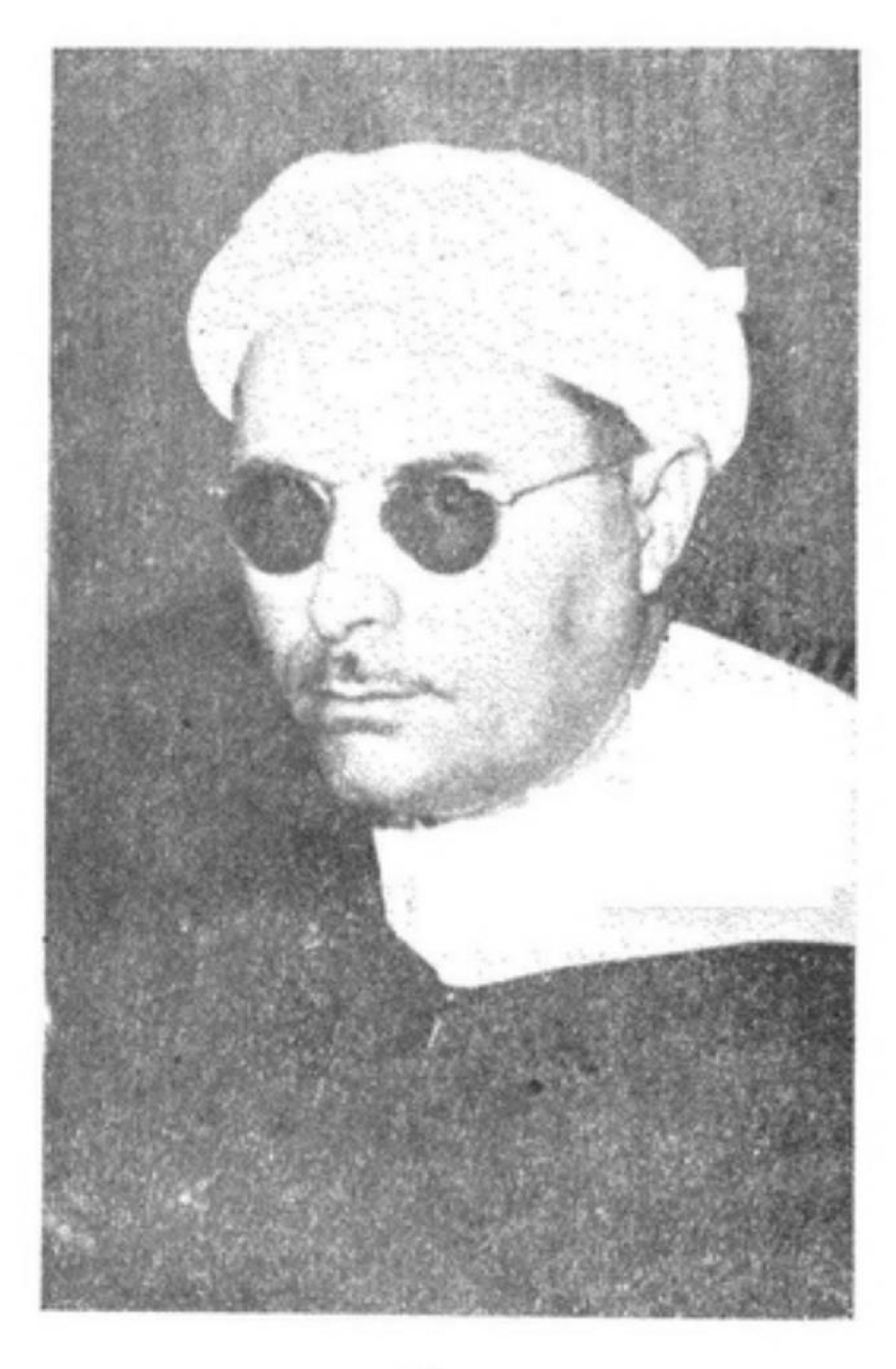
هذه تونس

مطبعة الرسالة



حضرة صاحب الجلالة محمد المنصف ملك تونس الشرعي المنفي بمدينة « بو » في فرنسا

حضرة صاحب السمو الأمير عبد الكريم الخطابي بطل المغرب العربي



حضرة صاحب السمو الأمير محمد عبد الكريم الخطابي





الزعيم الحبيب أبو رقيبة
رئيس الحزب الحر الدستوري التونسي



مقدمة

دأب مكتب المغرب العربي على إصدار رسائل بين الحين والآخر ، تهدف إلى التعريف بقضايا أقطار المغرب والحركات الاستقلالية التي نشأت بها ، منذ أن فقدت استقلالها ورزحت تحت أثقال الاستعمار الأجنبي .

وقد تناولت هذه الرسائل نواحي مختلفة من حياة هذه البلاد التي كافحت وما تزال تكافح في سبيل خلاصها واسترجاع سيادتها . فسدت بذلك فراغاً طالما شعر به إخواننا العرب ، خصوصاً في هذه الظروف التي ترعرع فيها الوعي القومي بين الشعوب العربية ، وأصبحت قضايا المغرب تشغل قادة العرب وزعماءهم بمثل ما تشغلهم قضايا الأقطار العربية الأخرى .

ولا شك أن التعرف على قضايا الشعوب العربية ودراسة مشكلاتها المختلفة وتحديد أهدافها هو الخطوة الأولى في سبيل رسم الخطة لتحريرها وتطمين مستقبلها . وإذا كان هذا أمراً ضرورياً بالنسبة للأقطار العربية عامة ، فهو أوجب بالنسبة لأقطار المغرب التي ظلت مجهولة من العالم العربي سنين طويلة ، وكان إذا عرف عنها شيئاً فإنما يعرفه بواسطة المصادر الأجنبية التي تحرص على إخفاء الحقيقة أو تلوينها بما يوافق مصلحتها الاستعمارية .

ولم يكن السبب في هذا راجعاً إلى تقصير المغاربة في التعريف بقضايا بلادهم ، ولا إلى تهاون إخوانهم في الشرق العربي ، وإنما يرجع إلى النطاق الحديدي الذي ضربته الدول الاستعمارية على أقطار المغرب العربي سنين طويلة ؛ محاولة بذلك فصلها عن بقية العالم ، وبخاصة عن البلدان العربية ، حتى يتم لها تحقيق الأغراض التي ترمي لها من استعمار هذه البلاد في غفلة عن العالم أجمع .

وهذا ما حدا بمكتب المغرب العربى إلى إصدار سلسلة من الكتب تتناول بالدراسة المفصلة أقطار المغرب الثلاثة (تونس والجزائر ومراكش) كلاً على حدة .

و « هذه تونس » هو الكتاب الأول من هذه السلسلة ؛ وهو يتناول بإجمال حياة هذه البلاد من خلال عصورها التاريخية مع إبراز معالم الحضارة التى نشأت بها فى عهد الاستقلال ، وحركة تجديد الدولة التى بدأت قبيل الحماية ، وكيف تسرب التدخل الفرنسي إلى البلاد فقضي على هذه الحركة وأخمد أنفاسها وانتهى بالاستيلاء على مقاليد الحكم بها تحت ستار الحماية . كما يتناول تاريخ الكفاح الشعبى فى طوريه الحربى والسياسى ضد الاستعمار الفرنسى . ثم يتناول الكتاب بتفصيل أحوال تونس السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

وسيعرف القارىء العربى من فصول هذا الكتاب أن الحماية الفرنسية ألحقت أبلغ الضرر بتونس وبالشعب العربى فيها ، وأن مهمتها كانت دائماً هى عرقلة تطور هذا الشعب وإغفال مصالحه وهضم حقوقه والعمل على تقوية العنصر الفرنسي بمختلف الوسائل على حساب العنصر العربي صاحب الحق الشرعى فى البلاد ، وأن الفرنسيين ساروا على سياسة استغلالية لا تقيم وزناً لمصالح الأهالى ولا تحفل بتقدمهم ، وأن الغاية التى سعت إليها خلال سبع وستين سنة منذ فرضت حمايتها على هذه البلاد هى إفقارها وتجهيلها والعمل على إدماجها فى العنصر الفرنسى ؛ لكي يتسنى لها إبقاؤها فى قبضتها الحديدية ، وحتى لا تصل فى يوم من الأيام إلى أن تحكم نفسها بنفسها .

ومكتب المغرب العربى إذ يقدم الكتاب الأول من هذه السلسلة يرجو أن يكون قد وفق لإرضاء رغبات القراء فى العالم العربى الذين طالما رغب إلينا الكثير منهم فى وضع هذه السلسلة التى تعرفهم بجزء لا يتجزأ من وطنهم العربى الكبير .

القاهرة فى ٩ أبريل ١٩٤٨



الفصل الأول

جغرافية تونس

كان لموقع تونس فى مفترق طرق البحر الأبيض المتوسط ولوضعها الجغرافى بصفة عامة أثر كبير فيما طرأ عليها من أحداث على ممر الأيام مما طبع تاريخها وأوضاعها السياسية والاجتماعية بطابع خاص .

وتمتاز تونس باتساع سواحلها المنبسطة ووفرة سهولها وسلسلة جبالها التى لا تمنع اتصال الشمال بالجنوب مما جعل البلاد معرضة لكثير من الفتوحات كما شهد بذلك تاريخها القديم والحديث . ويتجاذب طبيعتها الجغرافية بصفة عامة عاملان

الصحراء فى جنوبها والبحر فى شمالها وشرقها .

الطبيعة :

وتبلغ مساحة تونس ١٢٥٬١٨٠ كيلومتر مربعاً ، وهى تمثل القسم الشرقى من المغرب العربى الواقع فى شمال قارة أفريقية ، تحدها من الغرب الجزائر ، ومن الجنوب الشرقى ليبيا ومن الجنوب الغربى الصحراء . وتربطها بالجزائر سلسلة جبال الأطلس التى تعتبر العمود الفقرى لأقطار المغرب العربى ، وقد جعلت من هذه الأقطار وحدة جغرافية متسمة . وتمتد هذه الجبال فى تونس من الجنوب الغربى بجوار تبسة إلى الشمال الشرقى حيث جبل زغوان وبو قرنين ، ويزيد ارتفاعها بالقرب من حدود الجزائر على ١٥٠٠ مترا ، ثم يقل شيئاً فشيئاً صوب الشمال إلى أن يبلغ التلال الخصبة المحيطة ببنزرت وماطر ويتخلل هذه السلسلة ممرات كثيرة تسهل الاتصال بين الشمال والجنوب . وتغطى هذه الجبال أشجار الفلين وصنوبر حلب ، وفيها مناجم الرصاص والحديد والفسفات



وتتخلل هذه الجبال سهول كبيرة مشهورة بإنتاجها للحبوب .

أما الشواطئ في تونس فهي منخفضة على العموم ماعدا في الشمال ، ولا يتعدى عمق البحر ٢٠٠ مترا في هذه الشواطئ ، مما جعلها صالحة لصيد السمك . وبأزاء مدينة صفاقس تمتد جزر قرقنة التي اشتهر أهلها بصيد الأسفنج ، وفي جنوب خليج قابس توجد جزيرة جربة التي اشتهرت ببساتينها وواحاتها الجميلة . وتتصل سهول منطقة الساحل بسهول الشمال بواسطة مضائق زغوان وقرنبالية ، كما أن مضائق قابس تربطها بسهول شواطئ الجنوب ، وتحتل السهول ٨٦٪ تقريباً من مجموع مساحة القطر التونسي .

ولا يوجد في تونس من الأنهار الجديرة بهذا الاسم إلا نهر مجردة وفروعه ، وهو ينحدر من الغرب إلى الشرق صوب خليج تونس ؛ على أن مياهه تقل كثيراً زمن الصيف . أما نهر مليان فإنه عبارة عن نهر بسيط تنضب مياهه في الصيف في كثير من الأحيان . ويوجد كذلك منحدرات أشهرها زرود ومرج الليل ، وهي تفيض من غير موسم وتصب في سبخات أو تضيع في الفيافي .

ومناخ تونس على العموم دافئ معتدل . أما الأمطار فهي غير منتظمة إذ يختلف سقوطها من ناحية إلى أخرى ومن سنة إلى سنة ، وكذلك يختلف باختلاف ارتفاع الأرض وقربها من البحر أو من الصحراء ، مما جعل كل منطقة من المناطق التونسية مختصة بإنتاج معين . ويمكن تقسيم المناطق كما يأتي :

في شمال سلسلة جبال الأطلس وبخاصة على ضفاف نهر مجردة توجد أخصب الأراضي التونسية الصالحة لإنتاج الحبوب . وقد اشتهرت فيها الكاف وباجة وتبرسق وسليانة والفحص وسوق الاربعاء وسوق الخميس وطبربة وماطر ، وهي من أهم المراكز الفلاحية بتونس .

وفي جنوب جبال الأطلس يمتد « إقليم المنبسطات » (La Region des Steppes) بين مدينة قفصة من الغرب وواحات الجريد من الجنوب والساحل التونسي من الشرق ، ولا تقطعه إلا تلال قليلة . ويغطي هذه المنبسطات من الناحية الغربية مساحات شاسعة من الحلفاء ، وبها مزارع كبيرة ومراع شاسعة ؛ وتقل الأمطار في هذا الإقليم حتى تنقطع تماماً في الجنوب ، وليس به من القرى



إلا القليل باستثناء مدينة القيروان .

وتمتاز منطقة الجريد ومنطقة نفزاوة فى الجنوب التونسى بواحاتها الجميلة الغنية ووفرة مياهها .

وفى الشمال الشرق تمتد شبه جزيرة بين خليج تونس وخليج الحمامات تسمى « دخلة المعاون » وهى من أخصب الأراضى التونسية بما فيها من غابات الزيتون وأشجار البرتقال ، وتكثر فيها القرى العامرة .

أما ما يعبر عنه « بالساحل » فهى منطقة تبدأ من ناحية سوسة وتنتهى إلى ناحية صفاقس ، ويغطى هذه المنطقه غابات الزيتون منذ أقدم العصور .

المدن :

وتوجد فى تونس مدن كثيرة وبخاصة فى الشمال وعلى السواحل وفى الجنوب . وقد لعب كثير منها دوراً هاماً فى تاريخ تونس .

وأهم هذه المدن : تونس والقيران وصفاقس وسوسة وبنزرت وقابس والمهدية وتوزر ومساكن والمنستير والقلعة الكبرى وماطر وباجة والكاف .

ومدينة تونس الواقعة على خليج تونس هى العاصمة الإدارية والثقافية والاقتصادية للمملكة التونسية . وقد لعبت أدواراً هامة فى تاريخ البلاد ، وكان تاريخها قبل الفتح الإسلامى مجهولا ؛ إذ أن العاصمة فى ذلك الحين كانت مدينة قرطاجنة ، وبعد الفتح العربى اتخذ العرب من مدينة القيروان عاصمة لهم ، وبعد أن استولوا على مدينة قرطاجنة سنة ٦٩٨ م بدأت مدينة تونس تنافس القيروان حتى أصبحت عاصمة من العواصم الإسلامية التى ازدهرت فيها الحضارة العربية. ومنذ عهد الدولة الحفصية أصبحت قاعدة للمملكة التونسية ، وقد أخذت مدينة تونس شكلها الحالى ابتداء من القرن الرابع عشر م.

ومدينة صفاقس الواقعة فى شمال خليج قابس هى عاصمة الجنوب التونسى الإدارية ، وتعد أهم مركز اقتصادى لتونس ، وقد أحاطت بها مزارع الزيتون الشاسعة منذ القدم ، وينتهى إليها خط حديدى أنشئ لنقل الفسفاط من قفصة إلى البحر .

ومدينة بنزرت الواقعة فى الشمال على خليج بنزرت هى من الموانى المشهورة فى البحر الأبيض المتوسط منذ عهد قديم ، وكانت معقلا من معاقل القراصنة المسلمين ؛ ولهذا توالت عليها غارات الإفرنج فى القرن السادس عشر ، ودمرها الفرنسيون بقنابلهم مرتين فى القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ، ثم ازدهرت من جديد منذ أواخر القرن التاسع عشر ، إذ أصبحت من أهم القواعد الحربية فى البحر الأبيض المتوسط .

ومدينة قابس هى عاصمة منطقة « الأعراض » ، وتحيط بها حدائق النخيل الشاسعة ، وهى فى الوقت الحاضر مركز من مراكز القيادة العليا العسكرية الفرنسية لمنطقة الجنوب التونسى .

ومدينة توزر فى الجنوب التونسى هى عاصمة « واحات الجنوب » ، وتحيط بها القرى المشتتة بين الواحات ، وقد اشتهرت بما فيها من عيون كثيرة توزع مياهها بين البساتين بطرق هندسية دقيقة التنظيم وضعها العالم المشهور ابن الشباط التوزرى فى القرن السادس الهجرى ، ولا تزال معمولا بها حتى الآن ، وهى مدينة عتيقة ازدهرت فيها المدنية قروناً متوالية منذ عهد الرومان .

وهناك مدينتان أثريتان أفل نجمهما فى العصور الأخيرة وهما : القيروان والمهدية

أما القيروان فهى أول مدينة بناها العرب فى المغرب وسط منطقة صحراوية بعيدة عن البحر ، وقد أنشأها عقبة بن نافع سنة ٥٠ هـ . وكانت عاصمة العرب قرونا متوالية ، وتعد اليوم أهم مدينة أثرية فى المغرب لما اشتملت عليه من المساجد والمبانى الأثرية الفنية التى ما تزال قائمة الذات .

أما المهدية فهى من عواصم الساحل التونسى أسسها المهدى عبيد الله الشيعى سنة ٩١٦ م وصارت منذ ذلك العهد قاعدة الخلافة الفاطمية ، ثم أصبحت فيما بعد قاعدة من قواعد القرصنة فى البحر الأبيض المتوسط . وقد احتلتها القوات المؤلفة من أهل جنوة وبيزة وصقلية سنة ١٠٨٧م . ثم احتلها النورمان ثم الأسبان ، ولم تخلص من أيدى هؤلاء إلا فى عهد الأتراك .

السكان :

يبلغ عدد سكان تونس بحسب إحصاء سنة ١٩٤٥ ١٧٠ ر ١٥ ٠ ر٣





منظر عام لمدينة تونس

المدرسة الصادقية

نسمة ومعظمهم من العرب المسلمين ، وتعد تونس من أكثر أقطار المغرب العربي استعرابا بعد هجرة بنى هلال إليها فى القرن الحادى عشر م ، ولم يبق أثر للعنصر البربرى الأصلى ولا للقرطاجنيين والرومان الذين احتلوا البلاد قرونا متوالية قبل العرب ، كما انمحى أثر الأتراك من تونس ، وقد تغلب العنصر العربى على كل هذه العناصر وابتلعها .

أما لغة السكان فهى العربية ، وتعتبر اللهجة التونسية العامية من أقرب اللهجات للعربية الفصحى ، وقد اختفت اللهجات البربرية القديمة ولا تجد بقاياها اليوم إلا فى منطقة قفصة ومطماطة الجبلية والدويرات وشننى بأقصى الجنوب التونسى . ويدين جميع السكان العرب بالدين الإسلامى ويتبع معظمهم المذهب المالكى .

وقد انتشرت الحياة الحضرية فى تونس منذ عهد قديم وهى فى تقدم مستمر ، ويبلغ عدد سكان المدن بالنسبة لمجموع السكان ١٨ ٪ ، وتكثر فى تونس الطبقة المتوسطة فى المدن والقرى ، إلا أن الفقر الذى عم طبقات الشعب من جراء سياسة فرنسا الاستعمارية قد أضر بهذه الطبقة أكثر من غيرها ، وانتشرت الطبقة الفقيرة فى البوادى وعددها يتزايد كل سنة .

ولا توجد القبائل الرحل إلا فى المنطقة الوسطى للقطر التونسى ، على أنهم لا يرتحلون إلى مناطق الشمال إلا فى مواسم معينة وفى سنوات القحط والمجاعة ، ولو اعتنت السلطة فى تونس بمسائل الرى لاستقرت القبائل نهائيا فى هذه المناطق الشاسعة .

ويوجد فى تونس أقلية من اليهود يبلغ عددها ٧٢٫٠٠٠ نسمة ، وقد استوطنوا تونس من أقدم العصور وخاصة بعد أن طردوا من الأندلس ، كما كانوا يلجأون إليها هروباً من الاضطهاد الذى كانوا يلاقونه فى أوربا . فظلوا فى تونس يتمتعون بحرية كاملة فى القيام بشعائر دينهم والمشاركة فى التجارة والصناعات ، وتقلد بعضهم مناصب عالية فى الدولة التونسية . ويتكلم يهود تونس لهجة تونسية محرفة ولهم عوائدهم الخاصة وتقاليدهم .

أما الجاليات الأوروبية فيبلغ تعدادها ٢٤٣٫٠٠٠ نسمة بحسب إحصاء سنة ١٩٤٥ وهى تعيش بالمدن فى أحياء خاصة وتتمتع برفاهية لا يتمتع بها السكان

العرب وذلك بسبب المساعدة التي تبذلها لهم السلطة الفرنسية لتمكنهم من الاستيلاء على خيرات البلاد واستغلالها لمصالحهم الخاصة .

المنتجات والمعادن :

وقد اشتهرت تونس منذ عهد قديم بزراعتها ، وكانت تسمى فى عصر الرومان « مخازن رومة » لما كانت تنتجه من الحبوب والزيوت والتمر ومختلف الفواكه .
وبالرغم من ثروتها المعدنية الكبيرة فهى قبل كل شىء بلاد زراعية ، ومعظم سكانها يعيشون من الزراعة بصورة مباشرة ، وتبلغ منتجات أرضها نصف تجارتها مع الخارج ، وكل الحركة الصناعية والتجارية ترتكز على حالة الزراعة وتتأثر بأزماتها .

وأكثر المنتجات الزراعية التونسية هى الحبوب ، وتزرع منها سنويا مساحة تبلغ ٠٠٠ ر ٥٩٠ ر ١ هكتار[١] بينما لا تتعدى المساحة المغروسة بأشجار الفواكه ٠٠٠ر٦٣٠ هكتار ، ويحتل القمح والشعير ٩٣ ٪ من مجموع المساحات المزروعة حبوبا ، ويبلغ متوسط انتاج القمح السنوى ٠٠٠ر٨٦٠ر٣ قنطار ويبلغ متوسط المساحة المزروعة سنويا ٨٠٠ ر ٧٣٣ هكتار ، أما ما يصدر منه سنويا فيتجاوز مليونا ونصف مليون قنطار . ويبلغ متوسط انتاج الشعير سنويا ٠٠٠ر٤٠٠ر٣ قنطار ويبلغ متوسط الصادر منه من خمسمائة ألف قنطار إلى مليون قنطار[٢] .

ومن أهم محصولات البلاد الزيتون الذى يبلغ عدد أشجاره ٢٧ مليون شجرة ولا يزال فى ازدياد ، وتأتى تونس فى الدرجة الرابعة بعد اسبانيا وإيطاليا واليونان فيما تحتوى عليه من أشجار زيتون ، وهى الثالثة فيما تصدره إلى الخارج من الزيت ويبلغ ما تصدره من الزيت ٠٠٠ ر ٦٠٠ قنطار من متوسط انتاج سنوى قدره ٠٠٠ر٨٠٠ قنطار .

وقد اشتهرت تونس بصناعة الشاشية (الطربوش) والسجاد والخزف ، ونسج الحرير والصوف ، ونقش النحاس والفضة .

وأرض تونس غنية بمعادنها المختلفة ، وتعد ثانى أقطار العالم المنتجة للفسفات ، كما يستخرج منها الحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنحاس والبروم والبوتاس
وتعتمد تجارة تونس مع الخارج على تصدير القمح والزيت والفسفات

---

(١) إحصاء سنة ١٩٣٩ .
(٢) كل الأرقام المذكورة مأخوذة من متوسط خمس سنوات



الفصل الثاني

عصور تونس التاريخية

تونس قبل الفتح العربي :

كان يسكن تونس فى القديم العنصر البربرى الذى لا يعرف عنه التاريخ إلا القليل ، ويحدثنا المؤرخون أنه كان للبربر نصيب من الحضارة لاتصالهم بعصر الفرعونية وبلاد اليونان .

وفى القرن الثانى عشر ق . م . ابتدأت تنتشر على سواحل تونس مراكز تجارية قام بتأسيسها الفنيقيون الذين قدموا إليها من الشام ، وهم الذين أنشأوا مدينة قرطاجنة فى القرن التاسع ق . م . التى ما لبثت أن أصبحت تسيطر على بقية المدن والمراكز التجارية الجديدة على طول سواحل بلاد المغرب ، وتكونت فى قرطاجنة فى ذلك العصر أعظم دولة بحرية امتد نفوذها من برقة إلى المغرب الأقصى ، وزاحمت الدولة اليونانية فى السيادة على البحر الأبيض المتوسط .

وبعد أن سيطرت قرطاجنة على السواحل بسطت سلطانها على المناطق الداخلية واستعمرتها وأجبرت البربر على دفع الضرائب والانخراط فى الجيش .

وقد انبعثت من مدينة قرطاجنة حضارة شرقية زاهرة ، وأخذ البربر بأسباب هذه الحضارة ، ونقلوا عن الفنيقيين أصول التجارة والصناعة والفلاحة ، واعتنقوا عقائدهم الدينية وعاداتهم الاجتماعية .

وفى منتصف القرن الثالث ق . م . اشتد التنافس بين رومة وقرطاجنة فى السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط وأدى ذلك إلى نشوب « الحروب الفنيقية الثلاثة » بين الفريقين ، وقد دامت أكثر من قرن وانتهت بتدمير قرطاجنة الفنيقية سنة ١٤٣ ق . م . وإقامة قرطاجنة الرومانية على أنقاضها .



وقد تركت الحضارة الفنيقية التي دامت أكثر من عشرة قرون آثاراً عميقة في البلاد .

وبعد العصر الفنيقي دخلت تونس تحت سيطرة روما من سنة ١٤٦ ق . م . إلى سنة ٤٣٠ .ولم يعتن الرومان بادىء الأمر باستعمار البلاد إذ كانوا منهمكين في الحروب الداخلية . وقد بسطوا نفوذهم المباشر على « أفريكا » (أفريقية) التي كانت تشمل مناطق المملكة التونسية الحالية ، بينما وكلوا أمر « نوميديا » (وهي منطقة قسنطينة الحالية التابعة للجزائر) إلى أمير من أمراء البربر وضعوه تحت حمايتهم .

وشرعت الدولة الرومانية في تنظيم استعمارها وتوطيد أقدامها في البلاد ، بعد أن استقر الحكم للقياصرة سنة ٣١ ق . م . فأقطعت الأراضي الشاسعة إلى قدماء المحاربين والأغنياء من الرومان وخطت الطرقات في طول البلاد وعرضها . فانتشرت المزارع والبساتين وعم العمران وتعددت المدن الزاهرة حتى أصبحت تونس من أخصب ممتلكات الامبراطورية الرومانية وأكثرها عمراناً . وقد جعل الرومان من مناطق البلاد القاحلة مناطق خصبة بما أحدثوه من نظام محكم للري وما حفروه من آبار .

وكانت سيطرة الرومان على البلاد عسكرية واقتصادية ، ومع ذلك فقد ازدهرت حضارتهم في البلاد وبلغت أوجها بين بقية ممتلكاتهم ، وأخذ البربر بأسباب هذه الحضارة وساهموا في ازدهارها ، ووصل بعضهم إلى أعلى الرتب والوظائف في الدولة الرومانية · إلا أن بعض القبائل البربرية لم تقبل على هذه الحضارة وبقيت محافظة على شعائرها ولغتها ، وتحصنت في الجبال وصارت تتربص الفرص للانقضاض على السلطة الرومانية .

ولما ظهرت الخلافات الدينية بين المسيحيين ساعد البربر على انتشارها في إفريقية ، وكانت نتيجة ذلك أن اختلت الأحوال في إفريقية وسادت البلاد الفوضى وضعف نفوذ الحكام وتكررت ثورات البربر، وانتهى هذا العصر الذي دام ستة قرون باحتلال الوندال للبلاد في القرن الخامس الميلادي .

وأسس الوندال بأفريقية مملكة مستقلة دامت نحو المائة سنة ، وكان احتلالهم

البلاد احتلالا عسكرياً ، وقد احتفظوا بنظام الإدارة الرومانية ، وقضوا على الاستعمار الرومانى للأراضى ، فاستمالوا بذلك البربر وتعاونوا معهم وأشركوهم فى الغزوات التى شنوها على سواحل البحر الأبيض المتوسط .

ولما ضعف سلطان الوندال خرج جزء كبير من بلاد البربر عن طاعتهم ، ولم يبق بأيديهم سوى شمال بلاد إفريقية (تونس) ، وانتهى بهم الأمر إلى أن طردهم روم بيزنطة سنة ٥٣٤ م . الذين ألحقوا إفريقية بامبراطوريتهم بعد أن كسروا شوكة البربر . ثم شرعوا فى تنظيم البلاد وإقامة الحصون بها لرد غارات القبائل البربرية .

وبعد أن عاد الأمن للبلاد وتمتعت بحياة الرخاء مدة قرنين متواليين اضطربت الأحوال بسبب ضعف سلطان الروم واستفحال النزعات الدينية ، وأفضى ذلك بولاة الروم إلى الاستقلال بالحكم فى المناطق الإفريقية التى كانوا يديرون شؤونها ، وقويت شوكة رؤساء قبائل البربر فخرجوا عن طاعة الدولة وصاروا يناهضونها فى كل المناسبات .

الفتح العربى :

بعد أن استولى العرب على مصر سنة ١٧ هـ فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب اتجهوا بفتوحاتهم نحو الشمال ، فانتزعوا برقة وطرابلس من يد الروم ، ثم حولوا أنظارهم إلى بلاد المغرب ، وغزوا إفريقية لأول مرة سنة ٢٧ هـ ، ثم رجعوا إليها سنة ٤٥ هـ ، ولكنهم لم يستقروا بها ولم يتركوا وراءهم أثرا يذكر .

فكانت هاتان الحملتان تمهيداً للفتح النهائى الذى تم على يد عقبة بن نافع سنة ٥٠ هـ . وقد رأى عقبة أن أحوال إفريقية لا يمكن أن تستقر للعرب إلا إذا أنشأوا لهم مركزاً قاراً بها ومعسكراً يخرجون منه لفتح بقية المغرب ، فصرف عنايته لبناء مدينة القيروان . ومنذ اليوم الذى أصبح فيه للعرب عاصمة فى افريقية اهتموا بفتح بلاد المغرب فتحاً نهائياً ، وصاروا يعتبرون إفريقية ولاية مستقلة الشخصية بعد أن كانت تابعة لمصر .

وقد وقف كل من الروم والبربر فى وجه استيلاء العرب على أفريقية وبقية المغرب وتحالفوا لمقاومة العرب . ولكن عقبة عرف كيف يقضى على هذه المقاومة فى بادئ الأمر ، واستطاعت جيوشه أن تستولى على البلاد إلى أن وصلت حتى المحيط الأطلسى . غير ان جيوشه انهزمت فى طريق رجوعها من المغرب الأقصى أمام جيوش البربر التى كان يقودها « كسيلة » . فخرجت أفريقية من يد العرب للمرة الأولى بعد أن احتل البربر القيروان . وأقاموا دولة بربرية فى جنوب أفريقية ، بينما كان الروم محتفظين بشمالها ، ومتحصنين فى قرطاجنة وبقية المراكز المحصنة . غير أن انهزام الجيــــوش العربية لم يمح أثر العرب فى أفريقية إذ بقى الكثير منهم مقيما بالقيروان تحت حكم كسيلة ، وكانت تناصرهم قبائل بربر الجنوب الذين دخلوا الإسلام منذ الغزوة الأولى .

وفى عهد عبد الملك بن مروان توجه العرب إلى القضاء على دولة الروم ودولة البربر ، وكسر شوكة قبائل برابر الشمال المتعصمين فى الجبال . فاستطاع زهير بن قيس البلوى القضاء على المقاومة البربرية سنة ٦٤ هـ . وجاء بعده حسان بن النعمان إلى أفريقية سنة ٧٦ هـ ، وكانت مهمته القضاء على مقاومة الروم ، فتمكن من الاستيلاء على حصونهم وطردهم من عاصمتهم قرطاجنة .

ولكن أفريقية خرجت من يد العرب مرة ثانية ، إذ انتظمت مقاومة البربر بزعامة إمرأة منهم تلقب « بالكاهنة » ، بينما جاءت النجدات إلى الروم من بيزنطة نفسها .

وعاد حسان إلى أفريقية سنة ٨١ هـ ، وبقضائه على جيوش الكاهنة قضى على آخر مقاومة قام بها أهل البلاد ، ثم اتجهت عنايته إلى الروم فاستولى على قرطاجنة بعد أن حاصرها برا وبحرا .

وهكذا تم الفتح العربى فى أفريقية ، وبقى على العرب أن ينظموا شؤون ولايتهم الجديدة وأن يستقروا فيها ، وأن يفتحوا بقية المغرب حتى يتم لهم أمر البلاد كلها .

وكانت إدارة البــلاد موكلة إلى الوالى الذى يعين من قبل الخليفة . واتخذ العرب مدينة القيروان مركزاً إدارياً ، وأنشأوا بها الدواوين المختلفة ، وعينوا العمال



للاشراف على شؤون الولاية .

وبادر حسان بإنشاء ميناء جديد بمحل قرطاجنة ، فبنى مدينة تونس التى ما لبثت أن أصبحت المنفذ الذى خرج منه العرب لفتح صقلية وإيطاليا .

ويرجع استغراق الفتح العربى لبلاد أفريقية طول هذه المدة لأسباب : منها بعد البلاد عن مركز الخلافة ، ووعورة الأراضى ، واتساع مناطقها . ثم إن ظروف العرب فى ذلك الحين وما نزل بهم من أحداث وفتن كان من شأنها أن تقلل من الجهود التى كان على العرب أن يبذلوها لفتح المغرب .

وكانت المعاملة الحسنة التى كان العرب يعاملون بها البربر مما ساعد على فتح أجزاء المغرب الأخرى ، إذ بمجرد ما دخل البربر فى الإسلام اعتبروا متساوين فى الحقوق والواجبات مع الغزاة العرب ، وأصبحوا يشاركونهم فى الفتوحات ومناصب الإدارة وغيرها .

وقد أدت هذه السياسة فى بلاد أفريقية إلى نهوض البربر وأخذهم بأسباب الحضارة العربية وتعلقهم بلغة العرب ودينهم ، واندماجهم شيئاً فشيئاً فى العنصر العربى ، فأنشأوا عدة دول وأقاموا حضارة زاهرة متميزة فى تاريخ الحضارة الإسلامية .

تونس في القرن الثاني الهجرى :

كان للخلافات السياسية التى حدثت فى المشرق أواخر القرن الأول الهجرى والتى أدت إلى ظهور « الخوارج » صداها فى بلاد المغرب . فانتشرت حركة الخوارج بسرعة بين قبائل البربر وحتى فى بلاد الأندلس التى كانت فى ذلك الحين تابعة لإمارة القيروان . وصارت إفريقية بدورها ميداناً للفتن الداخلية . فلم تستقر فيها دولة قوية إذا استثنينا دولة بنى المهلب ، إلى أن ظهرت الدولة الأغلبية فى أواخر القرن الثانى هـ .

وكان لدعاية الخوارج أثر عظيم فى انتشار الإسلام واللغة العربية بين القبائل البربرية . وفى هذا العهد أيضاً وجه الخليفة عمر بن عبد العزيز عنايته إلى نشر الإسلام فى المغرب . فأرسل جماعة من مشاهير التابعين لتنظيم هذه المهمة ، وبناء صرح المغرب الإسلامى ، فأسسوا المساجد فى سائر أنحاء البلاد لنشر مبادئ الدين

الإسلامى ، وأنشأوا الكتاتيب لتعليم اللغة العربية (١) . ويرجع تاريخ بناء جامع الزيتونة إلى هذا العهد (سنة ١١٤ هـ) .

وبالرغم من الفتن والاضطرابات فقد بدأت تظهر فى إفريقية بوادر ازدهار الحضارة العربية ، وشرعت إفريقية فى ظل الإسلام تأخذ طريقها إلى الحياة السياسية والعقلية الخاصة بها ، إلى أن تكونت فيها دول قوية لها شخصيتها وحضارتها . وأولى هذه الدول هي الدولة الأغلبية .

دولة الأغالبة :

لم تستقر الأحوال فى إفريقية إلا فى عهد الخلافة العباسية عند ما عين هارون الرشيد سنة ١٨٤هـ ابراهيم بن الأغلب والياً عليها ، جاعلا الإمارة وراثية فى بيته . وهكذا نشأت فى تونس أول دولة عربية قوية مستقلة داخلياً عن الخلافة ، وتعاقب أمراؤها على الحكم أكثر من قرن بلا انقطاع .

وقد اتخذ الأغالبة القيروان عاصمة لمملكتهم التى كانت تشمل المملكة التونسية الحالية ، كما تشمل مقاطعة قسنطينة (بالجزائر) وطرابلس الغرب .

وفى ظل الأمن الذى استطاعت الدولة تحقيقه ساد البلاد الرخاء ونمت ثروتها الطبيعية ، فانتشرت الزراعة كما كانت فى عهد الرومان ، وانتظمت وسائل الرى فى البوادى ، وأنشئت المدن ، وظهرت فيها الصناعات ، وبخاصة صناعة نسج الصوف والحرير . وعنيت الدولة بالمناجم فاستخرجت منها المعادن ، وقويت الحركة التجارية فى الموانى مع العواصم الأوروبية .

وانصرفت الدولة إلى الأعمال العمرانية فجددت مسجد القيروان وأنشأت المساجد فى سوسة وصفاقس ، وأقامت الأسوار حول المدن والحصون على السواحل ، وبنت السدود والأحواض فى أنحاء البلاد لجمع مياه الأنهر والأمطار ، وأشهر هذه الأحواض « صهريج الأغالبة » فى القيروان الذى ما يزال موجودا حتى الآن .

وكانت مدينة القيروان فى هذا العصر معقلا من معاقل الحضارة الإسلامية ومنبعاً من منابع انتاج الفكر العربى ، فانتظم التعليم فى الكتاتيب والمساجد والجوامع ، وتكونت المكاتب العامة لجمع الكتب الأدبية والعلمية ، وأنشىء

(١) ابتدأ تأسيس الكتاتيب منذ أنشئت مدينة القيروان



بالقيروان معهد لدراسة الرياضيات والطب والصيدلة ولترجمة الكتب اللاتينية ، وسمى هذا المعهد « بيت الحكمة » . وقد ظهر فى ذلك العصر من مشاهير الرجال القاضى أسد بن الفرات (المتوفى سنة ٢١٣م) والقاضى سحنون المتوفى (سنة ٢٤٠م) من أيمة المذهب المالكى ، ومن الأطباء أحمد بن الجزار .

واعتنى الأغالبة بالفن المعارى الذى امتاز فى عهدهم بطابع خاص . واشتهر بلاط الأغالبة فى القيروان بعظمته وأبهته وكانت لهذه الدولة صلات ودية بالامبراطور شرلمان . واعتنى الملوك الأغالبة إلى جانب هذا بالفتح فبسطوا نفوذهم على البحر الأبيض المتوسط وكانوا ورثة قرطاجنة وروما . وقد احتلوا جزيرة صقلية سنة ٢١٢ هـ واستولوا على جنوب إيطاليا سنة ٢٨٩ هـ ، وهكذا أوصلوا الثقافة العربية إلى أوربا وصار الأساتذة العرب فى صقلية ينشرون العلوم ممهدين السبيل للنهضة الأوروبية التى ظهرت فيما بعد فى إيطاليا .

وبالجملة فإن عصر الأغالبة كان عصر نهضة اقتصادية وعمرانية وفكرية تركت أثراً عميقا فى بلاد أفريقية .

الدعوة الفاطمية :

كان للمذاهب المختلفة الناشئة عن الخلافات الدينية والسياسية القائمة فى الشرق العربى أثرها فى الدولة التى نشأت فى المغرب . وقد كانت هذه البلاد حتى أواسط القرن الثالث الهجرى يسودها المذهب المالكى الذى وطد أركانه بها كل من الفقيهين المالكيين أسد بن الفرات وسحنون .

ولكن شيئاً فشيئاً بدأ البربر يتصلون برجالات المذاهب الأخرى ، ووجدوا فى فرقة الخوارج وصلابتها فى الدين تلاؤما مع طبيعتهم ، وسرعان ما أقبلوا على اعتناق مذهبها ، وما كاد القرن الثالث يوفى على نهايته حتى كان مذهب الأباضية — وهى فرقة من فرق الخوارج — قد انتشر انتشاراً كبيراً فى القبائل التى تسكن جنوب المغرب .

أما قبائل الشمال كتامة وصنهاجة وما يتبعهما فقد اعتنقت المذهب الشيعى الذى



قام بالدعوة إليه فى الشرق عبيدالله المهدى ، وأوفد فى ذلك الحين الداعى أباعبد الله ليتولى نشر مذهبه ببلاد المغرب .

وكانت دولة الأغالبة قـد أشرفت على نهايتها . فنظم أبو عبد الله الدعوة ضدها ، كون الجماعات لنشر المذهب الشيعى وخلع طاعة الأغالبة ، والعمل على تكوين خلافة شيعية بالمغرب .

وعندما رأى عبيد الله المهدى أن الدعوة قد انتشرت بالمغرب ، وأن جيوش داعيته قد اصبحت قاب قوسين من النصر ، انتقل من دمشق إلى سجلماسة وظل مختفيا بها إلى أن انتهى الأمر بانهزام جيوش الأغالبة ، وفر آخر أمير منهم وهو زيادة الله الأغلبى بعد أن يئس من وصول نجدة العباسيين إليه . فدخل عبيد الله إلى القيروان حيث بويع بها سنة ٢٩٧ ولقب بأمير المؤمنين .

وهكذا تكونت بافريقية خلافة الفاطميين ، بينما كانت الخلافة العباسية ما تزال قائمة ببغداد ، والخلافة الأموية بالأندلس . وبعد ذلك أخذ الفاطميون يوطدون أركان دولتهم ببلاد المغرب ، فأسسوا عاصمتهم الجديدة سنة ٣٠٨ وأسموها المهدية ، واستطاعوا أن يخضعوا لسلطانهم كافة بلاد المغرب ، بعد أن قضوا على الدولة الأباضية فى تيهرت (الجزائر) والصفرية فى سجلماسة (المغرب الأقصى) والأدريسية فى فاس .

وبعد ذلك اتجه الفاطميون بدعوتهم إلى منبعها الأول فى الشرق العربى ، وأرادوا أن يبسطوا سلطانهم عليه ، فوجهوا جيوشهم بقيادة مولاهم جوهر الصقلى الذى ما لبث أن استولى على مصر ودخل عاصمتها الفسطاط ، وأسس بجوارها مدينة القاهرة سنة ٣٥٨ التى أصبحت منذ ذلك الحين حاضرة الخلافة الفاطمية التى امتد نفوذها من الشام إلى أقصى المغرب .

وبالرغم من الثورات التى انتابت تونس فى هذا العهد فان الحضارة العربية قد ازدهرت بها من جديد ، ونشطت النهضة العلمية وانتشرت المعاهد الثقافية ليس فى تونس فقط بل حتى فى مدن صقلية التى كانت خاضعة لسلطانهم . وإلى جانب هذا احتفظ الفاطميون بالسيادة العربية على البحر الأبيض المتوسط ، فكان اسطولهم يجوب البحار ويشن الغارات على المدن الافرنجية وعلى جزر اليونان ،



واستطاعوا أن يضموا إلى خلافتهم كلا من جزيرتى أقريطش (كريت) وسردينيا وقسما من جزيرة كورسيكا .

الدولة الصنهاجية :

لما انتقلت عاصمة الخلافة إلى القاهرة أصبح المغرب ولاية تابعة لمصر يدير شؤونها أمير من أصل بربرى اسمه بلكين بن زيرى بن مناد الصنهاجى . وهكذا تأسست الدولة الصنهاجية ، وكانت مرتبطة بالخلافة ارتباطاً صورياً فحسب . واستطاع ملوكها الاحتفاظ بمملكتهم الواسعة التى ورثوها عن الفاطميين .

ثم خرج عن طاعتهم المغرب الأوسط حيث تكونت به دولة بنى حماد فى فجر القرن الخامس هـ . ، وبقيت مملكة بنى زيرى محصورة فى إفريقية وعاصمتها القيروان .

وتعتبر الدولة الصنهاجية أول دولة بربرية فى إفريقية بعد الفتح الإسلامى ، ويعد عصرها من أزهر عصور الحضارة التونسية . وقد مهد لهم السبيل الأغالبة والفاطميون فى نهضتهم بالبلاد من الوجهة الاقتصادية والعمرانية والثقافية . فشارك الصنهاجيون بأوفر قسط فى بناء صرح الحضارة العربية ، وبلغت تونس فى عهدهم الذروة العليا فى الرقى والتمدن . فانتشرت الزراعة فى أنحاء البلاد بفضل انتشار وسائل الرى ، وارتفع مستوى الصناعة الوطنية ونشطت التجارة مع الخارج .

أما النهضة الأدبية والفكرية فإنها وصلت إلى درجة لم تبلغها تونس من قبل . فامتلأ بلاط ملوكها برجال العلم والأدب ، وعنى أغلبهم بالفن المعمارى فأنشأوا القصور الفخمة والمنازه الجميلة وتنافسوا فى تشييد المعالم كالجسور والطرقات وصهاريج المياه والحصون والأسوار .

غزوة بنى هلال :

وحوالى سنة ٤٣٥هـ . أظهر الملك المعز بن باديس الصنهاجى انحيازه إلى أهل السنة فى القيروان ، وأصبح يناصر الخلافة العباسية فى بغداد معلناً خروجه عن طاعة



الخليفة الفاطمي المستنصر سنة ٤٣٩ هـ .

فرأى المستنصر أن ينتقم من المعز ، وأرسل إلى إفريقية قبائل بنى هلال وبنى سليم ورياح التى كانت تقيم فى الصعيد المصرى ، فوصلوا إفريقية سنة ٤٤٠هـ.

وقد أحدث هذا الزحف العربى العظيم انقلاباً عميقاً فى مختلف نواحى الحياة بإفريقية ، إذ تم بفضله استعراب البلاد بصورة نهائية ، إلا أنه كان من نتائجه أن عمت البلاد الاضطرابات وتمزقت أوصال الدولة الصنهاجية ، ونشأت دويلات صغيرة فى أنحاء البلاد كانت أشبه بملوك الطوائف بالأندلس كما وقع فى سائر البلاد التى كان يحكمها العرب شرقاً وغرباً وقتذاك ، وبقى بنو زيرى محتفظين بالمهدية والمناطق المجاورة لها .

وفى تلك الفترة انتزع النورمان من العرب جزيرة صقلية بعد أن كانت تابعة لتونس مدة تقرب من ثلاثة قرون ، وصاروا يغزون المهدية بين الحين والآخر حتى استولوا عليها سنة [illegible] ثم استولوا على معظم السواحل التونسية ، بينما كانت مدن الداخل تخضع لحكم القبائل العربية . وهكذا انقرضت الدولة الصنهاجية فى تونس .

الدولة الموحدية :

استنجد الملك الحسن بن على الصنهاجى بعبد المؤمن بن على مؤسس الدولة الموحدية فى المغرب الأقصى لإنقاذ تونس من أيدى الأفرنج ، وكان عبد المؤمن فى ذلك الحين قد أخضع لسلطانه المغرب الأقصى كما ضم إلى مملكته بلاد الأندلس ، فاستجاب عبد المؤمن لاستنجاد الصنهاجيين ، وسار إلى إفريقية محتلا فى طريقه المغرب الأوسط ، ثم أخذ يحتل بلاد إفريقية ، وبعد أن استولى على المناطق الداخلية سار إلى مدن الساحل وطرد منها النورمان . فتم له أمر البلاد سنة ٥٥٥ هـ وهكذا تأسست دولة مترامية الأطراف تضم أقطار المغرب العربى الثلاثة ، ودامت أكثر من سبعين سنة استطاع فيها الموحدون أن يخمدوا الثورات العديدة التى كانت تقوم ضدهم بين الحين والآخر .

الدولة الحفصية :

عمل ملوك بني حفص على إصلاح البلاد من جراء العهد المضطرب الذى مر على افريقية ، وساروا على منوال الموحدين فى تنظيم دواوين الدولة . واستطاع أبو زكرياء مؤسس الدولة وكذلك المستنصر الذى خلفه توطيد دعائم الأمن فى تونس وإخماد نار الفتن بين القبائل والقضاء على الثورات التى نشبت فى مختلف أنحاء البلاد .

وقد اتسعت المملكة الحفصية حتى شملت طرابلس والجزائر ومراكش التى انضم ملوكها بنو مرين إلى الحفصيين وقدموا لهم فروض الولاء ، كما بايعهم أمير مكة وأهل الحجاز سنة ٦٥٨ هـ .

وفى عهد المستنصر أغار لويس التاسع ملك فرنسا على تونس فى الحملة الصليبية الثامنة ، ونزل الطاعون بجيشه فأفنى معظمه ، وافى الملك لويس نفسه حتفه بتونس سنة ٦٦٩ هـ . (١٢٧٠ م) .

ثم شاهدت الخلافة الحفصية عهداً مضطربا دام حوالى مائة سنة ، وكان التنافس بين أمراء البيت الحفصى وتطلعهم إلى الخلافة من جهة ، والخلافات القائمة بين القبائل من جهة أخرى باعثا لكثير من الفتن التى اضعفت سلطة الخلافة المركزية ، فخرج عن طاعة الخليفة أطراف المملكة ، واستقل بالحكم بنو يملول فى توزر ، وبنو خلف فى نفطة ، وبنو مكى فى قابس ، وبنو ثابت فى طرابلس .

وقد شجع التدهور الذى لحق الخلافة الحفصية فى ذلك العهد ملوك بنى مرين فى المغرب الأقصى على الاستيلاء على افريقية مرتين دون أن يستقر لهم الحكم بها زمناً طويلا .

وفى أواخر القرن الثامن وأوائل القرن التاسع الهجرى عادت البلاد إلى وحدتها القديمة ومجدها السالف ، وساد فيها الأمن بفضل أعمال الخليفة أبى العباس والخليفة أبى فارس ، فتدعمت أركان الدولة من جديد وامتد نفوذ بنى حفص إلى المغرب الأوسط بعد أن سقطت تلمسان فى أيديهم ، ثم إلى المغرب الأقصى والأندلس . وقد عنى كل من هذين الخليفتين بإقامة الحصون على السواحل لرد الحملات التى ابتدأ يشنها الصليبيون على تونس ، بيد أن الخلفاء الذين تولوا بعدهما



لم يستطيعوا أن يحافظوا على مكانة الدولة ، فساروا بالبلاد إلى الفوضى ، وخرج عن سيادتهم كثير من الأنحاء حتى لم يبق تابعا لهم فى أواخر القرن التاسع الهجرى
وأخذت كل واحدة منها تلعب دورا هاما فى البحر الأبيض المتوسط .

وفى عهد الدولة الحفصية رأت البلاد عصوراً زاهرة بالرغم مما انتاب البلاد من اضطرابات وضعف سلطة الخلفاء المركزية ، وقد عقدت الدولة الحفصية عدة معاهدات لتنظيم الملاحة وتعيين العلاقات التجارية والسياسية بينها وبين البلاد الأوربية كبرشلونة وجنوة وبيزة وصقلية والبندقية ومرسيليا ، واشتهرت بين التجار الأوروبيين أسواق تونس والمهدية وقابس وعنابة وأصبحت قبلة تجار البحر الأبيض المتوسط . وأينعت الحياة الأدبية والعلمية فى هذا العصر ، وكان نزوح العرب من الأندلس وصقلية إلى تونس من العوامل التى كان لها أكبر الأثر فى انتشار العلوم والفنون ، فظهر أثر الفن الأندلسى فيما أنشىء من المبانى كجامع القصباء بعاصمة تونس وصومعته المشهورة وأسواق المدينة وأبوابها التى ما تزال موجودة إلى الآن . كما عمل الملوك الحفصيون على تشجيع العلم والأدب فى البلاد ، فأسسوا المدارس لسكنى الطلبة ونظموا التعليم بجامع الزيتونة ، ومن مشاهير رجال هذا العصر ابن خلدون وابن عرفة والأطباء من آل الصقلى .

تونس فى القرن العاشر الهجرى :

شهد القرن العاشر ذلك النزاع الكبير الذى كان قائماً بين الاسبان والأتراك للتحكم فى البحر المتوسط والسيطرة عليه ، وقد ابتدأ نفوذ الاسبان يمتد إلى سواحل المغرب بعد أن طردوا العرب من الأندلس ، بينما ظهر فى الحوض الشرقى للبحر الأبيض المتوسط بعض القواد الأتراك مثل بابا عروج وأخيه خير الدين الذين كانوا يعملون باسم السلطان العثمانى .

وهكذا أصبح العثمانيون والاسبان يتسابقون للاستيلاء على سواحل تونس بعد أن عجز أمراء بنى حفص على رد هجماتهم . واستطاع أمراء الأفرنج احتلال أهم مراكز السواحل التونسية ، وسقطت مدينة تونس سنة ٩٤٥ هـ . فى أيدى



الأتراك الذين احتلوها بعد استيلائهم على مدينة الجزائر . ثم انتزعها منهم الأمير الحفصى الحسن وعاد إلى حكمها تحت الحماية الاسبانية سنة ٩٤٢ هـ . وفى النهاية استطاع الأتراك طرد الاسبان من مدن السواحل بفضل الحملات التى شنها عليهم القائد التركى الشهير درغوث بمساعدة القبائل العربية .

وبقيت الحرب بين الاسبان والأتراك قائمة مدة طويلة ، وبعد أن استرجع الأتراك مدينة تونس سنة ٩٧٧ بقيادة على باشا أمير الجزائر عاد إليها الحكم الاسبانى الحفصى سنة ٩٨٠ ، ثم غزاها أسطول تركى جاء من الأستانة بقيادة سنان باشا ، بينما زحفت إليها قوات تركية أخرى من طرابلس والقيروان سنة ٩٨١ هـ .

وهكذا أصبحت تونس ولاية تابعة للسلطنة العثمانية وجزءا من ممتلكاتها فى شمال افريقية الممتدة من الجزائر إلى القطر المصرى .

العهد التركي :

عمل سنان باشا قبل مغادرته تونس على تنظيم إدارة شؤون البلاد حسب النظام المعمول به فى سائر البلاد التركية .

فكان يحكم ولاية تونس نيابة عن السلطان العثمانى وال يحمل لقب « الباشا » ويساعده ديوان يتألف من ضباط الجيش ، وكانت قيادة الجيش بيد « آغا » ، وقيادة كل فرقة عسكرية بيد « الداى » ، وعين لجباية المال موظف يسمى « الباى »

وقد أخذ نفوذ الديوان يتسع شيئاً فشيئاً إلى أن أدى الأمر بالبلاد إلى قيام ثورة سنة ٩٩٩ هـ (١٥٩٨ م) كانت نتيجتها إعطاء مقاليد الأمور إلى أحد « الدايات » ، ثم أخذ نفوذ الداى يتسع شيئاً فشيئاً ، بينما كان يتضاءل نفوذ « الباشا » الممثل الرسمى للدولة العثمانية فى تونس .

وقد نظمت شؤون هذه الولاية فى عهد عثمان داى الذى عمل على تقوية الجيش وإعطاء قيادته إلى « باى » . وسار على منواله يوسف داى الذى تولى الحكم سنة ١٠١٩ هـ (١٦١٠ م) ، فاستتب الأمن فى عهدهما ونهضت البلاد من جديد ثم ساءت الأحوال فى تونس بعد ذلك ، لأن الدايات الذين تعاقبوا على



الحكم من سنة ١٠٤٧هـ (١٦٣٧م) إلى سنة ١١١٧هـ (١٧٠٥م) لم يستطيعوا أن يحتفظوا لأنفسهم بالنفوذ، وقد تضاءلت سلطتهم أمام سلطة « البايات » التى أخذت تتسع يوماً بعد يوم طول القرن الحادى عشر الهجرى.

ومن العوامل التى قوت نفوذ البايات ما عمد إليه الباب العالى من إعطائهم لقب « باشا »، وجعل منصب الباى وراثياً.

وقد امتاز الثلث الأخير من القرن الحادى عشر وأوائل القرن الثانى عشر بما انتاب البلاد من حروب واضطرابات ناتجة عن التنافس على العرش. فنشبت الفتن الداخلية، وقامت حروب بين إمارة الجزائر وإمارة تونس، فعمت بذلك الفوضى، وتمزقت أوصال الدولة، وضعفت السلطة المركزية، مما شجع أساطيل الدول الأوروبية على ضرب سواحل تونس بالقنابل مرات عديدة.

وعلى أثر غزوة قام بها والى الجزائر سادت البلاد اضطرابات شديدة، وتمكن آغا الجيش حسين بن على من الاستيلاء على الحكم بمساعدة الجيش التركى وموافقة الأهالى سنة ١١١٧هـ (١٧٠٥م). وهكذا تأسست الدولة الحسينية التى توارثت الحكم فى تونس إلى يومنا هـذا. فساد الأمن للبلاد بعد حالة من الاضطرابات دامت أكثر من أربعين سنة. وقضت الدولة الحسينية منذ أوائل عهدها على الثورات التى كان يقوم بها الجيش من حين لآخر لقلب نظام الحكم، وجعلت الولاية وراثية فى العائلة الحسينية.

واستطاع حسين بن على مؤسس الدولة الذى دام عهده خمساً وثلاثين سنة إصلاح شؤون البلاد، فانتشر العمران فى تونس، ونشطت الفلاحة والصناعة والتجارة، وتأسست المنشآت العلمية.

ومن بين ملوك البيت الحسينى الذين اشتهروا بأعمالهم ومآثرهم يجب أن نذكر على باى (١١٤٨هـ — ١١٦٩هـ) (١٧٥٦م — ١٧٣٥م) الذى استطاع أن يحقق لتونس عشرين سنة من الرخاء والطمأنينة. أما حمودة (١١٩٦ هـ — ١٢٢٩ هـ). (١٧٨٢ م — ١٨١٤ م) فقد اشتهر فى التاريخ بتمتين علاقاته مع أوروبا، وخاصة مع نابليون سنة ١٨٠٢ م، وبحربه مع البندقية التى دامت ثمانى



سنوات (١٧٨٤ م — ١٧٩٢ م) .

* * *

وقد امتاز الحكم التركى فى تونس — شأنه فى ذلك كشأنه فى كل الممالك التى كانت تسيطر عليها الدولة العثمانية — بأنه كان يقوم على القوة وعلى الجيش . وكان هم الدولة العثمانية الاستيلاء على أزمة الحكم فى ممتلكاتها مستندة فى ذلك على الجيش . ولم يكن لها اتجاه معين فى سياستها ، ولا مبادىء تسير عليها فى تنفيذ هذه السياسة ، وبقدر ما يستطيع الجيش أن يحافظ على الأمن تزدهر الحياة الاقتصادية وتنمو التجارة والصناعة والفلاحة والعلوم والفنون .

وكان يتحكم فى البلاد قوتان عظيمتان هما : الجيش من جهة ، ويعتمد عليه الوالى فى حفظ الأمن وجباية الأموال ، وطائفة « الرياس » من جهة أخرى ، وهم الذين يتولون عمليات القرصنة ، وهى نوع من العمليات الحربية التى كان يقوم بها الجانبان المتحاربان من الدول الأروبية والشرقية .

وقد رأت تونس تحت الحكم التركى عهوداً زاهرة بالرغم مما انتاب البلاد من اضطرابات بفضل ما بذله بعض الأمراء الصالحين من مجهودات جبارة للنهوض بالبلاد فى سائر نواحى حياتها . وفى أوائل هذا العهد كان نزوح عدد كبير من العرب الذين طردوا من الأندلس سنة ١٠١٦ هـ (١٦٠٩ م) من العوامل التى نشطت التجارة والفلاحة والصناعة .

وقد استوطن عرب الأندلس فى سهول بنزرت ومجردة والدخلة ، وشيدوا فيها القرى الفلاحية كطبربة ومجاز الباب وتستور والعالية وقلعة الأندلس وقرنبالية وزغوان وسليمان والجديدة ، وأنشأوا المزارع والبساتين ، حتى عادت إلى البلاد رفاهيتها القديمة .

وكانت الغنائم التى يغنمها القرصان فى البحر الأبيض المتوسط من عوامل أثراء السكان ، وقد قوت القرصنة حركة البلاد التجارية وجعلت أسواق المدن مزدهرة . على أن أعمال القرصنة لم تكن حائلا دون ربط الصلات بين تونس وأروبا ، واستئناف علاقاتها التجارية مع الدول كاسبانيا والداغارك والولايات المتحدة ، فبمجرد ما انتظمت أحوال الدولة ، نشطت تجارتها مع صسيليا وليفورن وبقية المدن الأروبية ، وقد تكونت علاقات رسمية بين تونس وفرنسا سنة ١٥٧٧ م



وأرسل ملك فرنسا هنرى الثالث قنصلا إلى تونس بعد الحصول على موافقة الدولة العثمانية التى أعطت لفرنسا امتيازات كبيرة فى سائر ممتلكاتها .

وقد ابتدأت تونس تسير شيئاً فشيئاً نحو شكلها الحاضر وبخاصة منذ تولى حسن بن على الحكم وجعله وراثيا فى بيته . وكانت الروابط التى تربط الأمراء الحسينيين بالدولة العثمانية تتلاشى على ممر الأيام ، وضعف سلطان تركيا فى تونس حتى كاد يكون عديم الوجود . وهكذا ابتدأت تنمو فى تونس قومية تونسية بالمعنى الحديث وظهرت للوجود دولة تونسية اعترفت الدول الأوروبية بكيانها وعقدت معها المعاهدات .

والحقيقة أن العنصر التركى الذى نزل بارض تونس وأقام الحكم فيها قروناً عديدة لم يدخل تغييراً جوهرياً فى أحوال البلاد ، ولم يعتبر أهل تونس الغزاة الأتراك أجانب عنهم إذ كانوا يحكمون البلاد نيابة عن السلطان خليفة المسلمين جميعاً . على أن العنصر التركى لم يحتفظ بشخصيته بل أندمج بمرور الزمن فى العنصر العربى .

واستمرت النهضة التونسية التى ابتدأت فى عهد الدولة الحفصية وأخذت طابعها الخاص بلا انقطاع تحت الحكم العثمانى ، وأخذت تونس تسير بخطى سريعة نحو التطور العصرى لما طلع عليها فجر القرن التاسع عشر الميلادى .

تونس فى القرن التاسع عشر :

فى أوائل القرن التاسع عشر بدأت تونس تستيقظ متدرجة فى طريق النهضة العصرية ، وكان يربطها بالدولة العثمانية مجرد روابط روحية ، فبادرت بالتحرر من هذه القيود الصورية ، واعترفت الدول الأوروبية كفرنسا وانكلترا والنمسا باستقلالها وعقدت معها المعاهدات والاتفاقات . ثم اتجهت همة أمرائها إلى إدخال الإصلاحات على مرافق البلاد الحيوية ، وفى مقدمتها إصلاح نظام الحكم بما يتفق والنظام الدستورى السائد فى الأمم المتمدنة .

فقبيل فرض الحماية الفرنسية بنحو أربعين سنة نجد على عرش تونس الباى المصلح الشهير أحمد باشا (١٨٣٧م — ١٨٥٥ م) الذى كان حريصاً على إدخال

إصلاحات واسعة النطاق فى جميع النواحى ، وهيأت له الزيارة التى قام بها إلى أوروبا سنة ١٨٤٦ م فرصة الاطلاع على تقدم المدنية الحديثة والاقتناع بادخال انقلاب جديد فى حياة الشعب ، وبمجرد عودته إلى تونس وضع مشروعات هذا الانقلاب الذى كان يرجو من ورائه تدعيم أركان دولته وتنظيمها على أساس جديد يضمن لها التقدم والرقى ويحفظها من اعتداء الدول عليها . وكان ابرز ما قام به من مشروعات تنظيمه للجيش على الأساليب الحديثة ، وأنشاؤه لمدرسة حربية جلب إليها الأساتذة من أوروبا ، واحداث مصانع للاسلحة والذخيرة ودار لصناعة السفن ، وتكوين أسطول بحرى .

وقد سار على منواله محمد باشا الذى ارتقى عرش تونس عام ١٨٥٥م . وقد اشتهر هذا الملك بأصداره دستوراً حديثاً للدولة التونسية سمى «عهد الأمان» (١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٨) وهو أول دستور فى العالم الإسلامى .

وفى عهد الصادق باى وبفضل جهود المصلح الكبير الوزير خير الدين باشا تم تعديل هذا الدستور عام ١٨٦١ وفقا لمبدأ فصل السلطات ، وأقامة النظام البرلمانى ، وتأسيس مجلس تشريعى له سلطة واسعة منها حق خلع الأمير إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور . ونظمت الإدارة المركزية والإدارات المحلية تنظيما عصريا ، كما نظمت البلديات والمحاكم الشرعية وشؤون الأوقاف ، وسن قانون جديد يضمن للفلاحين حقوقهم [١] ، كما وضع برنامج خاص لتوزيع الأراضى الزراعية الأميرية على سكان البادية . وأنشىء مجلس للعناية بالشؤون الصحية وإدارة لغابات الزيتون وإدارة الأوقاف ، ونظمت مناهج التعليم بجامع الزيتونة ، وأسست المدرسة الصادقية لدراسة العلوم الحديثة واللغات الأجنبية ، كما أرسلت البعثات العلمية إلى إيطاليا وفرنسا .

وهكذا كانت تونس تسير بخطى واسعة فى سبيل الرقى والتقدم إلى أن منيت بالاحتلال الفرنسى . فأقامت فرنسا العراقيل فى سبيل هذه النهضة وعطلت سيرها ، وأعادت البعثات العلمية من أوروبا ، وحولت مناهج التعليم بالمدرسة الصادقية إلى أن جعلتها مناهج لإخراج الموظفين والمترجمين فحسب .

---

(١) وهو قانون « الخماسة » المعمول به فى تونس حتى اليوم .

الفصل الثالث

الحماية الفرنسية

قبل أن نتحدث عن الأسباب التى أدت بتونس إلى فقد استقلالها يجب أن نذكر الظروف الدولية التى سبقت فرض الحماية الفرنسية على تونس وما كان لها من الأثر فى إطلاق يد فرنسا فى البلاد ، فقد كان الجو السياسى العام فى أروبا وقتذاك متأثراً بحادثين عظيمين هما : هزيمة فرنسا فى حربها مع ألمانيا عام ١٨٧٠ وهزيمة تركيا فى حربها مع روسيا عام ١٨٧٧ .

فبعد أن ألحقت ألمانيا مقاطعتى الالزاس واللورين بامبراطوريتها صرفت عنايتها للاحتفاظ بهما وإبعاد فرنسا عن فكرة الأخذ بالثأر ومحاولة استرجاع هاتين المنطقتين، ورأت أن تفسح لها المجال فى بسط نفوذها خارج أروبا ، وكان بسمارك يسعى بصفة عامة للاحتفاظ بالوضعية التى نتجت فى أروبا عن حرب ١٨٧٠ ويعمل على توجيه الدول نحو الشرق ، فكان لا يمانع فى امتداد نفوذ فرنسا فى تونس ، وانجلترا فى مصر .

وكانت انجلترا لا تمارض فى تقطيع أوصال الدولة العثمانيـــة فى أروبا وفى غيرها .

أما فرنسا فإنها كانت تحاول الابتعاد عن الميدان الدولى خشية التورط فى مشاكل خارجية لا تستطيع أن تواجهها ، وقد خرجت من الحرب مهيضة الجناح عام ١٨٧٠ .

وظهرت هذه الاتجاهات أثناء مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، فأوعزت ألمانيا لفرنسا بوضع يدها على تونس حتى لا تضع العراقيل فى وجهها فى المؤتمر ، كما نصحتها انجلترا ببسط نفوذها على تونس لتتمكن هى بدورها من الاستيلاء على مصر .



وهكذا قامت ألمانيا وانجلترا بتشجيع فرنسا على احتلال تونس وفصلها عن ممتلكات تركيا ، وإن كانت تونس فى الحقيقة لا تربطها مع الدولة العثمانية فى ذلك العهد إلا الروابط الروحية .

بدء التدخل الأجنبي :

منذ احتلال بلاد الجزائر سنة ١٨٣٠ بدأت فرنسا توجه أنظارها إلى تونس عاقدة العزم على وضع يدها عليها وبسط نفوذها فيها ، وكانت لا تدع فرصة إلا انتهزتها للتدخل فى شؤونها الداخلية ، ووضع العراقيل فى سبيل نهوضها ، وخلق الدسائس لإيقاعها فيما نصبت لها من شباك ، ومن ذلك المناورات التى كان يقوم بها قناصلها قبيل الحماية ، وما صحبها من التنافس والتسابق الديبلوماسى الذى كان يجرى خاصة بين فرنسا وإيطاليا فى هذا المضمار .

وقد بدأ التدخل الأجنبي يتسرب إلى تونس ويتسع شيئاً فشيئاً فى القرن التاسع عشر ، فتفتحت أبواب البلاد للجاليات الأجنبية ، وشرع الأمراء فى استقدام الفنيين الأجانب وأعطائهم بعض الامتيازات ، مما حمل القناصل على التدخل لحماية مصالحهم ، وبهذه الطريقة تمكن هؤلاء القناصل من توطيد علاقاتهم بالبلاط والتأثير عليه ، وخلق المشاكل بينه وبين الدول بسبب المشروعات الاصلاحية التى كان القناصل يوعزون بإدخالها ، لا بقصد الاصلاح وإنما بقصد إحداث الاضطرابات وتقويض أركان الحكم فى البلاد . ثم حملوا الدولة التونسية على أخذ قروض من أوربا ، وتمكنوا — بدعوى حماية هذه الأموال — من التدخل الفعلى فى شؤون البلاد ، وكان التنافس بين هذه الدول الأوربية من العوامل التى ورطت الدولة فى مشروعات لا تعود عليها بفائدة تذكر .

وهكذا ضيقت هذه الدول الخناق على تونس ووضعت فى عنقها أغلالا عجزت عن التخلص منها فيما بعد .

وقد أدت هذه الحالة بالدولة التونسية إلى فرض ضرائب مرهقة للشعب لأداء الديون التى اثقلت كاهلها . ونتج عن هذا التصرف قيام ثورة فى البلاد بزعامة على بن غذاهم سنة ١٨٦٤ .

وأمام الضغط الدولي وتحرج الحالة الداخلية سلمت الدولة مصلحة الجمارك للاجانب مقابل ما اقترضته من أموال . فزادت الأحوال اضطرابا وانتهى الأمر بتكوين لجنة مالية دولية تحت رئاسة الجنرال خير الدين سنة ١٢٨٦هـ . (١٨٧٠م) وقد عملت هذه اللجنة على توحيد الديون ، وكانت تبلغ ١٢٥ مليون فرنك ، وما لبث أن أصبحت هذه اللجنة ميدانا جديداً اشتد فيه النزاع والتنافس بين الدول ، واتخذتها إيطاليا وانجلترا وسيلة لمقاومة النفوذ الفرنسي .

وعملت فرنسا نفسها على احباط أعمال هذه اللجنة حتى تزيد أحوال تونس استياء واضطرابا ، وتقتنع الدول بوجوب تسليم مقاليد الأمور إلى دولة واحدة هي فرنسا . وكان تنافس الدول ظاهرا في تسابقها للحصول على بعض الامتيازات في البلاد . وهكذا حصلت فرنسا على امتياز بانشاء سكة حديد بين تونس والجزائر سنة ١٨٧٤ وحاول القنصل الايطالي أخذ امتياز إنشاء مصلحة التلغراف ، فلم يفلح ولكنه حصل على شراء السكة الحديدية الممتدة بين تونس وحلق الوادي من شركة انجليزية بفضل ما بذله من أموال طائلة . وأخذ القنصل الفرنسي روسطان امتيازا بانشاء سكة حديدية أخرى بين تونس وبنزرت ، وتونس وسوسة ، وإنشاء ميناء بتونس .

وفي النهاية صممت فرنسا على أن تسبق إيطاليا في وضع يدها على تونس ، وظلت تترقب الفرصة المناسبة وتهيء الظروف المساعدة ، ولو أدى الأمر إلى خلق هذه الظروف .

فرصة الحماية :

كان المتحمس لفكرة احتلال تونس هو رئيس الوزارة الفرنسية جول فيري ، ولكنه لم يجد مساعدة ولا تشجيعاً من مواطنيه ، لأن الرأي العام الفرنسي كان مهتما قبل كل شيء بالشؤون الداخلية المضطربة بسبب الهزيمة التي لحقت فرنسا في حربها مع ألمانيا سنة ١٨٧٠ . فكان رجالها المسؤولون يعارضون كل مشروع من شأنه احداث أزمة بين فرنسا والدول ، وكان السياسيون ورجال الصحافة يرون أن كل توسع خارج أوروبا يشتت الجهود ويلهي الرأي العام عن المطالبة باسترجاع المناطق المفصولة عن الوطن ، خصوصاً وإن التشجيع لتنفيذ هذا المشروع كان صادراً عن بسمارك عاهل ألمانيا . وقد لاقى جول فيري مقاومة عنيفة



من الحزب الراد يكالى ومن زعيمه كليمانصو ، ولكنه فى الأخير نفذ فكرته بالرغم من كل هذه المعارضات ، وأنجز مشروعه بسرعة ومهارة قبل أن يتفطن الرأى العام ويقف فى سبيل تنفيذه ، فاتخذ بعض المناوشات البسيطة التى كانت تحدث أحياناً على الحدود بين التونسيين والجزائريين سبباً للتداخل المباشر فى شؤون تونس .

وبالرغم مما تعهد به الباى محمد الصادق فى ذلك الحين من دفع الغرامات وضمان الأمن على الحدود زحفت الجيوش الفرنسية من الجزائر بدون سابق إنذار على القطر التونسى ، بينما نزلت قوات أخرى من البحر فى ميناء بنزرت ومنطقة طبرقة . وبعد معارك لم تدم طويلا وصلت القوات الفرنسية يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨١ إلى بلدة منوبة ، وحوصر الباى فى قصره بباردو ، وعرض عليه قائد الجيش الفرنسى الجنرال « بريار » والقنصل « روسطان » معاهدة « باردو » ، ولم يتركا له الوقت للنظر فيها ولا لاستشارة شعبه ، بل أجبراه على إمضائها . وهكذا تحت تأثير الوعيد وفى ظل احتلال الجيوش الفرنسية لعدة مناطق من البلاد أكره محمد الصادق باى على إمضاء المعاهدة يوم ١٢ مايو ١٨٨١ [١] .

بنود المعاهدة :

وتنص هذه المعاهدة فى المادة الأولى منها على أن « معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة بين الجمهورية الفرنسية والباى قد وقع تأكيدها وتجديدها » .

وتنص المادة الثانية منها على أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التى ترى احتلالها لازما لتحقيق النظام وحفظ الأمن بالحدود والسواحل ، كما تنص على أن هذا الاحتلال يزول عند ما تتفق السلطتان الحربيتان الفرنسية والتونسية على أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على حفظ الأمن .

وتنص المادة الرابعة على أن دولة الجمهورية الفرنسية تتعهد بتنفيذ جميع المعاهدات الموجودة بين الحكومة التونسية ومختلف الدول الأوروبية .

وتنص المادة السادسة على أن تتولى فرنسا بواسطة وزرائها المفوضين وقناصلها تمثيل تونس ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها فى الخارج ، وفى مقابل ذلك يتعهد

---

(١) أدرج نص المعاهدة فى ملاحق هذا الكتاب .

الباى بعدم إبرام أى عقد ذى صبغة عامة مع دولة أخرى ، دون علم سابق من الحكومة الفرنسية والحصول على موافقتها .

ويكفى أن نلق نظرة عامة على ديباجة هذه المعاهدة ونصوص موادها لنعلم كيف توسلت فرنسا إلى بسط نفوذها على تونس بدعوى المحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار . فبمقتضى المادة الثانية منها أعطت فرنسا لنفسها الحق فى احتلال مناطق من تونس ، وإذا كانت المعاهدة قد قيدت هذا الاحتلال ببعض المناطق ، كما جعلته مؤقتاً ينتهى أجله باستتباب الأمن فى البلاد وقدرة الإدارة المحلية على حفظه ، فإن فرنسا قد قيدت هذا الأمر باتفاق الطرفين ، فكان هذا النص ضربة موجهة ضد سيادة تونس الداخلية .

كما كانت المادة السادسة من المعاهدة ضربة أخرى تسبب عنها الحد من سيادة تونس الخارجية ، سواء من حيث التمثيل الديبلوماسى والقنصلى ، أو من حيث حرية تونس فى عقد اتفاقات مع الدول الأخرى ، وفى هذه الناحية تنص المعاهدة على وجوب أعلام فرنسا والحصول على موافقتها مقدماً

على أن المادة الأولى والمادة الرابعة والمادة السادسة من المعاهدة اعترفت بكيان تونس الدولى وبسيادتها الخارجية ، إنما قيدتها ببعض القيود ، وإذا كان ممثل فرنسا بتونس « المقيم العام » هو الواسطة بين الباى وممثلى الدول فلأنه وزير خارجية الباى ، طبقاً لأمر عال (مرسوم ملكى) مؤرخ فى ٩ يونيو ١٨٨١

وإذا كانت هذه المعاهدة قد نصت فى ديباجتها على أنها « معاهدة وداد وصداقة » ولم يرد فى مادة من موادها النص على « الحماية » بالذات ، فانها فى الواقع — كما تبين من النصوص السابقة — اعتداء صارخ على سيادة تونس الداخلية والخارجية .

قيود جديدة :

وسرعان ما تكشف لفرنسا بعد سنتين من أمضاء هذه المعاهدة أنها لا تحقق لها الغاية المنشودة منها ، وأن ما خولته المعاهدة لها لا يعطيها حق التدخل



فى شؤون تونس الداخلية التى كان الباى يراها من اختصاص حكومته ، ويؤيده فى ذلك ثورة الشعب على المعاهدة من أصلها

ولهذا نرى فرنسا تسعى بمختلف الوسائل إلى فرض معاهدة أخرى تضمن لها حق التدخل فى شؤون تونس بصفة واسعة وفعالة ، فبدأت سعيها لتحقيق هذه الغاية وأخذت تتحين الفرص لفرض معاهدة ثانية تحقق إتمام سيطرتها على البلاد ، وسلكت مع الباى الجديد « على باى » طرقا أخرى لأرغامه فى النهاية على إمضاء الاتفاقية المعروفة « باتفاقية المرسى » المعقودة بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

والمادة الأولى من هذه الاتفاقية هى أخطر موادها ، إذ تنص على أن « حضرة الباى المعظم ، لما كان قصده أن يسهل للحكومة الفرنسية « إتمام حمايتها » ، تتكفل باجراء الاصلاحات الأدارية والعدلية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها » .

فهذه المادة تفرض أن هنالك حماية فرنسية على تونس ، وهذا ما لم تنص عليه المعاهدة الأولى ، ثم تبنى على ذلك أن غرض الباى إتمام هـذه الحماية ، وتجعله يتكفل بادخال الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن هذه المادة لم تقض على سيادة الباى الداخلية ، وأنها أبقت له حق التشريع وسن القوانين ، على شرط ألا تتعارض مع ما تعهد به فى معاهدة باردو .

ولكن الحكومه الفرنسية ذهبت مذهباً شاذاً فى تاويل هذه المادة واعتبرتها تنازلا من الباى عن سلطاته إلى الدولة الحامية ، واتخذتها سبيلا إلى عرقلة جميع الاصلاحات والمشروعات التى ترى الحكومة التونسية فائدة من إدخالها . كما اعتمدت عليها فى تنفيذ برنامجها الاستعمارى فى تونس . فكانت هذه المادة هى الأساس الذى تقوم عليه سيطرة فرنسا على شؤون تونس الداخلية ، فبعد أن كان المقصود منها هو أن يتعهد الباى بادخال الاصلاحات اللازمة أصبحت تتخذ سندا قانونيا لسلب اختصاصات الحكومة التونسية .

ولم تكتف فرنسا بما ورد فى هذه النصوص ، بل فرضت قيودا جديدة على



الباى وجعلت أوامره الدلية (المراسيم) غير نافذة ما لم يصادق عليها القيم العام الفرنسي نفسه ، وذلك بمقتضى مرسوم صادر من رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١٠ نوفبر ١٨٨٤ يعطى للقيم هذا الحق نيابة عن الحكومة الفرنسية .

وهكذا تجاوزت فرنسا حدود المعاهدتين اللتين فرضتا على تونس فرضاً ، فحلت محل الدولة المحمية ، وحكمت البلاد حكما مباشراً ، وأصبح ممثلها بتونس الحاكم المستبد والرئيس الأعلى للادارة التونسية .

مقاومة الحماية :

لم تكد الجيوش الفرنسية تحتل مناطق البلاد وتفرض حمايتها على تونس حتى ثار الشعب فى وجهها ، وعمت الثورة جميع أنحاء البلاد وزاد الثورة اشتعالا تيقن الشعب أن الباى أرغم على عقد المعاهدة ارغاما ، مما دعاه إلى الاحتجاج لدى الدول الاجنبية — وبخاصة تركيا — على الاعتداء الفرنسى على بلاده .

فاضطرت فرنسا أمام الثورة المندلعة فى أنحاء البلاد إلى إرسال النجدات تلو النجدات لاخضاع البلاد إلى سلطانها .

وقد دامت المعارك الطاحنة حتى شهرفبرايرسنة ١٨٨٢ ، واشتهرت القيروان وسوسة وقابس والقلعة الصغيرة وزغوان وتستور بمقاومتها المنيفة ، أما صفاقس فقد احتلت بعد حصارها بحراً وبراً وبعد أن دمرت تدميراً . وظلت المنطقة الجنوبية تقاوم بزعامة القائد الكبير على بن خليفة حتى عام ١٩١٠

وهكذا اظهر الشعب التونسى أرادته في عدم قبول الحماية التى فرضت عليه فرضاً فقاومها بالسلاح ، ولما تغلبت عليه القوة الغاشمة أبىأن يستسلم ويرضخ للمصير الذىأرادته له فرنسا ، فأخذ يقاوم الحماية الفرنسية بالوسائل السياسية وبالثورات المنيفة بين الحين والآخر ، ولم يدع فرصة تمر دون أن ينتهزها للتخلص من نير الاستعمار الفرنسى .

وقد سجل شعب تونس فى كفاحه خلال الستين سنة الماضية صفحات رائعة من البطولة والتضحية ،وكلما حاولت فرنسا القضاء على حركته التحريرية بجميع وسائل الإرهاب والاضطهاد عادت هذه الحركة أقوى نشاطاً وأشد بأساً .



الفصل الرابع

النظام الدستورى

أتت فرنسا إلى تونس فوجدت حكومة شرعية رئيسها الأعلى هو الباى ، وإلى جانبه مجلس وزراء يقوم بالسلطة التنفيذية فى البلاد ومجلس تشريعى وهيئة قضاء منظمة . وكان هذا النظام الديمقراطى يقوم على أساس الدستور التونسى الصادر بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٥٨ ، ويقوم هذا الدستور على أساس الفصل بين السلطات ، التشريعية والقضائية والتنفيذية ، ويخول المجلس التشريعى حقوقاً واسعة منها حق خلع الباى إذا خالف نصوص الدستور .

السلطة التشريعية :

بمجرد أن اغتصبت فرنسا مقاليد الحكم من أيدى أصحاب البلاد أسرعت إلى تقويض دعائم هذا النظام الديمقراطي ، فألغت الدستور وحلت المجلس التشريعى وجعلت السلطة التشريعية بيد الباى ، بعد أن كانت من حق المجلس ، ثم سلبته دائرة هذه السلطة ، فجعلت مراسيمه الملكية لا تكون نافذة إلا بعد إمضائها من المقيم العام الفرنسي .

وهكذا نرى فرنسا التي أتت إلى تونس بدعوى الإصلاح تعتدى أول ما تعتدى على النظام الديمقراطى للبلاد . فلم يكن من اليسير عليها أن تستحوذ على مقاليد الحكم ، ما دامت السلطة التشريعية بيد أصحاب البلاد الشرعيين . وبعد الغاء الدستور والمجلس التشريعي أصبحت بيدها الوسائل التامة لإصدار سلسلة من القوانين والتشريعات التى تمكنها من السيطرة على البلاد واستنزاف دمائها والهيمنة على مقاليد الحكم فيها .



وترجع جميع الأسس التي يقوم عليها الاستعمار الفرنسي في تونس إلى هذا العهد الذي أعقب الغاء الدستور وحل المجلس التشريعي ونقل السلطة التشريعية — في الظاهر — إلى الباي .

هذا هو الفصل الأول من مأساة الحكم الديمقراطي في تونس وما جنته فرنسا عليه بعد فترة وجيزة من فرض حمايتها ، وقد تسلسلت فصول هذه المأساة بعد ذلك في السنوات التالية ، وهي تظهر بوضوح تنكر فرنسا للمبادئ الديمقراطية واعتداءها على حريات الأفراد والجماعات واستهتارها بحقوق التونسيين وامتهانها لكرامتهم

المجلس الشورى :

وبعد خمس عشرة سنة من الاحتلال وصلت فيها فرنسا إلى ما تريده من اغتصاب السلطة من يد التونسيين وضمها إليها نراها في سنة ١٨٩٦ تعمد إلى تعويض المجلس التشريعي — الذي كان يمثل البلاد أصدق تمثيل وله الحرية التامة في تولي السلطة التشريعية — بمجلس صوري بحت اسمته « المجلس الشورى » ، وجعلته خاصاً بالفرنسيين المقيمين بتونس . وكان الغرض منه تنسيق جهود الجالية الفرنسية وجهود حكومة الحماية لاستنزاف ثروة البلاد واستغلالها . وكان هذا المجلس يضم عدداً من الفرنسيين تعينهم السلطة الفرنسية من أعضاء غرفتي التجارة والزراعة ومن الموظفين وأصحاب المهن الحرة .

وهكذا شلت الحماية الفرنسية حركة التطور التي كانت تعم الشعب التونسي قبيل عهد الحماية ، فأبعدت التونسيين عن تولي حكم بلادهم وانتزعت منهم حقهم الأول وهو حق التشريع ، وكونت هذا المجلس لتتعاون مع الجالية الفرنسية على هدم الكيان التونسي ، وتسخير أصحاب البلاد ومنابع الثروة فيها لخدمة الاستعمار واشباع جشعه .

وبعد إحدى عشرة سنة من تكوين هذا المجلس خطت فرنسا في هذا السبيل خطوة أخرى ، فاستصدرت أمراً عالياً من الباي (مرسوماً) في ٢ فبراير سنة ١٩٠٧ يقضي باعطاء الجالية الفرنسية حق انتخاب من ينوب عنها في هذا المجلس وتعيين ستة عشر عضواً من التونسيين يختارهم المقيم العام ! ... فصار المجلس



يتكون من ٥٢ عضواً (ستة وثلاثون من الفرنسيين منتخبين وستة عشر من التونسيين معينين من قبل المقيم العام .

وهكذا قلبت فرنسا الأوضاع ، فجعلت الجالية الأجنبية أغلبية فى هذا المجلس واعطتها حق الانتخاب ، بينما منعت التونسيين أصحاب البلاد من هذا الحق وجعلتهم أقلية فى المجلس يعينها المقيم العام من بين الأفراد الذين تتوفر فيهم ميزات خاصة تجعله يرضى عنهم .

وعلى الرغم من ذلك فان التونسيين لم يعدموا من بين أقليتهم الموجودة فى هذا المجلس أفراداً يقفون معارضين للرغبات التى يبديها أعضاء الجالية الفرنسية والتى تتنافى مع مصالح التونسيين أصحاب البلاد ، الأمر الذى دفع سلطة الحماية فى ٢٧ إبريل سنة ١٩١٠ إلى تقسيم هذا المجلس إلى قسمين : قسم خاص بالفرنسيين وآخر بالتونسيين ، ليتسنى للأعضاء الفرنسيين تقديم رغباتهم وحماية مصالحهم الخاصة والدفاع عنها ، فى غيبة من الأعضاء التونسيين وفى منأى من معارضتهم .

واستمر المجلس على هذا الوضع إلى سنة ١٩٢٢ حيث اشتدت الحركة الوطنية فى تونس وأصبحت خطراً على الاستعمار ، فألغت سلطة الحماية هذا المجلس وعوضته بمجلس آخر سمى « المجلس الكبير »

المجلس الكبير

كان هذا المجلس كسابقه يشتمل على قسمين :

— قسم فرنسى ، وبه ٥٢ عضواً تنتخب الغرف التجارية والزراعية ٢١ منهم وينتخب الباقون — وهم ٣١ عضواً — بالانتخاب العام من أفراد الجالية الفرنسية .

— قسم تونسى ، وبه ٢٦ عضواً تنتخبهم الغرف الزراعية والتجارية التونسية

وأدخلت على هذا المجلس منذ ذلك التاريخ عدة تغييرات ، كان آخرها التغيير الذى أدخل عليه بمقتضى الأمر العالى (المرسوم) الصادر فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وهو يقضى بالتساوى فى العدد بين القسمين التونسى والفرنسى ، ويحدد لكل قسم ٥٣ عضواً منتخباً . والانتخاب فى القسم التونسى على درجتين ، وينيط المرسوم

حق انتخاب أعضائه بقدماء المحاربين وحاملي الشهادات العليا والثانوية والصناعية والابتدائية وعدد من الأهالي الذين يدفعون نوعاً معيناً من الضرائب .

ويمثل هذا المجلس المصالح الاقتصادية في البلاد ، وبالأخص مصالح الجالية الفرنسية ، وقد خول أخيراً حق تقديم الاقتراحات في الشؤون الاجتماعية ، وله أن يستعرض ميزانية البلاد ، ولكن ليس له أن يبدى رأيه في ثلثها تقريباً وبالأخص فيما يتعلق منها بنفقات المحافظة على الأمن والمصالح الاستعمارية .

على أن الميزانية تحضر في مكاتب الإدارات الفرنسية ، ثم تعرض على الدوائر الرسمية بباريس ، وبعد أن ينظر فيها المجلس الكبير ويبدى اقتراحاته بشأنها ، تقدم إلى المجلس الأعلى[1] ليتخذ في شأنها القرار النهائي ، ولا يكون هذا القرار نافذاً إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية بباريس .

فالمجلس الكبير بشكله الحالي إنما هو مجلس صورى تعرض عليه المسائل المالية ، وليس لرأيه أي اعتبار خصوصاً إذا ما تعارض مع اتجاه المصالح الاستعمارية الفرنسية ، كما حدث في دورة المجلس الكبير الأخيرة إذ رفض النواب التونسيون النظر في الميزانية ، لما اشتملت عليه من مصروفات باهظة ، وظلت الميزانية معطلة إلى أن استصدرت الإقامة العامة أمراً عالياً[2] يقضى بتخويل مجلس الوزراء حق المصادقة على الميزانية إذا رفض المجلس الكبير النظر فيها .

وهكذا نرى أن السلطة التشريعية التي كان يمارسها الشعب بواسطة المجلس التشريعي قبيل الحماية قد قضت عليها فرنسا وأرجعتها إلى اختصاص الباى في الظاهر ، وحولت هذا المجلس التشريعي إلى مجلس استشارى بحت . ولم تكتف بذلك بل أشركت جاليتها الفرنسية في هذا المجلس وجعلت أعضاءها فيه متساوين لعدد التونسيين أصحاب البلاد ، من غير أن يستند في هذا إلى سند قانونى ، إذ أن

---

(١) المجلس الأعلى يتكون من سبعة نواب عن القسم التونسي للمجلس الكبير وسبعة عن القسم الفرنسي وأعضاء المجلس الوزارى ، ويترأس هذا المجلس المقيم العام نفسه .

(٢) احتالت الإدارة على تنفيذ هذا القرار بأن جعلت تاريخه ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أي قبل انعقاد الدورة التي رفض فيها المجلس النظر في الميزانية بثلاثة أيام في حين أنها لم تفكر في استصدار هذا الأمر إلا بعد رفض المجلس ، وقد أعلن عن هذا الأمر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١ يناير سنة ١٩٤٨



الجالية الفرنسية فى تونس تعتبر كباقى الجاليات الأجنبية فى البلاد ، لا حق لها أن تخول أية صفة تمثيلية ؛ لأن هذا الحق من اختصاص التونسيين وحدهم .

وبالإضافة إلى هذا فإن السلطة التشريعية هى — فى الحقيقة — بيد المقيم العام نفسه ، فهو الذى يحضر المراسيم بمساعدة معاونيه فى مختلف الأدارات ، ثم يقدمها للباى لإمضائها ، وفى كثير من الأحيان لا يدع له المجال لدراستها أو مناقشتها . فسلطة الباى التشريعية إنما هى سلطة ظاهرية لا تتعدى توقيعه على المراسيم .

وفى هذا المجال أيضاً نجد أن المقيم العام كثيراً ما يستغل مركزه على رأس السلطة التنفيذية ، فيصدر القرارات واللوائح ، عندما يعجز عن إقناع الباى بتوقيع المراسيم ، حتى أصبحت هذه القرارات واللوائح فى منزلة واحدة مع المراسيم بعد أن كان الشأن فيها أن تكون تفسيراً لها .

السلطة التنفيذية

كانت الهيئة الوزارية فى عهد الاستقلال هى التى تقوم بالسلطة التنفيذية نيابة عن الباى ، فكان الوزراء وعلى رأسهم الوزير الأكبر (رئيس مجلس الوزراء) هم الذين يتولون هذه السلطة ، ويعاونهم فيها «عمال النواحى» (المديرون والمحافظون)

[illegible]

السلطات من يد أصحاب البلاد عمدت إلى شل الهيئة الوزارية ، فألغت مناصب الوزارات الوطنية التى كانت موجودة قبل الحماية ، ولم يبق منها غير منصب الوزير الأكبر ، ووزير القلم والاستشارة ، ثم أضافت إليها منصب وزير العدل سنة ١٩٢١ ومنصب وزير الشؤون الاجتماعية سنة ١٩٤٥ .

وليس لهذه الوزارات التى يتولاها التونسيون أية سلطة فعلية ؛ فهى هيا كل لاروح فيها ؛ إذ وضع بجانب كل وزير تونسى مدير فرنسى بيده السلطة الحقيقية . أما المقيم العام فيعتبر رئيس الوزراء الفعلى ووزير الخارجية فى الوقت نفسه ، وإلى جانبه الكاتب العام الفرنسى الذى يعتبر وزير الداخلية ، ويشرف على كل



الشؤون الإدارية فى البلاد . أما بقية المصالح الأخرى من مالية ، ومعارف ، وأشغال عامة ، وبريد ، واقتصاد الخ ... فيتولاها مديرون فرنسيون .

أما « عمال النواحى » فقد جردوا من كل نفوذ ، ووضع بجانبهم «المراقبون المدنيون » ، وهم موظفون فرنسيون ينوبون عن المقيم العام ويبدهم كل السلط .

والمقيم العام بوصفه رئيس الوزراء هو الذى يصدر القرارات ويمضيها . أما الوزراء التونسيون فليس لهم أية سلطة مهما ضؤلت ، ويقتصر عملهم على حضور مجلس الوزراء الذى يعقده المقيم العام مرة كل شهر ، ورأيهم إنما هو استشارى .

وبعد انتهاء الحرب الأخيرة وانبعاث الحركة الوطنية من جديد فى تونس ، وإجماع شعبها على المطالبة بإلغاء الحماية وإعلان الاستقلال ، قررت السلطة الفرنسية تحت ضغط الرأى العام التونسى ، أن تدخل بعض الإصلاحات على الإدارة التونسية ، حتى توهم التونسيين أنها عازمة على تغيير الوضعية . فأعلنت عن هذه الإصلاحات فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ولم تشرع فى تنفيذها إلا فى أغسطس سنة ١٩٤٧ .

فزادت فى عدد الوزراء التونسيين ، وصار الوزير الأكبر يختار بقية الوزراء ويعرض أسماءهم على الباى لنيل مصادقته . وأصبحت الوزارة التونسية تتكون من الوزير الأكبر ، ووزير العدل ، ووزير التجارة والصناعة ، ووزير الصحة العمومية ، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزير الزراعة .

ويجتمع هؤلاء الوزراء فى «ديوان وزارى» برئاسة الوزير الأكبر ، ويحضر هذا المجلس من الفرنسيين الكاتب العام للحكومة التونسية ، ونائبه ، ومدير المالية ، ومدير الأشغال العمومية ، ومدير العلوم والمعارف ، ومدير ديوان البريد ، ومندوب تجديد البناء .

أما « المجلس الوزارى» الذى يترأسه المقيم العام نفسه فيتكون ، بالإضافة إلى الوزراء التونسيين ، من الكاتب العام ، ونائبه ، ووزير الدفاع ، ومدير الأشغال العمومية ، ومدير العلوم والمعارف ، ومدير المالية ، بحيث أصبح مجلس الوزراء يتكون من ستة وزراء تونسيين وسبعة فرنسيين .

وعين فى كل وزارة تونسية مستشار فرنسى يستشار فى جميع القضايا ، ويعرض

هؤلاء المستشارون آراءهم وتوجيهاتهم على الوزير التونسى . ولا تأخذ القرارات والأوامر والرسائل التى يصدرها صبغتها الرسمية إلا بعد توقيع هؤلاء المستشارين الذين يخضعون لسلطة الكاتب العام الفرنسى .

وإلى جانب هذا جعلت السلطة الفرنسية للوزير الأكبر مندوبين فى الإدارات التى ليس لها وزير تونسى ، وهى إدارة المالية ، وإدارة الأشغال العمومية ، وإدارة العلوم والمعارف ، ويدير جميعها مديرون فرنسيون .

وليس للوزراء ولا للمندوبين التونسيين نفوذ حقيقى ، إذ أن الديوان الوزارى هو مجرد أداة إدارية صرفة عارية عن كل سلطة فعلية ، ومهمته تنحصر فى « تنسيق أعمال الوزارات » ، وليس للوزير الأكبر نفوذ داخل المجلس الوزارى إذ يرجع حق عرض المسائل والاقتراحات إلى القسم العام الذى يعتبر رئيس الحكومة التونسية الفعلى ، وليس له كذلك نفوذ داخل الديوان الوزارى لأن مهمة التنسيق المنوطة به قد انحصرت فى المسائل المعروضة من جانب المديرين الفرنسيين .

أما الكاتب العام للحكومة التونسية — وهو فرنسى — فقد تجمعت فى يده جميع السلطات الإدارية ، فهو الذي يصادق على « الأوامر المالية » (المراسيم) بعد توقيع الباى عليها ، ولا تكون نافذة إلا بعد توقيعه ، وكذلك « يصادق على جميع القرارات الصادرة من الوزير الأكبر ومن بقية الوزراء والمديرين » ، كما يقوم بالإشراف على هيئة الموظفين وعلى المصروفات العامة للادارة ، و « هو الذى يعد البرنامج الاقتصادى ويسهر على تنفيذه » ، ولا يمكن للوزراء التونسيين الاتصال بالوزير الأكبر إلا عن طريق الكاتب العام ، كما أن مراسلات بقية الوزراء لا تكون رسمية إلا بعد امضاء المستشارين الفرنسيين عليها .

وكانت الوزارة التونسية قبل هذه الاصلاحات لا تتمتع بنفوذ حقيقى ، إذ كانت كل السلط بيد المديرين ، إلا أن سلطتها لم تكن مقيدة بنصوص رسمية . ولكن الاصلاحات الجديدة جعلت هذه القيود رسمية ، بل ضيقت فى دائرة النفوذ الذى كان يتمتع به الوزراء التونسيون .

ومما زاد الطين بلة أن رؤساء الإدارات أصبحوا يعتبرون وزراء للدولة



التونسية . والغرض الذى ترى إليه فرنسا من ذلك هو خلق نظام جديد يقوم على أساس « التشارك » فى الحكم بين الفرنسيين والتونسيين ، وهو نظام خطر من شأنه القضاء على الكيان التونسى ، ولهذا فهو يلاقى معارضة شديدة من جميع الهيئات فى تونس وعلى رأسها الحزب الحر الدستورى التونسى .

السلطة القضائية :

أما اعتداء فرنسا على السلطة القضائية فيتجلى فى انشاء محاكم فرنسية تتولى القضاء إلى جانب المحاكم التونسية ، ولهذه المحاكم الفرنسية اختصاص واسع يشمل المنازعات بين الفرنسيين والأجانب أو بين هؤلاء والتونسيين ، وكذلك جميع المنازعات المتعلقة بالعقار المسجل .

وهكذا انتزعت فرنسا من المحاكم التونسية جزءاً كبيراً من سلطتها ، ولم يبق من اختصاصها إلا ما يتعلق بالتونسيين وحدهم أو بالعقارات غير المسجلة ، هذا فضلا عن أن إدارة المحاكم التونسية يتولاها رؤساء فرنسيون .

الجرائم السياسية

وقد جعلت الجرائم السياسية من اختصاص المحاكم الفرنسية وحدها منذ سنة ١٩٢٦ ، فالوطنيون التونسيون الذين تتعلق بهم قضايا سياسية لا يحاكمون أمام المحاكم التونسية ، بل يختص بالنظر فى أمرهم القضاء الاستعمارى ومايوحيه إليه المقيم العام . وهكذا خرجت هذه المحاكم عن حدود اختصاصها الطبيعى — وهو تحقيق العدالة — إلى أن أصبحت أداة تستخدم لإرهاب الوطنيين والقضاء على الروح القومية .

ولقد بلغ استهتار الفرنسيين بالقضاء والحريات العامة الضرورية للافراد إلى حد أن أصدرت السلطة الفرنسية أمراً بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٣٣ يخول للمقيم العام حق اعتقال أى فرد لمدة سنتين قابلتين للتجديد دون أية محاكمة ولو صورية .

مجالس البلديات :

كانت تونس — قبل فرض الحماية الفرنسية بثلاث وعشرين سنة — تتمتع

بمجالس البلديات . وقد تأسست أول بلدية فى عاصمتها سنة ١٨٥٨ فى عهد أحمد باشا الأول ، وكان يديرها مجلس منتخب يتكون من عشرة أعضاء .

وقد جدد تنظيمها سنة ١٨٨٣ ، وتأسست سنة ١٨٨٤ مجالس بلديات أخرى بمدن صفاقس وسوسة وبنزرت وحلق الوادى . ويبلغ عدد المدن والقرى التى بها مجالس بلدية فى الوقت الحاضر ٥٨ .

وقد أسست الإدارة — زيادة عن المجالس البلدية — « مجالس قروية » سنة ١٩٣٤ و « جمعيات قروية » سنة ١٩٣٨ فى كثير من القرى التى لا يوجد بها فرنسيون . وهذه المجالس تقوم بنفس المهمة التى تقوم بها المجالس البلدية .

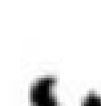
ويلاحظ أن عدد المجالس البلدية ضئيل جداً فى القطر التونسى ، وأن توزيعها على أنحاء البلاد غير عادل ، إذا لم تراع الإدارة فى تأسيس البلديات أهمية المراكز التى تختارها ، وإنما راعت وجود جالية أروبية فيها ؛ حتى أن ⅘ سكان القطر التونسى لا يتمتعون بالنظام البلدى ولا القروى .

ويدير شؤون هذه البلديات مجالس تتكون من أعضاء تعينهم الأدارة الفرنسية من التونسيين والأروبيين لمدة ثلاث سنوات ، ويرأس هذه المجالس « عامل » الناحية أو خليفته وهو تونسى ، وينوب عنه وكيل يشترط أن يكون من الفرنسيين ، والوكيل هو الرئيس الحقيقى الذى بيده كل النفوذ بمقتضى مرسوم البلديات ، أما الرئيس التونسى فله الرئاسة الصورية فحسب .

ولا تتمتع هذه المجالس بالحرية المطلوبة فى أعمالها إذ يتوقف تنفيذ مقرراتها على مصادقة الأدارة عليها ، وكل مراسلاتها يجب أن تمر على يد المراقب المدنى الفرنسى . وهذا النظام القائم على تعيين الأعضاء من قبل الأدارة الفرنسية التى تملك كذلك حق إقالتهم يجعل مقاليد البلديات بيد الفرنسيين ، وهم فى الغالب أكثرية فى المجالس . فلا عجب إذا كانت هذه المجالس لا تراعى إلا مصالح الجالية الأجنبية ؛ فتذهب ميزانيتها — التى يتحمل معظمها التونسيون — للعناية بمصالح الأحياء الأروبية وتنظيفها وتنويرها ؛ بينما الأحياء العربية تبقى مهملة لا تحظى بأية عناية .

ومنذ سنة ١٩١٩ والشعب التونسى يطالب بجعل نظام البلديات قائماً على





أساس انتخاب الأعضاء ، وبتعميم البلديات فى جميع أنحاء القطر التونسي .

وقد صدر أمر فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٥ يقضي بتعديل نظام بلدية العاصمة ، وتم ذلك بالفعل فى شهر أبريل سنة ١٩٤٦ ، فصار مجلسها يتكون من ١٨ عضواً من الفرنسيين ينتخبون انتخاباً مباشراً ، و ١٧ عضوا من التونسيين ينتخبون من الدرجة الثانية ، فى الوقت الذى لا يتجاوز فيه عدد الفرنسيين بالعاصمة ٥٠ ألفاً ، ويبلغ عدد التونسيين بها ٢٥٠ ألفاً ، أما الرئيس فتعينه الإدارة كما كان فى السابق ، وينتخب الأعضاء وكيلا له من بين الأعضاء الفرنسيين وهو الرئيس الحقيقى للمجلس .

الفصل الخامس

السياسة الاقتصادية والمالية

إن غاية كل استعمار هي الاستيلاء على ثروة البلاد المستعمرة ، وتوجيه السياسة الاقتصادية فيها من انتاج ، وتداول ، وتوزيع ، نحو تحقيق الرخاء لدولة الاحتلال على حساب البلاد المحتل . وللوصول إلى هذه الغاية تسن النظم والقوانين المانوية وتتخذها كأداة لتنفيذ أغراض الاستعمار الاقتصادية .

وقد بادرت فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى وضع يدها على عناصر الإنتاج والتداول ، وأطلقت يد الفرنسيين والأجانب فى تونس ، مهيئة لهم سبل اغتصاب ثروة البلاد والدخل القومى ، مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادى وانخفاض مستوى المعيشة بين الأهالى . وقد شمل التدخل الفرنسى فى هذه الناحية جميع فروع الانتاج الثلاثة : الزراعة والصناعة والتجارة .

الزراعة

لأجل أن تسيطر فرنسا تمام السيطرة على الناحية الاقتصادية فى البلاد وجهت همها إلى الاستيلاء على الأراضى الزراعية ، فاتخذت كافة الوسائل الممكنة — وفى مقدمتها إصدار التشريعات المختلفة — لانتزاع الأراضى من يد التونسيين وإقرار الفرنسيين بها ، فأصبح هؤلاء الفرنسيون هم المتحكمين فى حياة البلاد الاقتصادية

ثم تساند المستعمرون الفرنسيون مع الفرنسيين أصحاب رؤوس الأموال المسيطرين على الحياة التجارية والصناعية ومع رجال الإدارة الذين بيدهم توجيه السياسة المالية فى البلاد . وبذلك أصبح الشعب التونسى مهدداً بالفقر أمام هذه القوى التى تسندها السلطة التشريعية والتنفيذية فى البلاد .



ولأجل أن نعلم مقدار الظلم الذى حاق بالتونسيين من الناحية الزراعية يكفى أن نستعرض الوسائل التى اتخذتها السلطة الفرنسية للاستيلاء على أراضى تونس الزراعية:

تبلغ مساحة الأراضى التونسية الصالحة للزراعة تسعة ملايين من الهكتارات ، من مساحة المملكة التونسية التى تقدر باثنى عشر مليوناً ونصف من الهكتارات .

وكانت كل هذه الأراضى بطبيعة الحال — قبل الحماية — تحت تصرف الاهالى ، يعيشون من محصولاتها ومن تربية المواشى فى مراعيها ، وكان بعضها ملكا للدولة أو للأفراد ، أو ملكا مشاعاً بين القبائل ، والبعض الآخر تابع للأوقاف العامة أو الخاصة .

وما كاد الاستعمار يضع أقدامه فى البلاد ، حتى اتجه إلى كل قسم من هذه الأقسام ورسم الطريق للاستيلاء عليه ، سالكا سياسة واحدة متتابعة الحلقات طول مدة الاحتلال .

ولما كانت فرنسا مهد القانون الحديث فإن فقهاءها لم يعدموا الحيل القانونية لانتزاع الأراضى من العرب ، فاتخذ القانون مطية لتنفيذ أغراض الجشع الاستعمارى ، وخلعت فرنسا على سياسة السلب والنهب التى انتهجتها فى البلاد التونسية ثوباً من المشروعية . وكل من أمعن النظر فى سلسلة تلك النصوص التى أنشئت من العدم لهذا الغرض وتتبعها فى كل حلقاتها ، يتضح له جلياً ما ارتكبته فرنسا من فظائع باسم القانون (١) .

أملاك الدولة الخاصة

تقدر أملاك الدولة التونسية الخاصة — قبل عهد الحماية — بمساحة لا تقل من

---

(١) من جملة القوانين التى أصدرتها سلطة الحماية كوسيلة لإنتزاع الأراضي من يد العرب القانون العقارى (بتاريخ يولية ١٨٨٥) وهذا القانون الذى يشابه نظام طورنس Act Torrens المطبق منذ سنة ١٨٥٥ باستراليا يقتضي تنظيم ملكية الأرض وتسجيلها بعد أن تنظر فى أمرها محكمة مختلطة تتكون من ثلاثة قضاة فرنسيين واثنين تونسيين والحكم الذى تصدره هذه المحكمة فى تحديد الأراضى وملكيتها هو حكم نهائى لايقبل مراجعة ولا استئناف ، وبهذه الصورة وقعت إعتداءات كثيرة على العرب وانتزعت منهم أراضيهم وتم تسجيلها تحت ملكية غيرهم دون أن يستطيعوا المعارضة والاستظهار بحقهم فيها ، أما لكونهم لا يملكون رسوم ملكية أو لأن إجراءات التسجيل إنتهت قبل أن يصل خبرها إلى علم مالكيها .



مليون من الهكتارات ، كان للأهالى حق استغلالها . وقد وضع المصلح الكبير الوزير خير الدين برنامجه الواسع لتوزيعها بين الفلاحين ، مانحاً كلا منهم قطعة مساحتها عشرون هكتاراً ، ونفذ البرنامج بصفة خاصة بمنطقة زغوان .

وقد بادرت الحكومة الفرنسية بانتزاع ملكية هذه الأراضى من يد الفلاحين التونسيين ، وتركت لهم فى الأول حق استغلالها ؛ ثم ما لبثت أن طردتهم منها وأقرت فيها « المعمرين الفرنسيين »(١)

وتلا هذا الأجراء صدور الأمر المؤرخ فى ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ الذى يقضى بإلحاق « الأراضى البور » بأملاك الدولة . فأخذت سلطة الحماية على عاتقها تحديد الأراضى البور ، وراحت تدخل ما تشاء من الأراضى فى هذا النوع ، معتدية بذلك على حرية الملك الفردية ، وتوالت اعتداءاتها على أصحاب الأملاك تحت هذا الستار .

أراضى الغابات

يوجد بتونس غابات وأحراش شاسعة بالمنطقة الشمالية تبلغ مساحتها مليون وستة عشر ألف هكتار . وقد عمدت فرنسا إلى الاستيلاء عليها منذ بدء الحماية ، وأصدرت أمراً بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٩٠ يقضى بإدخالها ضمن أملاك الدولة الخاصة

ثم أصدرت أمراً بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٠٣ يتضمن وضع حدود نهائية لهذه الغابات . وكان الغرض الحقيقي لهذا الأمر إنما هو اغتصاب أراضى السكان المجاورة لهذه الغابات ، وتضمن هذا الأمر النص على أنه لا يمكن قبول أية دعوى تتعلق بحق الملكية بعد إتمام عملية التحديد . وكانت عملية التحديد تتم فى الخفاء حتى أن أكثر الملاك — وأغلبيتهم من البدو — ما كانوا يعرفون إجراءات هذا التحديد إلا بعد فوات أوانها . وقد عجز أكثرهم عن تقديم رسوم ملكيتهم ؛ إذ كانوا يتصرفون فى أراضيهم منذ أجيال . ومن ذلك الحين تعددت المنازعات بين السلطة الفرنسية والأهالى فى هذا الشأن ؛ إذ وقع إقصاء الكثيرين عن أراضيهم ،

---

(١) يطلق إسم المعمرين Colons فى المغرب العربى على أفراد الجالية الفرنسية وغيرها من المستعمرين الذين يسيطرون على الأراضى الزراعية.



وسلطت الادارة الفرنسية الغرامات الفادحة على من عاد إلى التصرف فيهـا . ثم صدر أمر فى ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ بتأسيس لجنة للفصل فى هذه المنازعات ، وأعقبه أمر آخر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ينص على ضم نائبين من التونسيين إلى اللجنة ، ومهمة هذه اللجنة هى فحص صحة المستندات التى تقدم إليها من حيث إثباتها للملكية .

ومن أغرب ماورد من نصوص فى سبيل اغتصاب ملكية الأراضى التونسية ما جاء فى الأمر الصادر فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ، من أنه لإثبات حق المدعى يشترط أن تكون الأرض بها حرث أو نبات أو بناء ، وأن لا ملكية ما لم يتوفر هذا الشرط ، ولو كان بيد المالك عقود تثبت صحة الملكية . وقد ثار الرأى العام لهذا الاستبداد والجور ، فكان جواب السلطة الفرنسية أن أصدرت أمراً بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٠ بفصل العضوين التونسيين من لجنة المنازعات حتى لا يبقى بها من يمثل حقوق أصحاب الأملاك المغتصبة .

وقد ارتكبت فرنسا لتحقيق أغراضها واعتدائها على الملكية الفردية الأراضى المجاورة للغابات أشنع الفظائع ، واستعملت فى هذا السبيل شتى الوسائل والمناورات غير المشروعة . ونذكر على سبيل المثال أن السلطة الفرنسية طلبت من الفلاحين فى جهة فريانة سنة ١٩٣٤ أن يسلموا للادارة مستنداتهم لملكية الأراضى بدعوى الاطلاع عليها مقابل إيصالات ، ثم استردت الإيصالات ، وامتنعت من تسليم المستندارت لأصحابها ، وأسرعت إلى تسجيل تلك الأراضى تحت ملكيتها ووضعت يدها على ما فيها من مبان وبساتين .

وفى سنة ١٩٣٨ حملت سلطة الحماية الفلاحين على الاعتراف بمليكتها لتلك الأراضى مقابل بقائهم فى زراعتها ، وألزمت كل فلاح بدفع إيجار سنوى . وهكذا أصبح المالك مستأجراً والغاصب مالكا . ومن أمثلة هذا أن سلطة الحماية انتزعت من الفلاحين المجاورين للغابات بجهة عين الدرام مساحات تتراوح بين الهكتارين والعشرين هكتارا ، ووقع هذا الاعتداء فى ثمانى عشرة « شياخة » ، وبلغ ما اغتصب من شياخة واحدة منها وهى شياخة القويدية ثلاثمائة هكتار بما عليها من نبات ومبان . وقد أرغم ملاك هذه الأراضى على ترك ديارهم



وأراضيهم أو يعترفوا بملكيتها للدولة ، ويدفعوا جملا سنوياً ، وعندئذ تباح لهم فقط الإقامة فيها على سبيل العمرة .

هذا بالإضافة إلى أن السلطة الفرنسية قد اتخذت مسألة حراسة الغابات وسيلة إلى الاضطهاد ، فأرسلت إلى الغابات جيشاً من الحراس الفرنسيين يفرضون على الفلاحين التونسيين الغرامات تلو الغرامات ، وراح الحراس يهاجمون الأهالي في عقر دورهم ، ويعتدون على نسائهم تحت ستار تنفيذ القانون والتفتيش عن أخشاب الغابة . كل هذا باسم القانون والمدنية والإصلاح .

وقد وصل الأمر إلى حد اعتبار أوراق الأشجار التي تعبث بها الرياح وتلقيها على الأرض سبباً في فرض الغرامات المتتالية ، والحجز الإداري ، وبيع مواشي الفلاحين لتسديدها . وهكذا أصبح هؤلاء الفلاحون تحت رحمة حراس الغابات ، توقع عليهم أنواع الظلم المختلفة والاعتداءات المتوالية على أموالهم وبيوتهم ونسائهم ، وغدوا في حالة من البؤس والفقر أصبحت مضرب الأمثال .

وتتصل بمسألة أراضي الغابات مسألة المياه التونسية التي صارت بأمر مؤرخ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٨٥ من أملاك الدولة الخاصة . ومسألة المياه في منطقة الجنوب لها نفس أهمية الأراضي الزراعية في مناطق أخرى ، إذ تتوقف عليها حياة الواحات التي يعيش منها أهل الجنوب . وكانت العيون قبل الحماية ملك الأفراد ، ولها نظام خاص في توزيعها على السكان لم يتغير منذ عهد قديم . وفي السنوات الأخيرة بدأ الاستعمار يتسرب إلى منطقة الجريد ، وأعطت السلطة الفرنسية الاراضي إلى المعمرين الفرنسيين لزراعتها نخيلا وحولت إليها المياه ، معتدية على حق السكان الذي توارثوه منذ أجيال .

أراضي القبائل

يوجد بتونس أراض شاسعة تتصرف فيها القبائل منذ أجيال . وهي ملك مشاع بينها ، وتسمى « بالأراضي الكلية » . وقد عمدت سلطة الحماية إلى إلحاقها بأملاك الدولة ، بدعوى أن القبائل لا حق لها في هذه الأراضي ، إذ لا تملك رسوم ملكيتها . وأصدرت في هذا الشأن أمرها المؤرخ في ١٤ يناير سنة ١٩٠١

وقد أيدت المحكمة المختلطة هذه النظرية بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٤ ، مقررة أن القبائل بتونس ليس لها « نظام الجاعات » الذى يجعل لها شخصية قانونية . فالأرض السكاية غير معترف بها قانونياً ، لأن القبيلة نفسها ليست لها شخصية قانونية. واعتماداً على هذا القرار صارت السلطة الفرنسية تسجل كل المساحات التى أرادت الحاقها بأملاك الدولة من أراضى القبائل ، واعتبرت أن القبائل ليس لها إلا حق استغلالها الوقتى . والغرض الأساسى من هذه التصرفات هو انتزاع الأراضى من يد الفلاحين ، واهداؤها للمعمرين الفرنسيين . وقد أدى هذا الإجراء مراراً إلى تصادم بين الملاكين والقوات المسلحة ، وإلى سفتك الدماء ، وقتل الأنفس .

وهكذا وضعت السلطة الفرنسية يدها على مساحات شاسعة من مديريات الأعراض ، وقفصة ، والهمامة ، والفراشيش ، وماجر ، والسواسى ، ومناطق الجنوب ، ثم قسمتها بين المعمرين ، بعد أن طردت منها القبائل التى كانت تملكها منذ قرون ، وأقصتهم إلى أراض قاحلة وجبال وعرة ، أو أخذهم المعمرون كعمال فى نفس الأرض التى كانوا يملكونها .

ومتى علمنا أن أراضى القبائل بالقطر التونسى تبلغ مساحتها أربعة ملايين من الهكتارات ، أى ثلث مساحة القطر ، تتجلى لنا فى أشنع صورة خطورة هذه السياسة الفرنسية التى ترمى إلى إفقار العنصر العربى .

أراضى الأوقاف

لم تقتصر السلطة الفرنسية على اغتصاب أملاك الدولة وأراضى الغابات وأراضى القبائل ، بل ذهبت فى اعتداءاتها المتوالية إلى أبعد حد ، فتطاولت إلى أوقاف المسلمين . وتقدر مساحة الأوقاف العامة والخاصة بما لا يقل عن أربعة ملايين من الهكتارات ، وهو ربع مساحة البلاد التونسية . ولم يعدم فقهاؤها استنباط الحيل القانونية لتحقيق أغراض الاستعمار ، فصدر أمر بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٨٩٨ يفرض على إدارة الأوقاف أن تضع كل عام تحت تصرف إدارة الاستعمار جزءاً من أراضى الأوقاف العامة لا تقل مساحتها عن ألفى هكتار ، على أن يتم نقل



الملـكية بين إدارة الأوقاف وإدارة الاستعمار مباشرة وبدون إشهار .

ولإدارة الاستعمار الحق في اختيار أراضي الأوقاف التي تقرر الاستيلاء عليها ، وهي ترسل خبيراً زراعيا يباشر وحده تقويم الأرض ، ويكون رأيه فاصلا في تقدير القيمة ، وفي جميع شروط نقل الملـكية ، دون أي ضمان لمصلحة الوقف .

وهكذا لم تحترم فرنسا الشريعة الإسلامية الغراء التي قضت بأن الوقف ملك لا ينقطع ، وأنه لا يباع ، ولا يرهن ، ولا يوهب ، ولا يعوض .

ولم تحترم فرنسا إرادة الوقف ، فأعلنت أن المؤسسات الخيرية ، كالمساجد ، والمستشفيات ، ودور العلم لا يجب أن توقف من أجلها الأراضي ، والأجدر أن نعوض هذه بالمباني والفنادق أو حتى بالمـال ، وقررت أن هذا التعويض مباح بل مرغوب فيه .

وهكذا استولت إدارة الاستعمار على أوقاف المسلمين واغتصبت أخصب الأراضي الموقوفة لجهات البر والتعليم . كل هذا مقابل بعض الدور المهدمة ، والمباني البالية ، الآيلة للسقوط ، التي لا يفي دخلها الضئيل بنفقات اصلاحها . أما إذا عوضت أراضي الأوقاف ببناية صالحة للاستغلال فإن هذه البناية تؤجر للادارة مقابل إيجار صوري ، فرنك واحد في السنة .

وهكذا توالت اعتداءات فرنسا على الإسلام في بلاد المسلمين ، وهدمت النظم القائمة على أساس الشريعة الإسلامية الغراء ، بغير مبالاة بما تحميه من مصالح عامة وما تصرف عليه من بيوت الله ودور العلم ، وعادت إدارة الأوقاف من الفقر بحيث أصبحت عاجزة عن القيام بشؤون المؤسسات العلمية والخيرية ، فتهدمت المدارس والمساجد ، وأصبح الـكثير منها في حالة يرثى لها .

وبعد أن تم لها الأمر واستولت على كل أراضي الأوقاف الصالحة للزراعة أصدرت بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٤٢ أمراً بالغاء تشريع سـنة ١٧٩٨ ، وظنت أنها بذلك تخلصت من آثار الجريمـة التي ارتـكبتها بالاعتداء على عقيدة البلاد وشريعتها ، وسلب أموال المسلمين ، والقضاء على دور العلم والمساجد والمستشفيات .

والنتيجة لهذا العمل الذي وقفت عليه ادارة الحماية جهودها منذ أكثر من ستين سنة هو أن أصبحت جميع الأراضي التابعة لإملاك الدولة ، وما الحق بهـا



من أراضي الغابات ، والأراضي الكلية ، وأراضي الأوقاف ، تحت تصرف « إدارة الفلاحة والاستعمار » التي أسست سنة ١٨٩٨ لتنظيم توزيع الأراضي على « المعمرين » الفرنسيين .

ويقع التوزيع بطريق البيع الصوري بثمن زهيد يدفع أقساطاً لمدة عشر سنوات . ولتسهيل اقتناء المعمرين للاراضي صدر أمر بتاريخ ١ ديسمبر سنة ١٨٩٧ أعقبه أمر ثان بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٠ يتضمن تأسيس « صندوق الاستعمار » . وقد قدمت السلطة الفرنسية لهذا الصندوق من ميزانية تونس مليون فرنك ونصف عند تأسيسه ، ثم قدمت له سنة ١٩٠٤ ثمان مائة ألف فرنك ، وفي سنة ١٩٠٥ سبعمائة ألف فرنك ، وفي سنة ١٩٠٧ خمسة ملايين أعتمدتها من قرض عقدته الدولة التونسية من فرنسا . وهكذا دأبت السلطة الفرنسية كل سنة على تخصيص اعتماد كبير لصندوق الاستعمار من الميزانية التونسية نفسها ، وصارت تضيف إلى هذا الصندوق المال المتحصل من بيع أملاك الدولة للمعمرين . وتستعمل كل هذه الأموال لشراء أراض أخرى توزع على المعمرين وهكذا ...

ولم تكتف السلطة الفرنسية بتأسيس هذا الصندوق لتسهيل اقتناء المعمرين للاراضي ، بل وضعت تحت تصرفهم أموالا طائلة لاستثمارها ، وأسست لهم خاصة بنوكا عديدة للاقتراض منها بدون « فوائد » ، إلى غير ذلك من أنواع المساعدات التي تقدمها لهم تشجيعا على استقرارهم بتونس ، حتى يصبحوا هم الأغلبية الساحقة في يوم من الأيام .

نتائج ومقارنات

وفي أول عهد الحماية ترك امتلاك الأراضي التونسية لمساعي الفرنسيين الفردية . ثم شرعت الإدارة الفرنسية في تنظيم الخطط وتقرير البرامج الواسعة لإقرار الفرنسيين بالأراضي التونسية ، فكانت تضع تحت تصرف « إدارة الفلاحة والاستعمار » ما تنتزعه من الأراضي الزراعية من أيدي العرب لتوزعها على الفرنسيين مقابل أثمان صورية مقسطة على آجال . فمن سنة ١٩٠٠ إلى ١٩١٤ سلمت هذه الإدارة من أراضي الشمال مساحات شاسعة بلغت ١٢٥،٠٠٠ هكتار ، بينما منحتهم



فى منطقتى الوسط والجنوب مساحات قدرها ١٣٢٫٠٠٠ هكتار . وقد ورد فى الإحصاءات الرسمية أن مجموع الأراضى التى استولى عليها الفرنسيون حتى سنة ١٩١٤ يبلغ ٧٥٧٫٠٠٠ هكتار من أخصب الأراضى التونسية .

وبعد الحرب العالمية الأولى وسعت فرنسا نطاق ما تمنحه من امتيازات ، لإقرار ألف عائلة فرنسية بالأراضى التونسية . فمن سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٢٨ وزعت ١١٩١ قطعة أرضية بمنطقة الشمال بلغ مجموع مساحتها ١٤٣٥٦٠ هكتار و ٧٥ قطعة بالمناطق الوسطى والجنوبية بلغت مساحتها ٥٣٦٠٥ هكتار .

واستمرت هذه السياسة الرامية إلى اجلاء العنصر التونسي عن الأراضى الخصبة وإقصائه إلى الأراضى القاحلة إلى يومنا هذا .

ومما يجدر ذكره أن عدد السكان الذين يعيشون من الزراعة يقدر بمليون وثمانمائة ألف نسمة ، منهم ٤٠٠٫٠٠٠ يتصرفون فى الأراضى المزروعة حبوبا ، و ٤٥٠٫٠٠٠ يتصرفون فى الأراضى المغروسة بالأشجار ، والبقية — وهم مليون نسمة — يمثلون طبقة العمال الفلاحين . وتحتل الأراضى الصالحة لزراعة الحبوب — وهى الأصل فى الزراعة التونسية — مساحات قدرها ٢٫٩٣٤٫٠٠٠ هكتار أى ٣٢٫٦٪ من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة . وليس فى أيدى التونسيين منها سوى مليون هكتار ، والبقية بأيدى المعمرين الفرنسيين والأروبيين ، وعددهم خمسة آلاف نسمة .

وكانت من نتائج هذه السياسة التى جعلت الفرنسيين يستولون على قسط كبير من الأراضى الخصبة ، وجزء وافر من الإنتاج الزراعى ، أن عم الفقر بين طبقات الفلاحين ، وكثرت فيهم البطالة ، وانخفض مستوى معيشتهم وأصبحت تغذيتهم ناقصة ، وصاروا على شفة المجاعات التى تنتشر بينهم انتشارا سريعا بمجرد ما تحل إزمة من الأزمات .

الصناعة :

أما من الناحية الصناعية فقد عملت فرنسا على عرقلة تطور البلاد الطبيعى ، فلم تنشأ فيها صناعة مهمة حتى الآن ، وحتى الصناعات التى كانت موجودة قبل

الحماية لم تبذل لها السلطة الفرنسية أى تشجيع ، بل كانت حريصة على إبقائها على حالها لتواجه مصيرها المحتوم ، وهو القضاء المبرم عليها أمام منافسات البضائع الفرنسية الواردة . فقد اكتسحت فرنسا الأسواق الداخلية ببضاعتها الميكانيكية الرخيصة الثمن ، حتى أصبح الصناع التونسيون الذين يمثلون الطبقة الوسطى يشكون الفقر والفاقة .

والغرض الأساسى من هذه السياسة هى المحافظة على تونس كسوق تجارى للبضائع الفرنسية . وقد سلكت فرنسا سياسة جمركية تسهل دخول الواردات الفرنسية من جهة ، وتصدير المواد الخام التونسية من جهة أخرى ، فأصبحت هذه المواد تصدر بأبخس الأثمان لتعود إلى تونس على شكل بضائع تستنفد معظم مالية البلاد ، وتحول دون إنشاء صناعة آلية فيها .

أما ثروة البلاد المعدنية فقد سلمتها السلطة الفرنسية إلى شركات احتكار فرنسية مقابل إيجار سنوى زهيد . وأهم المعادن التى تستخرج من أرض تونس هى فسفات الجير ، ومتوسط ما تصدره تونس من الفسفات سنويا يبلغ ثلاثة ملايين من الأطنان . أما من ناحية الإنتاج فإن تونس تأتى فى الدرجة الثانية من الدول المنتجة للفسفات فى العالم .

ويوجد فى تونس مناجم للحديد والرصاص والزنك والمنغنيز والنحاس والبروم والبوتاس . ولا ظهار أهمية مايستخرج من هذه المناجم يمكننا أن نقول أن المعادن تحتل ٣/٤ حمولة كل وسائل النقل بتونس . أما ما يصدر منها إلى الخارج فهو بنسبة ٣٢٫١٢ ٪ من صادرات تونس . وقد بلغت قيمته سنة ١٩٤٦ نصف قيمة الصادرات .

وكل هذه المناجم وما تبعها من صناعات آلية بيد الأجنبى ، ولا تعود بكبير الفائدة على تونس ، إذ لا يرجع منها للميزانية العامة إلا إيجارها السنوى ، وهو إيجار صورى لا يكاد يذكر ، وما يدفع إلى مصلحة الجمرك من رسم الصادر ، وهو مقدار تافه .

وبالإضافة إلى ذلك فإن رؤوس الأموال التى رصدت لاستغلال المناجم



والصناعات الآلية هى رؤوس أموال أجنبية ، وقد بلغت سنة ١٩٣٩ مليارا من الفرنكات .

على أن شركات المناجم والصناعات الآلية المتفرعة عنها ، وكل شركات الاحتكار بصفة عامة ، تثقل كاهل الميزانية بما يقدم إليها من شتى المنح والمساعدات ، خصوصاً إذا لحقها عجز مالى ، زيادة على كونها لا تعود بفائدة تذكر لا على الدولة التونسية ولا على الشعب التونسى نفسه .

وبعد أن عرقلت فرنسا تطور الصناعات التونسية القديمة لم تسمح بوجود صناعة آلية إلا فى نطاق محدود ، ومنعت انتشار نوع الصناعات الآلية التى من شأنها أن تزاحم بإنتاجها البضاعة الفرنسية داخل تونس وخارجها .

وهكذا اتبعت فرنسا فى تونس سياسة تقوم على منع الأهالى من إنشاء صناعات آلية لاستغلال مواد بلادهم الأولية وصارت تجبرهم على بيعها ، وتتخذ مختلف الوسائل لتسهيل تصديرها إلى الخارج وبخاصة إلى فرنسا .

التجارة

إن سياسة فرنسا الاقتصادية فى تونس ترتكز على النظام الجمركى الذى سنته فى البلاد لحماية مصالحها وإيجاد سوق لترويج بضاعتها . وقد اتجهت انظار فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى هذه الناحية . ولما كانت رغبتها تتعارض مع ما كان يربط تونس من اتفاقات تجارية مع الدول الأوروبية ، ومع ما تعهدت به هى نفسها فى معاهدة باردو ، فانها اتفقت مع هذه الدول على التنازل عن حقها فى التساوى معها فى كل الامتيازات الجمركية . فاتسع بذلك لها المجال وتمكنت من القضاء على استقلال تونس الجمركى ، واستصدرت « أمراً عاليا » مؤرخاً فى ٢ مايو سنة ١٨٩٨ يعطيها امتيازات جمركية خاصة ، وأصبحت تصدر إلى تونس أنواعاً عديدة من البضائع دون دفع رسوم جمركية . ثم مضت فى هذا السبيل ، وأنشات شبه اتحاد جمركى مع تونس يخول لعدد كبير من البضائع الفرنسية الدخول إلى تونس دون دفع الرسوم الجمركية ، بينما لا يخول لتونس نفس الحق ، بل لا تدخل البضائع التونسية المماثلة لفرنسا ألا بشروط معينة ، وتحت قيود ثقيلة ،



وفي كميات محدودة ، تجعل السوق الداخلي الفرنسي في مأمن من مزاحمة هذه البضائع الفرنسية المماثلة ، ويسهل هذا النظام لفرنسا الحصول على المواد التي تحتاجها بأثمان أرخص مما لو استصدرتها من بلاد أخرى .

ويكفي أن نلقي نظرة على جداول الرسوم الجمركية وأنواع البضائع المشمولة بنظام الاتحاد الجمركي لنعلم أن هذه الجداول وضعت كلها لصالح التجارة الفرنسية. وبالاضافة إلى ذلك فان كثيراً من البضائع الفرنسية التي لا تصنع في تونس كالمواد الكيمياوية والأقمشة والقطن وبقية البضائع المصنوعة معفاة من الرسوم الجمركية ، وأن البضائع التونسية المعفاة من الرسوم الجمركية عند دخولها لفرنسا قليلة الرواج .

على أن هذا النظام المفروض على تونس يفقدها كذلك حرية تقرير الرسوم الجمركية لصالحها حتى بالنسبة للبضائع الواردة من غير فرنسا . فهي مجبورة على أن تفرض على هذه البضائع — بموجب وجود هذا الاتحاد الجمركي— نفس الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخولها إلى فرنسا نفسها .

ولم تكتف فرنسا بهذا بل رفعت الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية حتى تحتكر لنفسها أسواق تونس الداخلية . وقد صدر في هذا المعنى الأمر العالي المؤرخ في ١٧ مايو سنة ١٩٣٢ والأمر المؤرخ في ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٧ . وبهذه الصورة حرمت تونس من شراء بضائع أجنبية هي أرخص ثمناً من البضائع الفرنسية التي تماثلها . وهكذا أصبحت تونس من أعظم الأسواق التي تروج فيها البضاعة الفرنسية رغم ارتفاع أسعارها ، وتأتي في الدرجة السادسة في قائمة البلاد المتعاملة مع فرنسا إذ تستورد منها ٦٥ ٪ من المجموع الكلي لقيمة الواردات .

وإذا كانت الأوامر الصادرة سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩٢٨ قد قضت على حرية تونس في تقرير سياستها الجمركية فان الأمر الصادر بتاريخ ٥ يوليو سنة ١٩٤٣ قد وضع تجارتها الخارجية تحت سيطرة فرنسا المباشرة فيما يخص الصادرات والواردات ، وحتى النقود . فخنقت الانتاج القومي وأجبرت تونس على التعامل معها دون سواها .

وكان من نتيجة هذه السياسة الجمركية أن أختل توازن الميزان الحسابي للبلاد

التونسية ، وأصبح فى عجز يزداد ارتفاعا سنة بعد سنة ، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى . وقد ظهر هـذا العجز بصورة جلية منذ اتسع نطاق نظام الاتحاد الجركى ، وصار يتناول عدداً كبيراً من أنواع البضاعات . ويلاحظ أن الواردات غير المنظورة ، كزيارة السياح ، لا تكفى لإعادة توازن الميزان التجارى . ومما يجدر ذكره أن كفة الميزان التجارى التى كانت تميل لفائدة فرنسا بنسبة ١٦٤ ٪ بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٨ أصبحت بنسبة ١٨٧٪ بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٨ ، وأن البضاعة الفرنسية التى كانت تبلغ فى نفس المدة نسبة ٥٣ ٪ من قيمة مجموع الواردات أصبحت تبلغ نسبة ٦٥٪ ، بينما الصادرات التونسية إلى فرنسا التى كانت تبلغ نسبة ٤٨ ٪ لم تتعد نسبة ٥٦ ٪ ، والحال أنها قبل تأسيس النظام الجركى الحالى كانت تبلغ ٦٤ ٪ .

ولا تتخذ الحالة التجارية فى مدة الحرب الأخيرة حجة على تغيير هذه النسب لأنها حالة استثنائية بطبيعتها . وقد بلغت الصادرات طول مـدة الحرب الأخيرة (من سـنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٢) ٥٫٧٤٫٤٥٨٫٠٠٠ فرنك ، بينما لم تتعد الواردات ٣٫٧٤٨٫٤٨٤٫٠٠٠ . ولكن بمجرد ما وضعت الحرب أوزارها ، رجعت الحالة إلى ما كانت عليه فى السابق ، وبلغت الصادرات سـنة ١٩٤٦ (إلى ٣٠ نوفـبر) ١٫٨١١٫٦١٤٫٠٠٠ فرنك ، بينما بلغت الواردات ٤٫٨٣٤٫٤٥١٫٠٠٠ فرنك . وتدعى الأوساط الرسمية الفرنسية أن الزيادة فى الواردات على الصادرات هى نتيجة ازدياد مقدرة السكان على الشراء ، وأن البلاد لم تستكمل أجهزتها لاستغلال كامل إنتاجها . ولكن هذا الإدعاء يخالف الواقع ، إذ أن اتجاه السياسة الاقتصادية فى تونس جملها تصدر ما يفيض عن استهلاكها الداخلى من انتاجها الزراعى وكل موادها الأولية . وتحتل المنتجات الزراعية المقام الأول فى الصادرات إذ تبلغ نسبة ٤٩٪ من مجموع الصادرات ، وتبلغ المعادن نسبة ٣٢٫٢٪ منها ، بينما تستورد تونس من البضائع المصنوعة نسبة ٦٣٫٧٪ . (الأقمشة تبلغ وحدها نسبة ٤٤٫٥٪) .

وكل هذا يوضح لنا أن السبب المباشر فى اختلال توازن الصادرات والواردات راجع إلى السياسة الاقتصادية التى تتبعها فرنسا فى تونس ، والتى تقوم على عرقلة



تطور البلاد الصناعى . وسيبقى ميزان تونس التجارى فى عجز دائم إذا بقيت محرومة من تأسيس مصانع تستغل موادها الأولية لاستخراج بضائع مصنوعة داخل البلاد .

وقد اتجهت أنظار الرأسمالية الفرنسية إلى تونس مرة أخرى بعد انتهاء الحرب العالمية الأخيرة . فهرب الفرنسيون رؤوس أموالهم الضخمة إليها لإنشاء الشركات الاحتكارية ، واستغلال منابع الثروة فى البلاد .

فالسياسة الفرنسية فى الوقت الحاضر تعمل على توطيد الاستعمار الفرنسى فى تونس بواسطة السيطرة الاقتصادية عليها ، بعد أن أصبحت سيطرتها السياسية فى مهب الرياح .

السياسة المالية

تقوم سياسة فرنسا المالية فى تونس على نفس الأسس التى تقوم عليها سياستها الاقتصادية ، تلك السياسة التى ترمى إلى إشباع نهم المستعمرين الفرنسيين ، وإفقار الأهالى التونسيين . وتتجلى جناية السياسة المالية بصفة خاصة فى درس موضوع الميزانية التونسية .

فقد عملت فرنسا فى بدء الحماية على أن يتحمل العرب وحدهم أعباء الميزانية ، إذ يتكون معظم مواردها من ضرائب غير مباشرة ورسوم تقع على عاتق المستهلكين، وفى صدر قائمة هذه الموارد العامة الرسوم الجمركية ، ورسوم البريد ، والتسجيل ، والتبغ ، والملح ، والسكر ، والشاى ، حتى بلغت الضرائب غير المباشرة فى مشروع ميزانية ١٩٤٨ — ٧ مليار فرنك و ٣٠٢ر٤٠٠ر٠٠٠ فرنك ، أى بنسبة ٧٠٪ من مجموع الموارد العامة التى بلغت ٩ مليار فرنك و ٨٥١ر٠٦٠ر٠٠٠ فرنك .

وقد جرت الدول الديمقراطية على اعتبار الضرائب المباشرة هى الأصل فى الموارد العامة ، لأنها أقرب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، لفرضها على الدخل والثروة العقارية والمنقولة .

أما الضريبة غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية فهى ضريبة تقع فى النهاية على



عاتق المستهلك وحده ، دون أي اعتبار لدخله ومدى احتماله عبء الضريبة .

وقد اختطت فرنسا فى تونس نظاما يقوم على الحيف والظلم ، فاعتمدت على الضريبة غير المباشرة كأساس لموارد الدولة ، أى أن الموارد العامة يتحملها المستهلك بدلا من أن يتحملها كل فرد بحسب دخله وثروته . والمستهلك هو التونسى الذى يمثل أكثرية سكان البلاد .

أما المصروفات العامة فيذهب معظمها فى العناية بالمصالح الاستعمارية ، وخاصة لتشجيع هجرة المستعمرين الفرنسيين والأوروبيين ، وإقرارهم بالأراضى التونسية ، كما أن للموظفين الفرنسيين فى الإدارات التونسية نصيب الأسد ، إذ يصرف على شؤون الإدارة ثلاثة أرباع المصروفات العامة ، حتى تضخمت الإدارة بالموظفين ، وتجاوزت الحاجة الحقيقية إليهم ، وبلغ الإسراف المالى فى سبيل تنفيذ سياسة الاستعمار حدا لا يتصوره العقل .

ولهذا أصبحت الميزانية العامة تزداد تضخما سنة بعد سنة ، حتى ضج الشعب بالشكوى ورفع عشرات الاحتجاجات مطالبا بوقف هذا الإرهاق الذى ترهق به السلطة الفرنسية كاهل عامة الشعب فى سبيل الترفيه عن موظفيها الذين تكتض بهم الإدارات المختلفة .

وقد بلغت ميزانية سنة ١٩٤٧ العادية مبلغ ٧ مليارات و٦٢٨ مليون فرنك ، وتضخمت فى سنة ١٩٤٨ حتى بلغت فى المشروع المقدم لإقرارها مبلغ ٩ مليارات و٨٥٠ مليون فرنك أى بزيادة ٣٠٪ بالنسبه للسنة الماضية .

ورغم أن موارد الميزانية تغذيها — وفقا لسياسة الاستعمار المرسومة — الأموال التونسية فإن المرافق والمصالح العمومية التونسية لا تحظى إلا بجزء ضئيل منها ، حتى أصبحت الشؤون الاجتماعية والصحية وشؤون التعليم الخاصة بالتونسيين فى حالة من التدهور لا تتناسب مع المبالغ الضخمة التى تؤخذ منهم بصفة ضرائب مباشرة وغير مباشرة .

أما طرق جباية الضرائب فهى نموذج من الظلم الصارخ يذكرنا بالقرون الوسطى ، إذ أن السلطة الفرنسية استباحت لنفسها استعمال كافة الوسائل الغاشمة لجمع الضرائب ، حتى أنها لا تتورع فى هذا السبيل من ارتكاب جرائم التعذيب المختلفة ، وابتزاز الأقوات ، ومصادرة أثاث الفلاحين ودوابهم الضرورية لتسديد الضرائب الباهظة التى ينوء بها كاهل الشعب .



الفصل السادس

التعليم

اتجهت سياسة فرنسا التعليمية فى تونس منذ فرض الحماية إلى محو الروح القومية ، وذلك بمحاربة اللغة العربية والاستعاضة عنها باللغة الفرنسية ، وبتطبيق برامج خاصة لإخراج الناشئة عن قوميتها العربية ، وقطع الصلة بينها وبين ماضيها وتاريخها ، لتتمكن من إدماجها فى العنصر الفرنسى .

وقد أدرك الشعب التونسى خطر هذه السياسة ، فلم يكف منذ بداية الحماية من المطالبة بتعليم قوى أساسه اللغة العربية .

وكانت اللغة العربية هى لغة التعليم قبل الحماية ، وكانت جامعة الزيتونة وغيرها من الكتاتيب والزوايا تشتمل على كثير من التلاميذ الذين يتلقون الثقافة العربية على الطريقة القديمة ، إلى جانب مدرسة حديثة كبرى يتلقى فيها الطلاب العلوم العصرية واللغات الأجنبية ، وهى المدرسة الصادقية .

وفى سنة ١٨٨٣ أسس الفرنسيون إدارة العلوم والمعارف ووضعوا برنامجا لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية للاوروبيين والعرب ، على غرار المدارس الموجودة بفرنسا نفسها . ولم يكن للغة العربية أى حظ فى هذه المدارس . وكانت نظرية مدير العلوم والمعارف وقتذاك — وهو موظف فرنسى — أن ينشىء شبكة من المدارس فى كل المدن يؤمها الأطفال سواء كانوا تونسيين أو من الجاليات الأجنبية الأخرى لينشأوا نشأة فرنسية صرفة .

ولم يرض العرب بهذه المدارس الاستعمارية ، وصاروا يهاجمون سياسة فرنسا التعليمية فى تونس ، إلى أن أجبروا السلطة الفرنسية على ادخال اللغة العربية فى برامج المدارس الإبتدائية الخاصة بالعرب ، المسماة « بالمدارس العربية الفرنسية ». على أنه



لم يكن للغة العربية فى بادىء الأمر حظ يذكر ، ومكثت إلى سنة ١٩٤٦ مادة اختيارية فى امتحان الشهادة الإبتدائية . وإذا رأينا الآن أن التعليم باللغة العربية يحتل ثلث أوقات الدراسة ، فذلك نتيجة للحملات العنيفة التى شنها الشعب على السلطة الفرنسية طول مدة الاحتلال ، والاستمرار فى المطالبة بجعل التعليم الابتدائى فى تونس باللغة العربية .

وزيادة على ذلك فقد اختاروا للأطفال التونسيين نفس الكتب الموضوعة للاطفال الفرنسيين ، وفى هذا خطر على الناشئة إذ يتضمن توجيهها توجيهاً فرنسيا خالصا.

وبالإضافة إلى هذا كله فإن السلطة الفرنسية تسعى بصفة عامة إلى محاربة انتشار التعليم فى تونس ، فهى لا تعمل على توسيع نطاقه إلا مرغمة وتحت ضغط الرأى العام ، ولا تزداد عدد المدارس الإبتدائية وأقسامها سنويا إلا بمقدار لا يتلاءم مع الإزدياد السنوى فى عدد الأطفال البالغين سن التعليم ، حتى أن الأمية فى تونس تزداد انتشاراً سنة بعد سنة . وقد قام الشعب منذ أول عهد الحماية يطالب بنشر التعليم ، وجعل ذلك فى مقدمة مطالبه القومية ، وحملت الصحف التونسية منذ أول هذا القرن حملات شعواء على سياسة فرنسا التعليمية فى تونس .

وكلما اضطرت السلطة الفرنسية إلى إجابة رغبة الشعب إلى تعميم التعليم ، تراها تنظم إلى جانب ذلك الخطط والبرامج التى من شأنها أن تحرم الشعب من الاستفادة منه ، فعندما اشتدت حركة المطالبة بتعميم التعليم سنة ١٩٣٦ وضع م . جو مدير المعارف وقتئذ مشروع « التعليم البدوى » ، وهو يشمل تعليما بسيطاً لا تزيد مدة الدراسة فيه على الثلاث سنوات ، ويتلقى فيه الأطفال مبادىء اللغة العربية والفرنسية ، ثم يتلقون تعليما زراعيا بسيطاً ، يجعلهم صالحين لأن يكونوا « عمالا مزارعين » . ثم ألغى هذا المشروع بعد أن قاومه الشعب مقاومة عنيفة .

وفى الثلاث سنوات الأخيرة عادت فوضعت مشروع « مراكز التعليم الصناعى الابتدائى » ، بدعوى أن البلاد تحتاج إلى « اليد العاملة » قبل احتياجها إلى المثقفين ! . . . هذا فى الظاهر أما فى الحقيقة فقد وضعت كل هذه البرامج لإبعاد التونسيين عن الثقافة الحقيقية .

ومن جملة الوسائل التى التجأت إليها فى المدة الأخيرة لتعطيل حركة انتشار



التعليم فى تونس ، وضع برنامج للتعليم الإبتدائى جعلت مدة الدراسة فيه طويلة ، يتعذر معها على التلاميذ الالتحاق بالتعليم الثانوى ، ولم تفعل ذلك إلا عندما اضطرت إلى وضع مشروع للمدارس الإبتدائية يكون التعليم فيه باللغة العربية فى السنتين الأوليتين . وقد رفض الشعب هذا المشروع رفضا باتا بزعامة هيئة نقابات التعليم التونسية. فالمدارس الإبتدائية الموجودة اليوم فى تونس لا تكفى لايواء جميع الأطفال البالغين سن التعليم ، وفى كل سنة دراسية يتقدم عدد كبير من الأطفال طالبين الالتحاق بالمدارس ، فيرجعون بالخيبة لعدم وجود أماكن لهم .

وإزاء هذا الحال رأى الشعب أن يعتمد على نفسه ، وأن يؤسس مدارس حرة من أمواله الخاصة ، لإشباع رغبته الملحة فى الثقافة والعلم ، ولكن السلطة الفرنسية منعته من ذلك طيلة ثلث قرن ، ولم تسمح فيما بعد بفتح المدارس الحرة إلا بمقدار ضئيل ، وهى تضع العراقيل المختلفة فى وجه من يطلب فتح مدرسة حرة ، ويبقى طلبه فى دوارين الإدارة سنوات دون أن يحظى بالقبول ، حتى أنه فى سنة ١٩٢٩ أى بعد نصف قرن من فرض الحماية لم يتعد عدد المدارس الحرة ١٢ مدرسة ، وكان عدد التلاميذ فيها ٢٦٤٦ ، وتحسنت الحالة بعد سنة ١٩٣٦ فى عهد حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا ، واستطاع الشعب تذليل مختلف العقبات التى استمرت تضعها السلطة الفرنسية ، فبلغ عدد هذه المدارس الحرة فى العهد الحاضر ٤٦ مدرسة بها ١٤٢٦٦ تلميذاً ، وتسمى هذه المدارس بالمدارس « القرءانية الأهلية » ، ويتلقى فيها التلاميذ ثقافة قومية عصرية تؤهلهم للاحراز على الشهادة الإبتدائية الحكومية أو « شهادة الأهلية » بجامع الزيتونة[1] .

أما التعليم الثانوى العصرى فيكاد يقتصر على المدرسة الصادقية التى يتلقى الطلبة فيها العلوم باللغتين العربية والفرنسية فى آن واحد ، وهى تؤهل تلاميذها للحصول على شهادتها النهائية ، وكذلك شهادة الباكالوريا الفرنسية . ويصرف على هذه المدرسة من أوقاف خاصة بها . وقد قامت هذه المدرسة بمهمة نشر الثقافة المصرية بين

---

(١) يجدر بنا أن نذكر ضمن التعليم الإبتدائى «الكتاتيب» وهى مدارس عتيقة معدة لتحفيظ القرآن ومبادىء القراءة والكتابة ، وهى منتشرة فى البوادى والقرى ، وعددها ١٨٠٠ مدرسة ، وعدد التلاميذ فيها ستة وثلاثون ألفاً ٪



طبقات الشعب منذ عهد بعيد ، وتخرج منها عناصر صالحة تعزز النهضة القومية فى الوقت الحاضر .

ويوجد كذلك بتونس المدرسة العلوية ، وهى مدرسة ابتدائية ثانوية أسست لإخراج المعلمين . كما توجد عدة مدارس ثانوية فرنسية أهمها « الليسيه كارنو » وليسيه البنات . وللتونسيين حق الالتحاق بها.

والتعليم فى هذه المدارس باللغة الفرنسية . ولذلك فإنها لم ترض التونسيين الذين يحرصون على تثقيف أبنائهم بلغتهم القومية ، فظلوا يرفعون الاحتجاجات ويطالبون السلطة الفرنسية بجعل لغة البلاد هى اللغة الرسمية للتعليم . وإزاء هذه الاحتجاجات اضطرت السلطة أخيراً إلى تأسيس فروع للتونسيين بهذه المدارس يعنى فيها باللغة العربية ، وتطبيق نفس البرنامج الذى تطبقه بالمدرسة الصادقية . ويبلغ عدد التلاميذ التونسيين بالمدارس الثانوية ١٢١٣ ، منهم ٧١٠ تلميذاً بالمدرسة الصادقية وحدها .

وترجع قلة التلاميذ بهذه المدارس إلى إهمال الثقافة العربية بها أولا ، ثم إلى الشروط القاسية التى تشترطها الإدارة لالتحاق التلاميذ بها ، ومنها تحديد السن والنجاح فى مسابقات الالتحاق والنفقات الباهضة .

أما التعليم بالجامعة الزيتونية فينقسم إلى ابتدائى وثانوى وعال ، وهو تعليم عتيق يشابه التعليم بالجامع الأزهر ، ولا تنظر السلطة الفرنسية إلى هذا التعليم بعين الرضى بل تعمل على مقاومته ومنع إدخال الإصلاح عليه . وقد قامت حركة منذ أول عهد الحماية المطالبة بإصلاح برامج التعليم فى هذه الجامعة ، وأضرب الطلبة والشعب مراراً عديدة احتجاجاً على إهمال السلطة لشؤون الجامعة . وكان من نتيجة هذه الإضرابات أن جددت براجها عدة مرات آخرها سنة ١٩٤٤ .

ويصرف على هذه الجامعة من أوقاف خاصة بها ، ويبلغ عدد الطلبة بها عشرة آلاف طالب ، وهم يتزايدون سنة بعد سنة .

وإلى جانب هذه الجامعة يوجد معهد ابن خلدون وهو معهد حر ، به قسم ابتدائى وقسم ثانوى ، يتلقى فيه طلبة جامعة الزيتونة العلوم الحديثة .

ولا يوجد بتونس تعليم عال حديث ، فليس بها جامعة عصرية ، ولذلك فإن الطلبة

يضطرون لاستكمال تعليمهم بمختلف الكليات والمعاهد بفرنسا ، إلا أن السلطة الفرنسية تضع فى وجههم العراقيل ولا تمدهم بالمساعدة الكافية ، فضلا عن أنها تمنع سفر التونسيين لتلقى العلم فى بلاد أخرى غير فرنسا .

وبعد هذه النظرة الإجمالية عن حالة التعليم بتونس ، يجدر بنا أن نذكر الإحصاءات الرسمية حتى يتضح للقارىء بصورة جلية محاربة فرنسا للتعليم بتونس :

يبلغ عدد الأطفال التونسيين الذين بلغوا سن التعليم ٧٠٠٫٠٠٠ ، لا يتلقى منهم التعليم سوى ٧٤٫٥٥٧ (منهم ٦٠٫٢٩٦ بالمدارس الحكومية و ١٤٫٢٦١ بالمدارس الحرة) ، فى حين أن عدد الأطفال ، من الفرنسيين وغيرهم من الأجانب ، الذين يبلغون سن التعليم فى تونس لا يتجاوز ٧٨٫٧٥٠ ، يتلقى التعليم منهم ٥٥٫٤٧٤ . فتكون نسبة الأطفال الملحقين بالمدارس على النحو الآتى :

١٠ ٪ من العرب

٨٥ ٪ من الفرنسيين

وإذا اعتبرنا عدد السكان تكون النسبة كما يأتى :

٢٫٦٦ ٪ من العرب

١٫٢٠٢ ٪ من الفرنسيين

ومن هذه الإحصاءات الرسمية تتضح سياسة فرنسا التعليمية فى تونس ، وليس الأمر راجعاً لقلة إقبال العرب على التعليم، ولا لوجود عدد كبير من السكان فى البوادى كما يدعى الفرنسيون ، وإنما السبب الحقيقى يرجع إلى السياسة التى تنهجها فرنسا من حرمان العرب من التعليم ، وحرصها على بقاء الأمية ليسهل عليها الاحتفاظ بنفوذها .

أما بالنسبة إلى الفرنسيين فإن السلطة قد ذللت جميع العقبات فى سبيل تعليم أبنائهم ، فأنشأت لهم مدارس كافية منتشرة حتى فى البوادى بقرب المراكز القيمين فيها ، كما وضعت تحت تصرفهم وسائل المواصلات لنقل أبنائهم إلى المدارس ، وأنشأت لهم مساكن فى ما ينيف على ثلاثين مدرسة موزعة فى أنحاء القطر التونسى .

والحقيقة هى أن السلطة الفرنسية تحارب انتشار التعليم بين طبقات الشعب ، وإذا اعتمدت كل سنة مبلغاً لإنشاء مدارس جديدة ، فإن القسط الأكبر من



هذه المدارس يخصص لأبناء الفرنسيين بنسبة ازدياد عددهم السنوى .

وليس أدل على نية السلطة الفرنسية فى مقاومتها لنشر التعليم من أن المجلس الكبير قررسنة ١٩٤٥ اعتمادات فى ميزانية التعليم تبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٤٨ فرنك ، ولكن السلطة الفرنسية عمدت إلى تحويل ٦٠ مليونا منها إلى مصالح أخرى .

وإذا كانت اعتمادات التعليم سنة ١٩٤٦ تبلغ ٠٠٠ر٠٠٠ر٤٧٠ (أى زيادة النصف تقريباً) فإن هذه الزيادة راجعة إلى الزيادة فى مرتبات الوظفين والمنح العائلية التى قررت ، وكذلك ارتفاع الأسعار بصفة عامة .

وفى مشروع ميزانية سنة ١٩٤٨ خصصت السلطة اعتمادات جديدة للتعليم قدرها ٢٣٢ مليون فرنك ، من مجموع ميزانية بلغت العشرة مليارات تقريباً ، منها ١٠ ملايين فقط لأحداث مدارس جديدة ، وهو مقدار ضئيل جداً ، زيادة عن كون هذه الاعتمادات وضعت فى باب الميزانية غير العادية ، بحيث تكون إدارة المعارف غير مسؤولة إذا لم تصرف هذه الاعتمادات فى التعليم .

وخلاصة القول أن السلطة الفرنسية اتجهت فى سياستها التعليمية فى تونس إلى محاربة اللغة العربية من جهة ، والوقوف بصفة عامة فى سبيل انتشار التعليم من جهة أخرى .

الفصل السابع

الصحة والاسعاف العام

لم تقم السلطة الفرنسية بواجبها فى هذا الميدان ، بل أهملته كل الإهمال ، ولم تخصص فى الميزانية التونسية من الاعتمادات ما يكفى للقيام بشؤون الصحة ، ففى مشروع ميزانية سنة ١٩٤٧ لم يتجاوز مجموع ماخصص لكافة الشؤون الاجتماعية — ومن ضمنها الصحة العامة — ٥٨٨٫٧٥٠٫٠٠٠ فرنك من مجموع الميزانية العامة التى تبلغ ٧٫٦٣٨٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك ، أما ما خصص للصحة من هذا المبلغ فهو لا يكفى للقيام بتسيير المشاريع الصحية الموجودة على قلتها ، ولمقاومة الأمراض المعدية والأمراض الوبائية المنتشرة فى القطر انتشاراً كبيراً ، فضلا عن كونه لا يسمح بتأسيس المنشآت الصحية الجديدة التى تحتاج إليها البلاد .

ويتضح إهمال السلطة الفرنسية للحالة الصحية بضآلة عدد المستشفيات ، وعدد الأسرة بها ، وانعدام الأجهزة الطبية اللازمة . ففى ثلاثة ملايين نسمة — وهم سكان تونس — لا يوجد غير ٤٢٨٥ سريراً للعرب والأوروبيين فى مختلف المستشفيات والمصحات ، ويخص العاصمة من هذا العدد ألفا سرير ، ومعنى ذلك أن بقية السكان — سواء فى المدن والبوادى — لا يوجد لمرضاهم سوى ٢٢٨٥ سريراً ...!

وقد أنشىء للأوروبيين فى العاصمة مستشفى كبير وهو مستشفى «شارل نيكول» مجهز بأحدث الأجهزة ، وبه ٧٠٣ سريراً ، وقد ألحق به المستشفى الإيطالى الذى استلمته السلطة الفرنسية بعد انتهاء الحرب الأخيرة وبه ٢٤٠ سريراً ، بينما لا يملك العرب إلا ٢٩٥ سريراً بالمستشفى الصادق و ٣٢٢ سريراً بمستشفى « الرابطة » الخاص بالأمراض المعدية . والمستشفى الصادق عبارة عن ثكنة تركية قديمة أعدت لإيواء المرضى ، ولا تتوفر فيه الشروط الصحية المطلوبة ، كما لا يوجد به جناح للأطفال



ما عدا ١٤ سريراً ، ولا جناح لتوليد النساء ما عدا ٣٣ سريراً ، ولا يملك وسائل الإنقاذ السريعة لنقل الجرحى .

ويوجد كذلك بالعاصمة مستشفى الأمراض العقلية وهو « مستشفى منوبة » يأوى إليه العرب والأوروبيون فى آن واحد .

أما فى بقية القطر التونسى فلا يوجد إلا مستشفى مدينة سوسة وبه ٢٣٥ سريراً ، ومستشفى صفاقس وبه ٢٤٠ سريراً ، ويوجد كذلك ٣٧ مستشفى للعلاج البسيط موزعة على كافة أنحاء القطر ، ولا يتجاوز عدد الأسرة بها ١٨١٠ سريراً . وكل هذه المستشفيات يشترك فيها العرب والأوروبيون على السواء .

ولا نبالغ إذا قلنا أن السلطة الفرنسية لا تعير الإسعاف العام أى اهتمام ، فوسائل مقاومة الأمراض المعدية لا تكاد تذكر ، وأكثر الأمراض المعدية فتكا بالشباب التونسى فى المدن والقرى هو مرض السل ، ومع ذلك فلا توجد مصحة واحدة لمعالجة هذا المرض (Senatorium) ، وقد خصص بمستشفى الرابطة بالعاصمة جناح لعزل المصابين به . أما القسم الخارجى المخصص بالمستشفى الصادق لمعالجة المصابين بهذا الداء ، فهو عبارة عن غرفة صغيرة ، ليس فيها من الآلات والمعدات مايفى بالحاجة ، ويزداد خطر هذا المرض سنة بعد سنة حتى بلغت نسبة الوفيات به فى تونس ٨ر٣٣ فى كل عشرة آلاف من السكان العرب ، بينما لم تتعد النسبة ١٤ فى كل عشرة آلاف من بقية العناصر . وترجع أسباب انتشار هذا المرض إلى انتشار الفقر بين الشعب ، وقلة غذاء الطبقات الفقيرة ، وإهمال السلطة الفرنسية الشؤون الصحية بصفة عامة .

أما مرض التراكوم (trachôme) فيقدر عدد المصابين به فى القطر التونسى عموماً ٣٠ ٪ على أقل تقدير ، وترتفع هذه النسبة حتى تصل فى الجنوب التونسى إلى ٩٠ ٪ ، ومع ذلك فإن الإدارة لم تعتن بهذا المرض إلا ابتداء من سنة ١٩٢١ .

ولا تتخذ السلطة الفرنسية ما يكفى من الوسائل لمقاومة الأمراض الوبائية كالملاريا والتيفوس التى تفتك سنوياً بالآلاف من السكان .

على أن وسائل الوقاية التى تتخذها السلطة الفرنسية لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا كانت وسائل اكتشاف المرض متوفرة ، وإذا كان يوجد بعاصمة تونس معهد



« باستور » بجميع أجهزته ، فإنه لا يوجد داخل القطر التونسى سوى ثلاثة معامل تحليل بسيطة بمدن سوسة وصفاقس والكاف .

أما حماية الطفولة فهى معدومة بالنسبة للعرب ، ولم تلق إلى الآن أية عناية من السلطة الفرنسية ، وإذا كانت السلطة تقدم المساعدات لبعض مؤسسات الطفولة الحرة فلأنها خاصة بالأوروبيين . ويتضح إهمال السلطة فى هذه الناحية بمقارنة عدد وفيات الأطفال التونسيين بوفيات الأطفال الأوروبيين ، فقد بلغت النسبة فى الأولين ٣٣ ٪ بينما لم تتعد فى الأخيرين ١٥ ٪ .

اما رعاية الأمهات مدة الحمل وبعده فهى مفقودة ، ولا يوجد مستشفى واحد للتوليد

ولم تمتن السلطة الفرنسية برعاية الشيوخ والعجزة من التونسيين ؛ بينما نجدها قد خصصت للفرنسيين مؤسسات متعددة تنفق عليها من الميزانية التونسية . ولا يملك التونسيون سوى ملجأ « التكية » الذى لا يتجاوز عدد من يأويهم من الشيوخ والعجزة مائة شخص ، وقد أسس هذا الملجأ قبل الحماية سنة ١٧٧٥ وله أوقاف رصدت للانفاق عليه .

أما الطبقة الفقيرة التى يتزايد عددها كل سنة فلا تلق من السلطة الفرنسية سوى الإهمال . وكان إسعاف الفقراء قبل الحماية موكولا إلى « بيت المال » الذى كانت موارده من أوقاف خاصة به ومن العطايا والضرائب . وبعد أن أصبحت الضرائب تابعة للميزانية العامة وحولت الأوقاف العامة لصالح الاستعمار ، أصبح « بيت المال » عاجزاً عن مواجهة الأسعاف العام .

ولا تلق الجمعيات الخيرية التونسية التى انتشرت فى تونس من السلطة الفرنسية التشجيع اللازم ولا المساعدة الكافية ؛ بينما تلق الجمعيات الخيرية الأجنبية — وعددها ست — كل مساعدة ، ويبلغ ما تتقاضى من الميزانية التونسية ٧٠٠ر٦٤٤ فرنك ، بينما لا تتقاضى الجمعيات الخيرية التونسية — وعددها ١٣ — سوى ٦٥٠ر٣٠٦ فرنك ، مع أن المحتاجين للاسعاف من الفرنسيين أقلية ضئيلة .

وجاء فى بحث قام به سنة ١٩٣٨ الدكتور اتيان بورنى المندوب الصحى لدى جمعية الأمم (١) أن ٤٠ ٪ من العائلات التونسية لا يتغذون الغذاء الكافى ،

---

(١) Dr Burnet. Enqute sur l'Alimentation en Tunisie .Tunis 1939 .



ولا يأخذون من (الكالورى) ما يكفى لضمان سلامة صحتهم ، وهذا بصورة دائمة .

وتكاد تكون المجاعة فى تونس مزمنة منذ سنه ١٩٣٠ من جراء سياسة فرنسا الاقتصادية ، وفى العشر سنوات الأخيرة انتشرت المجاعة بصورة جلية خمس مرات فى البوادى . وكانت آخر مجاعة شهدتها تونس سنة ١٩٤٧ ، وقد بلغ عدد العائلات المنكوبة بحسب إحصاء لجنة الإغاثة الوطنية ٢٢٫١٦٠ عائلة ، وعملت هذه الجمعية على إسعاف هذه العائلات لمدة ستة أشهر بفضل ما قدمه الشعب من أموال ، واستطاعت أن تفتح ٢١ مطعماً شعبياً يقدم كل يوم ١٣٫٥٠٠ أكلة . كما وزعت على المصابين مقدار ستة ملايين فرنك و ٢٠٨٣٣٢ كيلو جرام من مختلف الحبوب .

أما الإسعاف الذى تقوم به السلطة الفرنسية فى هذه الحالات من ميزانية الدولة ، فهو لايكاد يذكر ، مع أنها وحدها المسؤولة عن المجاعات فى تونس . وإذا كانت المجاعة التى تظهر أحياناً فى بعض أقطار أروبا ناتجة عن اضطراب موقت للأحوال الاقتصادية المالية ، أو ناتجة عن الحروب وما تجره من ويلات ؛ فإن المجاعة فى تونس ما هى إلا نتيجة سياسة فرنسا الاقتصادية والمالية .

أما احتجاج الفرنسيين بازدياد عدد المواليد كل سنة ، فلا يقوم دليلا على عنايتهم بالأحوال الصحية ؛ لأن ازدياد عدد السكان فى قطر من الأقطار ليس معناه توفر أسباب حفظ الصحة العامة ؛ فوسائل حفظ الصحة العامة متوفرة فى فرنسا وإنجلترا ، مثلا ، أكثر من توفرها فى الهند ، ومع هذا فإن ازدياد عدد سكان فرنسا وإنجلترا لا يكاد يذكر ؛ بينما عدد سكان الهند يتزايد سنة بعد سنة . والحقيقة أن تونس تعد فى قائمة الأقطار الكثيرة المواليد . وبالرغم من كثرة الوفيات فيها فإن ازدياد عدد مواليدها يفوق الوفيات على كثرتها .

وإذا كان ازدياد السكان بكثرة المواليد لا يدل على شىء فإن كثرة الوفيات فى قطر من الأقطار مرتبط ارتباطاً مباشراً بالحالة الصحية العامة .

وسبب كثرة الوفيات فى تونس راجع لإهمال السلطة الفرنسية لشؤون الصحة ، وخاصة مقاومة الأمراض الوبائية ، والأمراض المعدية كالسل والزهرى ورعاية الطفولة ، والعناية بالإسعاف العام ، وهو راجع كذلك إلى الفقر وقلة التغذية التى يعانيها الشعب من جراء سياسة فرنسا الاستعمارية .



الفصل الثامن

الادارة والوظائف العامة

اتجهت فرنسا منذ اليوم الأول الذى فرضت فيه حمايتها على تونس فى الناحية الإدارية اتجاهاً يخالف مصلحة الشعب التونسى الحقيقية . فلم تكتف بسيطرتها على إدارة البلاد والتحكم فى وظائفها العامة ، بل عملت على خلق إدارات جديدة لاتحتاج إليها البلاد ، وإنما كان الداعي إليها إرضاء جيش عرمرم من الفرنسيين والإغداق عليهم من مالية البلاد ، حتى يستقروا بها وتصبح لهم الأغلبية فيها .

فوضعت القيم العام بجانب الباى ليقوم على رأس إدارة الإقامة العامة التى تشمل دواوين متعددة ، وهو يشرف بواسطتها على كل الشؤون التونسية ، ويساعده الكاتب العام للحكومة التونسية — وهو فرنسى — ومديرو الإدارات ، وكلهم موظفون فرنسيون وضعوا بجانب الوزراء التونسيين ، ولهم النفوذ الحقيقى على جميع الإدارات . وهنالك إدارات تعتبر فرنسية ، إذ لايوجد على رأسها وزراء تونسيون ، كادارة الأشغال العمومية وإدارة البريد وإدارة المعارف ، كما لا يوجد بها إلا عدد ضئيل من الموظفين التونسيين الذين يشغلون وظائف بسيطة ، وهى إدارات فنية ، ولا تسمح السلطة الفرنسية للتونسيين بالمشاركة فيها .

وينوب عن المقيم العام فى المديريات « المراقبون المدنيون » ويبلغ عددهم ٦٤ ، وقد وضعوا بجانب « عمال النواحى » التونسيين ، وهم يراقبون أعمال هؤلاء ويصادقون على ما يتخذونه من إجراءات ، ويتمتعون بنفوذ واسع ولهم سلطة مطلقة فى المناطق التى يتحكمون فيها ، إذ هم مسؤولون أمام المقيم العام وحده ، وقد اشتهروا بجبروتهم وطغيانهم حتى لقبوا « بقياصرة الآفاق » .

وتشمل سلطة العمال المحافظة على الأمن والفصل فى القضايا البسيطة وجباية الضرائب ، ويساعدهم في أعمالهم وكلاؤهم « الخلفوات » وكذلك « المشائخ » وعددهم ستمائة فى كامل القطر .



هذا هو الهيكل الإدارى فى تونس ، وهو متشعب بسبب وجود إدارتين : إدارة تونسية صورية وإدارة فرنسية حقيقية .

وتسير السلطة الفرنسية فى تونس نحو فرنسة الإدارة ، وذلك بإضعاف الإدارة التونسية الأصلية ، والقضاء عليها تدريجياً لفائدة الإدارة الفرنسية الدخيلة . ومن جملة الوسائل التى تتخذها للوصول إلى هذا الغرض — زيادة عن الإكثار من الموظفين الفرنسيين — اعتبار اللغة الفرنسية هى اللغة الأصلية فى الإدارات ، إلى جانب اللغة العربية التى تعتبر ثانوية فيها ، ولا تشترط فى الالتحاق بالوظائف العامة . وقد بلغ الأمر فى بعض الإدارات كادارة البريد إلى أن أصبح العرب يحتاجون إلى مترجمين للتعامل معها ، فتكاثر عدد المترجمين لهذا السبب فى جميع الإدارات حتى أثقل كاهل الميزانية .

ويمتاز الموظفون الفرنسيون بسوء معاملتهم للتونسيين وإهمالهم لمصالحهم ، أما الرشوة فهى أساس كل المعاملات .

أما منطقة الجنوب التونسى فتعد خارجة عن السلطة التونسية ، إذ تعتبر منطقة عسكرية يدير شؤونها ضباط فى الجيش الفرنسى خاضعون لإدارة الشؤون الأهلية التابعة للمقيم العام نفسه . وقد امتاز الحكم العسكرى فى هذه المناطق بجبروته واضطهاده للسكان .

والإدارة العامة بشقيها التونسى والفرنسى لها السلطة المطلقة فى أعمالها وتصرفاتها ، ولا تخضع لمراقبة هيئة تشريعية فى البلاد ، والوزراء والمديرون غير مسؤولين عن أعمالهم أمام مجلس نيابى ، وإنما هم مسؤولون أمام المقيم العام نفسه الذى يخضع لوزارة الخارجية الفرنسية .

أما من ناحية الوظائف العامة فإننا نلاحظ أنها لا تسير مع الحاجة الحقيقية للشعب ، بل نرى أنها تتضخم فى كل سنة ، ففى سنة ١٩٢٢ كان عدد الموظفين ١٢٫٠٠٠ ، فارتفع عددهم شيئاً فشيئاً إلى أن بلغ ٣٠٫٠٠٠ فى سنة ١٩٤٧ أى بنسبة موظف واحد لكل مائة فرد من السكان ..

والتونسيون ليسوا أقلية فقط فى إدارة بلادهم ، بل هم أيضاً يتقاضون فى هذه الوظائف أقل بكثير مما يتقاضاه الموظفون الفرنسيون .

ويكفي إلقاء نظرة على نسبة الوظفين التونسيين إلى الموظفين الفرنسيين ، وعلى الفرق الشاسع بين ما يتقاضاه هؤلاء وأولئك ، لنعلم الخطر الذى يحيق بالشعب التونسى من جراء هذه السياسة .

فالمصروفات التى تصرف على الإدارات التونسية تبلغ ثلاثة أرباع مجموع ميزانية البلاد ، يصرف معظمها فى مرتبات الوظفين الفرنسيين ومكافآتهم وأغداق المنح عليهم ، الأمر الذى يفوق كل تقدير معقول ، ولا يكاد يشاهد له نظير فى أى قطر من أقطار العالم المتمدن .

والموظفون الفرنسيون يشغلون فى الادارات التونسية جميع الوظائف العليا ، كما أنه بأيديهم غالبية الوظائف الأخرى ، ويبلغ عددهم ٢٥٠٠٠ من مجموع الموظفين ، ولا يتقاضى الموظفون التونسيون إلا ٢٣ ٪ من الاعتمادات المخصصة للوظائف ، ويدخل فى هذا المبلغ مخصصات الباى نفسه .

وهناك إدارات لا نكاد نرى فيها من الوظفين غير الفرنسيين ، ففى إدارة الأشغال العامة لا يوجد مهندس تونسى إطلاقاً ، وفى إدارة المعارف يبلغ عدد الوظفين الفرنسيين ١٠٣ ، بينما لا يوجد سوى ١٣ موظفاً تونسيا[١] ، وفى إدارة البريد يوجد مثلا ١٦٧ كاتباً فرنسياً ، بينما لايوجد فيها من التونسيين إلا أحد عشر كاتبا[٢] ، وفى إدارة الزراعة كلها لا يوجد غير ١٢ موظفاً تونسيا[٣] .

وليس السبب فى هذا هو عدم توفر الكفاءات اللازمة فى أصحاب البلاد للقيام بهذه الوظائف ، بل كثيراً ما توجد هذه الكفاءات ولا تعيرها السلطة الفرنسية التفاتاً ، وإنما السبب المباشر هو اتخاذ الوظائف وسيلة من وسائل تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس وإغرائهم بمختلف الوظائف ذات المرتبات الضخمة ، حتى يصبحوا شيئاً فشيئاً أغلبية عظمى فى البلاد ، فيسهل إدماجها .

وقــــد أستصدرت السلطة الفرنسية أمراً عاليـاً بتاريخ ٢٠ ديسـمبر

(١) هذا ما يتعلق بالإدارة العامة ولا يشمل هذا الإحصاء عدد المعلمين .

(٢) انظر المجلد الرابع لمشروع ميزانية ١٩٤٧

(٣) يدخل فى الأرقام الخاصة بالتونسيين الخدمة والحراس .



سنة ١٩١٩[١] يقضى بتطبيق « كادر » الموظفين فى فرنسا على موظفى تونس نفسها ، وتطبيق كل زيادة فى المرتبات على موظفى الإدارات التونسية ، بحيث أصبح الموظف فى تونس يتقاضى نفس المرتب الذى يتقاضاه زميله فى فرنسا ، ويضاف إلى ذلك مختلف المنح والامتيازات التى يتقاضاها الموظفون الفرنسيون خاصة ، وتبلغ ٤٣ امتيازاً ، هذا مع أن الحد الأدنى للمعيشة فى تونس هو أقل بكثير مما هو عليه بفرنسا .

وقد أدت هذه السياسة إلى إثقال كاهل الشعب كل سنة بضرائب جديدة ، لا تتناسب مع قابليته وقدرة البلاد المالية .

وقد ثار الرأى العام التونسى ضد هذا التصرف الشاذ ، واحتج الشعب مراراً على تضخم الإدارة وارتفاع ماهيات الموظفين والأجحاف بحقوق الأهالى فيها ، حتى اضطرت حكومة باريس إلى تكوين عدة لجان بقصد التحقيق ودرس الموضوع وتقديم المشروعات للتخفيف من نفقات الإدارات التونسية ، وتمكين التونسيين من وظائف بلادهم .

ولكن برغم ذلك كله فان الوضع لم يتغير ، بل ازدادت الإدارة تضخما ، كما ازداد عدد الموظفين الفرنسيين بها يوما بعد يوم . وعند ما اشتدت مطالبة التونسيين باصلاح الادارات وإسناد وظائفها إلى أهل البلاد ، بدأت السلطات الفرنسية تنادى بمبدأ « تشريك » التونسيين فى إدارة البلاد ، كما لو كانوا متطفلين عليها ، وليسوا هم أصحاب الحق الأول فيها . ثم قررت السلطة الفرنسية بمقتضى مرسوم ٣ يونيو سنة ١٩٣٧ مبدأ المساواة فى العدد بين الموظفين التونسيين والموظفين الفرنسيين ، ولكن هذا القرار لم ينفذ على حقيقته فى يوم من الأيام بل بقى حبراً على ورق ، وازداد عدد الموظفين الفرنسيين منذ ذلك التاريخ ، وخاصة بعد يونيو سنة ١٩٤٠ عندما اشتدت هجرة الفرنسيين إلى تونس بسبب الاحتلال الألمانى لفرنسا . فعملت السلطات الفرنسية على توظيفهم فى مختلف المصالح والإدارات ، بل أنشأت إدارات جديدة لا داعى لها إلا خلق الوظائف لهؤلاء المهاجرين .

---

(١) وعرف هذا القانون « بميثاق فلاندان » ، وفلاندان هو المقيم العام الفرنسى الذى سن هذا القانون



وهكذا تضخم عدد المراقبين المدنيين الفرنسيين بشكل مفزع ، وأصبح لكل مدير من المديرين الفرنسيين أربعة من الوكلاء ، وأنشئت إلى جانب ذلك دواوين جديدة ، كما أضيف إلى ديوان المقيم العام أقسام كثيرة ملئت كلها بالمهاجرين من الفرنسيين .

وإلى جانب هذا نجد أن الانقسام الذى حدث أثناء الحرب بين الفرنسيين الموالين لحكومة فيشى والموالين للجنة التحرير كان له أثر كبير فى تضخم عدد الموظفين الفرنسيين ، ففى عهد حكومة فيشى عمدت السلطة الفرنسية إلى إبعاد الفرنسيين الموالين « لديجول » وتعويضهم بالفرنسيين الموالين « لبيتان » ، وعندما تولت « لجنة التحرير » الفرنسية أبقت هؤلاء الموظفين فى وظائفهم لتضمن ولاءهم لها ، وأرضت الموظفين المبعدين بإرجاعهم إلى وظائفهم ، وبذلك اكتظت الإدارات التونسية بجيش عرمرم من الموظفين الفرنسيين ، بينما لم تطرأ أية زيادة فى عدد الموظفين التونسيين .

وقد احتج القسم التونسى بالمجلس الكبير على هذه السياسة مراراً عديدة . وفى ابريل سنة ١٩٤٧ تعهدت السلطة الفرنسية بإدخال إصلاحات إدارية تخفف من وطأة نفقات الإدارة ، على أن يتم ذلك قبل غرة شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، وجاءت لجنة برئاسة « اسكوب » من فرنسا نفسها لهذا الغرض ، وانتهت أعمالها بمشروع قدم إلى السلطة الفرنسية بتونس . ولكن هذا المشروع لم ينفذ بل عمدت السلطة الفرنسية إلى تطبيق الأمر الفرنسى الصادر فى ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ على الموظفين بتونس ، ويقضى هذا الأمر بالزيادة فى مرتباتهم عملا « بقانون فلاندان » السابق الذكر ، وأضافت اعتماداً قدره مليار فرنك فى مشروع ميزانية سنة ١٩٤٨ لتنفيذ هذا الأمر . ولم تكتف بهذا بل قررت تعيين بعض مئات من الموظفين الجدد[١] .

ولكن الشعب أعلن الإضراب العام فى ٢٠ ديسمبر احتجاجاً على هذه التصرفات يوم افتتاح المجلس الكبير ، مما أدى بالأعضاء التونسيين فى هذا المجلس إلى الامتناع من النظر فى مشروع الميزانية مطالبين بإلغاء قانون « فلاندان » وإنجاز الإصلاحات الإدارية الموعود بها .

---

(١) من خطاب المقيم العام في جلسة افتتاح المجلس الكبير (ديسمبر ١٩٤٧)



الفصل التاسع

نظام القضاء

يوجد بتونس محاكم فرنسية ومحاكم تونسية :

فالمحاكم الفرنسية لا يرجع النظر فيها إلى السلطة التونسية ، بل هي تابعة للسلطة الفرنسية ، ونظامها هو نظام المحاكم الفرنسية في فرنسا نفسها . وقد حلت هذه المحاكم محل المحاكم القنصلية ، التي كانت موجودة في عهد الامتيازات الأجنبية قبل الحماية ، وكان يبلغ عددها ١٥ محكمة .

وقد عملت فرنسا على إلغاء المحاكم القنصلية ، فابتدأت بالغاء محكمتها القنصلية وعوضتها في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٣ بالمحاكم الفرنسية . ولما كانت فرنسا قد تعهدت باحترام المعاهدات والاتفاقات الموجودة بين تونس والدول الأجنبية، فإنها استصدرت من الباي أمراً في ٥ مايو سنة ١٨٨٣ ينص على أنه ، إذا ألغت دولة من الدول محكمتها القنصلية ، فإن رعاياها يصبحون تابعين للمحاكم الفرنسية . ثم سعت فرنسا مع جميع هذه الدول وعقدت معها الاتفاقات ، حتى تم إلغاء آخر محكمة قنصلية في ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٤ .

وهكذا عمدت فرنسا إلى الحد من سلطة الدولة التونسية في ناحية القضاء ، وأعطت لنفسها حق النظر في قضايا رعايا الدول زيادة على قضايا رعاياها ، وكونت في تونس محاكم فرنسية إلى جانب المحاكم التونسية . وبالإضافة إلى ذلك فإنها أعطت لهذه المحاكم الفرنسية إختصاصاً واسعاً ، يشمل - زيادة على قضايا الفرنسيين والأجانب - جميع القضايا التي تحدث بين هؤلاء والتونسيين ، سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم ، وكذلك جميع المنازعات المتعلقة بالعقارات المسجلة ، وجميع القضايا السياسية .



القضاء الشرعي :[١]

يختص القضاء الشرعي بالنظر في الأحوال الشخصية والعقارات غير المسجلة ، وقد نظمت شؤون هذا القضاء في فترات متعددة تحت ضغط الرأي العام التونسي ، ولا زال في الوقت الحاضر يحتاج إلى إصلاح كبير .

ويتولى القضاء الشرعي في العاصمة محكمة شرعية بها دائرة حنفية ودائرة ملكية ، وللمتحاكمين حق الالتجاء إلى أية محكمة أرادوا ، وفي الآفاق محاكم شرعية فرعية ، وتخضع كل هذه المحاكم لوزارة العدل التي يديرها موظف فرنسي .

القضاء المدني :

كان القضاء المدني قبل الحماية راجعاً إلى نظر الوزارة الكبرى التي كانت تشمل أربعة أقسام : القسم الإداري ، (وهو « القسم الأول » الذي ما زال موجوداً حتى اليوم) وقسم الشؤون المدنية ، وقسم الجنح ، وقسم الشؤون الخارجية ، وقد ألغي القسم الأخير إذ أصبحت الشؤون الخارجية بيد المقيم العام الفرنسي ، ونقل القسم الثاني والقسم الثالث إلى إدارة جديدة في سنة ١٨٩٥ ، سميت إدارة الشؤون العدلية ، وعين على رأسها مدير فرنسي . وكانت هذه الإدارة تابعة « للكاتب العام » الفرنسي . وفي سنة ١٩١٠ تفرع عن الكتابة العامة إدارة العدل ، وعين على رأسها مدير فرنسي .

وكان نظام القضاء المدني قبل الحماية قائماً على أساس الفصل بين السلطات ، بموجب « الدستور التونسي » الذي أعلن عنه سنة ١٨٦١ . ولكن فرنسا لم تعترف بهذا الوضع في أول الأمر . ثم سارت بنظام القضاء على مبدأ الفصل بين السلطات ، وقطعت في هذا الطريق مراحل متعددة ، آخرها سنة ١٩٢٢ في عهد المقيم « لوسيان سان » ، حتى أنه لم يبق بيد الباي في الوقت الحاضر إلا حق « العفو » على المحكوم عليهم بالإعدام .

وقد وضعت أسس نظام هذا القضاء في ١٨ مارس سنة ١٨٩٦ ، حيث تنازل الباي

---

(١) يوجد كذلك في تونس « محكمة الأحبار » وهي المحكمة اليهودية الشرعية ، وتفصل في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية .



مبدئيا عن سلطته القضائية ، وأصبحت المحاكم تحكم بتفويض منه . ولكن هذا التنازل ، لم يكن تاما إذ ترك للمحكوم عليهم حق استئناف الحكم أمام الباى نفسه .

ولم يتخذ القضاء فى تونس فى أول الأمر صبغته العادية ؛ فكانت المحاكم خاضعة للادارة خضوعاً تاما ، إذ كان للادارة الحق فى استئناف الأحكام الصادرة أمام لجنة إدارية ، وكان الحكام مجرد موظفين خاضعين لسلطة الإدارة الفرنسية . ثم سارت الإدارة بالقضاء فى مراحل متعددة ، وقطعت فى هذا السبيل أشواطاً بعيدة ، حتى أنه يمكننا أن نقول اليوم إن القضاء أصبح منفصلا عن الإدارة ، إذا استثنينا ما بقى بيد أكثرية « العمال » من سلطة قضائية .

ووقع تنظيم المحاكم التونسية بمقتضى أمر ١٨ مارس سنة ١٨٩٦ ، فتأسست — زيادة على محكمة تونس الابتدائية وهى « الدريبة » — ست محاكم إبتدائية أخرى ، فى صفاقس وقابس وقفصة والقيروان وسوسة والكاف .

كما تأسست « محكمة الوزارة » بالعاصمة ، وهى محكمة ثانوية ، ومحكمة استئناف وتعقيب ، ومحكمة جنائية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن « العمال » (المديرين والحافظين) خارج العاصمة يتمتعون بسلطة قضائية تشمل القضايا البسيطة من مخالفات وقضايا مدنية ، وهم كذلك يقومون بالتحقيق فى بقية القضايا التابعة لمنطقتهم ، ثم تحال القضية إلى نيابة الحق العام فى المحكمة الإقليمية بواسطة المراقب المدنى الفرنسي ، و كذلك يقوم العمال بتنفيذ الأحكام التى تصدرها المحكمة الأقليمية .

وهذا النظام المعمول به حتى اليوم لا يقوم على أساس الفصل بين السلطات ، إذ أن العامل يمثل السلطة التنفيذية والقضائية فى آن واحد .

أما فى العاصمة فان هذه القضايا البسيطة يرجع النظر فيها إلى دائرة خاصة تسمى « الدائرة الصغرى » ، وهى تابعة لإدارة الشؤون العدلية .

أما الاجراءات المتبعة فى أول الأمر فى المحاكم الإبتدائية ومحكمة الوزارة ، فزيادة على كونها مبنية على خضوع القضاء الإدارة وعلى عدم الفصل بين السلطات ، فهى معقدة لأن الأحكام تستند على العرف وعلى الفقه الإسلامى وعلى الأوامر العالية . فالقضاة — وهم موظفون إداريون — يدرسون القضايا المعروضة عليهم ،



ثم يعرضون « مسودة » الحكم على مدير الشؤون العدلية ليبدى ملاحظاته عليها ، ثم على وزير القلم والاستشارة ، ثم على الوزير الأكبر ، وفى النهاية يقدم « المعروض » إلى الباى ليضع عليه طابعه ، وبهذا الختم يصبح الحكم نافذا ويعتبر سابقة قانونية ، وإذا كان هذا الحكم مخالفاً لنص من النصوص القانونية ، فانه يعتبر ناسخاً لهذا النص

وفى سنة ١٨٩٨ تكونت لجنة لإحداث مجلة قوانين ، وتمت أجزاء هذا المشروع فى مراحل ، حتى أصبح لتونس اليوم مجلة قوانين كاملة تمتاز بسهولتها وقلة تعقيدها .

والحقيقة أن هذا النظام القضائى الذى تتمتع به تونس فى الوقت الحاضر ، هو نتيجة كفاح عنيف قام به الشعب منذ فرض الحماية ، مطالبا بالفصل بين السلطات وباستقلال القضاء .

ولازال الشعب يطالب حتى اليوم بتحسين حالة القضاء المدنى ، إذ لازال عدد كبير من العمال يتمتعون بسلطة قضائية . وقد وعدت السلطة الفرنسية باعفائهم من هذه السلطة ووضعها بيد « حكام النواحى » (قضاة الصلح) ، وقد عينت بالفعل فى السنوات الأخيرة بعض حكام للقيام بهذه المهمة . ولكنها ما زالت تماطل فى تعميم هذا النظام .

ومما يلاحظ ان عدد القضاة فى كل دائرة قليل جداً ، إذ لا يوجد بها سوى رئيس وعضوين ، وهم لا يستطيعون فى آن واحد التحقيق فى القضايا والمشاركة فى جلسات المحكمة .

كما يلاحظ أن التدخل الفرنسى فى تونس شمل حتى الشؤون القضائية ، فزيادة على كون مدير العدل ومدير الشؤون العدلية فرنسيين ، فالذى يتولى القيام بمهمة نيابة الحق العام فى جميع المحاكم التونسية هو فرنسي ، وله وكيل تونسى يباشر الأعمال نيابة عنه . وقد وضع هذا النظام بمقتضى أمر عال صدر فى ١٠ يوليو سنة ١٩٠٦ ، ولا زال معمولا به حتى اليوم .



الفصل العاشر

الحريات العامة

يعيش الشعب التونسي تحت كابوس من الإرهاب لا نجد له نظيراً حتى بين الدول الديكتاتورية ؛ فالحريات العامة لا وجود لها منذ أن فرضت فرنسا حمايتها على هذه البلاد ، والشعب التونسي لا يملك ولو جزءاً بسيطاً من الحرية فى أى مظهر من مظاهرها ، وإذا استثنينا بعض فترات صغيرة فى تاريخ الحماية نجد أن السياسة الفرنسية المتبعة هى مصادرة الحريات العامة ، سواء فى الاجتماع أو القول أو التنقل ، والاستناد إلى القوة وفرض الأحكام العسكرية لإخضاع البلاد وتكميم أفواهها ، حتى لا تستطيع أن تجرأ بالشكوى من إرهاق المستعمرين وطغيانهم .

وفى عهد الاستقلال كانت الحريات العامة مضمونة بمقتضى « عهد الأمان » (الدستور التونسى) ، الذى أصدره باى تونس سنة ١٨٥٧ ، وبمجرد ما فرضت فرنسا حمايتها على تونس عمدت إلى القضاء على كل الأنظمة الدستورية الموجودة ، ومن جملتها القوانين التى كانت تضمن الحريات العامة . فأصدرت سلسلة من التشريعات الغاشمة قضت بها على هذه الحريات .

ففيما يخص الصحافة أصدرت عدة قوانين تجعل من المستحيل أن توجد فى هذه البلاد صحافة حرة ، دون أن تتعرض لبطش الإدارة وإرهاقها . وأول هذه القوانين الأمر الصادر فى ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وهو الذى يخول للسلطة حق تعطيل الصحف بمجرد قرار إدارى ، وبفرض على المخالفين عقوبات صارمة ، كما تضمن هذا الأمر إلزام أصحاب الصحف بدفع ضمان مالى باهظ . وقد ألغى الضمان فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٧ ، ثم أرجع فى ٢ يناير سنة ١٨٩٧ ، وتسبب عنه تعطيل جميع الصحف التونسية التى كانت تصدر فى ذلك الحين ، ما عدا جريدة واحدة هى جريدة « الحاضرة »

وبينما كانت الصحف وجميع النشريات العربية خاضعة لهذه القوانين الصارمة كانت الصحافة الفرنسية فى ذلك العهد تتمتع بكامل حريتها ، وقد اشتهرت بحملاتها الشعواء ضد التونسيين ومصالحهم .

وبالإضافة إلى ذلك تضمنت قوانين سنة ١٨٨٤ الرقابة على دخول الصحف الصادرة فى البلاد الأجنبية ومنها فرنسا .

وفى ٨ نوفمبر سنة ١٩١١ أثر حوادث « الجلاز » المشهورة أعلنت السلطة الفرنسية الأحكام العرفية فى تونس وعطلت جميع الصحف ماعدا جريدة « الزهرة » وبقيت البلاد تعيش فى ظل الإرهاب وتحت كابوس من خنق الحريات حتى سنة ١٩٢٠ حيث أندفع الشعب التونسى يتحدى القوة الغاشمة ، فانتشرت الحركة الوطنية فى البلاد وظهرت عشرات الصحف .

ولكن هذه الحالة لم تدم طويلا ، فسرعان ما بادرت السلطة الفرنسية مرة أخرى إلى إصدار سلسلة من التشريعات فى ٢٩ يناير سنة ١٩٢٦ — عرفت بالقوانين الاستثنائية — قضت بها على جميع الحريات العامة ، ومن بينها حرية الصحافة ، وأصبح كل فرد فى تونس لا يستطيع أن يطمئن على نفسه من إرهاق السلطة الفرنسية ، ولو كان فى عقر بيته ؛ إذ أضحى عرضة لأقسى العقوبات ، حتى على ما يفوه به من حديث فى مجالسه الخاصة .

وإزاء هذه القيود المفروضة على الصحف العربية ، رأى الوطنيون أن يصدروا صحفهم باللغة الفرنسية ؛ نظراً لتمتع هذا النوع من الصحافة بكافة الحريات . فأخذوا الامتيازات بواسطة بعض الفرنسيين . ولكن السلطة الفرنسية سارعت إلى وضع قيود حديدية على هذا النوع من الصحف أيضاً .

ثم عززت السلطة هذه التشريعات الجائرة بأوامر أخرى صدرت فى ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣ ، أعطت بمقتضاها للمقيم العام الفرنسى حق اعتقال أى فرد بدون أية محاكمة ولو صورية .

وإذا كانت هذه الأوامر تبيح المقبوض عليهم تكليف محام للدفاع عنهم أمام الإدارة نفسها ؛ فإن هذا الدفاع لا نتيجة له ما دامت الإدارة هى صاحبة السلطة العليا ، وهى الحاكمة بأمرها دون أى اعتبار ، على أن السلطة الفرنسية

عادت فسحبت هذا الحق من المقبوض عليهم فى أواخر سبتمبر سنة ١٩٣٤ .

وقد اتخذت السلطة هذه الأوامر وسيلة للقضاء على الحركة الوطنية المتأججة فى البلاد وقتذاك . فاعتقلت قادة الحزب الحر الدستورى لمدة سنتين بدون أية محاكمة ، كما أصدرت أوامر تقضى بمحاكمة كل من يرفع العلم التونسى أو يحمل شارة بها ألوان هذا العلم ، أو ينشد الأناشيد الوطنية .

وعلى إثر المظاهرات المنيفة التى قام بها الشعب التونسى فى أبريل سنة١٩٣٨ احتجاجاً على الاضطهاد الذى تعانيه البلاد ، أعلنت السلطة الأحكام العرفية من جديد . فصودرت جميع الحريات ، وعانى الشعب التونسى خلال الثمانى سنوات التالية من تعسف السلطة الفرنسية وطغيانها ما لم يعان نظيره من قبل . وصار العشرات من الأبرياء يودعون فى أعماق السجون لمجرد الوشاية بهم ، ويظلون فى غياهب السجون ؛ حيث تسلط عليهم أنواع التعذيب وتفرض عليهم الأعمال الشاقة ، حتى لاقى الكثير منهم حتفهم .

واشتد طغيان السلطة الفرنسية بشكل لم يعهد له نظير بعد سقوط فرنسا فى يونيو سنة ١٩٤٠ تحت حكومة فيشى . ثم عاد بصورة أفظع فى عهد فرنسا الحرة التى ملأت السجون والمعتقلات بأحرار التونسيين وعذبت المئات منهم وأعدمت الكثيرين دون أية محاكمة ، وخلعت جلالة الملك محمد المنصف باى تونس ، ثم نفته إلى صحراء لغوات فى الجزائر . وبقيت البلاد ترزح تحت كابوس الأحكام العرفية منذ ذلك الحين إلى اليوم . وإذا كانت الرقابة قد رفعت عن الصحف فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٤٧ فإن الأحكام العرفية ما تزال قائمة .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الشعب التونسى لا يتمتع بحرية التنقل ؛ فإن السلطة الفرنسية تضع العراقيل فى سبيل كل من يريد السفر إلى الخارج ، وخاصة إلى البلاد العربية .

أما التنقل داخل القطر التونسى ، فهو مقيد كذلك ؛ إذ أن هناك مناطق لا يسمح بالدخول إليها والتنقل داخلها إلا بإذن خاص ، وهى مناطق الجنوب التونسى ، وتسمى « بالمناطق العسكرية » .



ويعانى سكان هذه المناطق جميع أنواع الاضطهاد والعسف من جراء جبروت السلطة العسكرية الفرنسية التى تعامل السكان معاملة العبيد وتسخرهم كالدواب .

وبالإضافة إلى هـذا فإن الحرية الفردية معدومة فى تونس ، وكثيراً ما تعمد السلطات المحلية فى أنحاء القطر التونسى إلى العقاب بالسجن الإدارى بدون محاكمة، وكذلك تسخر الأفراد للعمل الإجبارى لمصلحة الإدارة وأحياناً لمصلحة المعمرين

وهكذا نرى أن الشعب التونسى يعانى مأساة فاجعة ، هى مأساة الحقوق الديمقراطية التى تصر فرنسا على أن لاتدع للشعب التونسى أى مظهر من مظاهرها ، وتحاول بمختلف التشريعات الجائرة أن تحرمه من جميع الحريات العامة التى هى أساس الحياة الديموقراطية وعمادها .

والحقيقة التى تبدو من وراء ذلك هى أن فرنسا لاتعتمد فى حكمها لتونس إلا على القوة، وأنها تتنكر لجميع المبادئ الديمقراطية، فتكتم أنفاس الشعب وتمنعه من حرية الكلام والاجتماع والتنقل ، هذه الحريات التى لايستطيع أى شعب أن يعيش بدونها

الفصل الحادى عشر

سياسة التجنيس

اتجهت فرنسا فى سياستها بتونس نحو فرنسة البلاد ، وسلكت لذلك سبلا كثيرة جملت فى مقدمتها تحقيق تفوق العنصر الفرنسى فى البلاد . فلم تقتصر على تشجيع هجرة الفرنسيين إلى تونس بفتح أبواب الوظائف التونسية فى وجوههم ، والإغداق عليهم من الميزانيه التونسية بالمرتبات الضخمة ، والمنح المتعددة ، وباقطاعهم الأراضى الخصبة التى تنتزعها من أيدى أصحاب البلاد ، بل أضافت إلى ذلك أن سهلت على الأجانب وحتى على التونسيين أنفسهم الحصول على الجنسية الفرنسية .

ولم تحترم فى تنفيذ هذه الخطة القوانين الدولية الخاصة بالجنسية ، ولا السيادة التونسية التى اعترفت بها فى المعاهدات ، بل سارت فى تنفيذ هذا البرنامج على مراحل متعددة ، فأصدرت مختلف القوانين الفرنسية من جهة ، وأجبرت باى تونس من جهة أخرى على إصدار أوامر عالية لتحقيق نفس الغرض .

وكانت الجنسية الفرنسية تمنح للأجانب المقيمين بفرنسا بمقتضى قانون ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ ، وللأجانب المقيمين بالجزائر بمقتضى قانون ١٤ يونيو سنة ١٨٦٥ . أما الإقامة بتونس فلا تمطى حق اكتساب الجنسية الفرنسية لأن « الأرض التونسية » لا تعتبر « أرضاً فرنسية » .

وعملت فرنسا — بعد فرض حمايتها — على تذليل هذه العقبة من جهة ، كما عملت من جهة أخرى على جعل الحصول على الجنسية التونسية مستحيلا ، بينما سهلت أسباب الخروج منها . ومن هذه القوانين قانون ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٩

الذى يقضى بأن الفرنسية التى تتزوج أجنبياً لا تتبع جنسية زوجها ، إلا إذا كانت قوانين الدولة التى ينتمى إليها زوجها تسحب عليها جنسيته . أما إذا كانت هذه القوانين لا تخولها ذلك ، فإنها تبقى على جنسيتها الأصلية . وهكذا فان الفرنسية التى تتزوج تونسياً تبقى فرنسية ، والحال أنه — قبل صدور هذا القانون — كانت تتبع جنسية زوجها .

أما الأمر العالى المؤرخ فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٧٧ فإنه أعطى تسهيلات كبيرة للتونسيين الذين يرغبون فى كسب الجنسية الفرنسية ، كما أنه قرر أن « الأرض التونسية » معتبرة « أرضاً فرنسية » ، بأن جعل إقامة الأجانب فيها لمدة ثلاث سنوات تخولهم حق اكتساب الجنسية الفرنسية .

وهكذا أصبحت الإقامة فى تونس معتبرة كالإقامة فى فرنسا نفسها ، وهذا مخالف للقانون الدولى ، وفيه اعتداء على السيادة التونسية .

ثم ازدادت التسهيلات توسعاً بالنسبة للاجانب المقيمين فى تونس ، وكذلك بالنسبة للفرنسيين الذين تخلوا عن جنسيتهم ثم رغبوا فى الرجوع إليها ، وذلك بمقتضى الأمر العالى المؤرخ فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٩ الذى استصدرته السلطة الفرنسية من الباى ، حتى تجعل القوانين التى صدرت فى فرنسا نفسها صالحة لأن تطبق فى تونس (قانون ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٩ وأمر فبراير سنة ١٨٩٧) ، كما جاء الأمر العالى المؤرخ فى أكتوبر سنة ١٩١٠ بتسهيلات جديدة بالنسبة للتونسيين ، إذ نص على سحب الجنسية الفرنسية على أبناء المتجنسين من التونسيين ، وكان لهم — قبل صدور هذا الأمر — الحق فى الاختيار بين الجنسيتين ، بينما بقى أبناء الأجانب يتمتعون بهذا الحق .

وأصدق مثال على اعتداء فرنسا على حقوق الجنسية التونسية ما جاء فى التشريع الذى استصدرته فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وهو يقضى باخراج الأجانب الذين ولد أجدادهم بتونس من الجنسية التونسية ، وإلحاقهم بالجنسية الفرنسية ، ما عدا الإيطاليين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة .

ولأجل أن تعطى السلطة الفرنسية لاعتدائها هذا صبغة القانون ، وتجعله لا يتعارض مع قانون الجنسية التونسية ، قررت أن هؤلاء الأجانب يكتسبون أولا



الجنسية التونسية ، ولكنهم يتركونها في نفس الوقت لتنسحب عليهم الجنسية الفرنسيه .

وفى هذا الإجراء اعتداء صارخ على قانون الجنسية التونسية التى أقرته فرنسا نفسها ، وقد جاء فى الأمر العالى المؤرخ فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، وهو آخر تشريع صدر فى شأن الجنسية التونسية : « يعتبر تونسياً كل شخص ولد بالقطر التونسى من أبوين أحدهما ولد بتونس — هذا عدا الفرنسيين ورعايا فرنسا من غير التونسيين — مع مراعاة الاتفاقات والمعاهدات التى عقدتها تونس مع الدول »

وبمقتضى هذا الأمر نرى أن الدولة التونسية — كغيرها من الدول — تتمتع بحق فرض جنسيتها على الأجانب إذا توفرت فيهم شروط معينة ، ولكن هذا الأمر أصبح غير معمول به ، إذ بمجرد مايصبح الأجنبى تونسياً تفرض عليه الجنسية الفرنسية

وكان الغرض من إصدار هذا التشريع هو فرنسة الجاليات الأجنبية المقيمة بتونس ، حتى يتعزز بها العنصر الفرنسى . وقد طبق لأول مرة على الجالية المالطية التى كانت تقيم بتونس منذ أجيال ، ويبلغ عددها ١٣٫٥٢ نسمة . ولكن انجلترا احتجت على هذا الاعتداء الواقع على رعاياها ، ورفعت القضية أمام جمعية الأمم ، ثم أمام محكمة العدل الدولية الدائمة بلاهاى سنة ١٩٢٣ ، التى قررت أن المعاهدة الانجليزية التونسية المبرمة سنة ١٨٧٥ تعطى هذه القضية صبغة دولية ، ثم قررت فرنسا وانجلترا إعادة النظر فى الموضوع بالطرق الديبلوماسية ، وفى النهاية تم تطبيق هذا التشريع بفرنسة قسم كبير من الجالية المالطية بلغ عدده ٥١٦٠ شخصاً .

وفى النهاية تعززت كل هذه التشريعات بالقانون الفرنسى (الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٣) الذى فتح باب التجنس الاختيارى بالجنسية الفرنسية على مصراعيه ، ولم يشترط لذلك غير شروط بسيطة ، حتى أصبحت الجنسية الفرنسية تعطى لكل من يقدم طلباً لذلك ويظهر « عواطف فرنسية » .

ومن جملة الوسائل التى استعملتها فرنسا لتيسير الالتحاق بجنسيتها بالنسبة للعرب والأجانب المقيمين بتونس — زيادة على التسهيلات القانونية — ما كانت تقدمه للمتجنسين من مختلف المنح والامتيازات التى تخصصها للفرنسيين أنفسهم .



وهكذا أصبحت الجالية الفرنسية بتونس تتكون اليوم من مختلف الأجناس البشرية التى رمى بها البحر الأبيض المتوسط ، وقد وفدت على تونس بقصد الاسترزاق السهل واستغلال خيرات البلاد . وتقدر هـذه العناصر الأجنبية المتفرنسة بثلث الجالية الفرنسية المقيمة فى تونس اليوم .

وقد حاولت فرنسا تطبيق هذه السياسة على التونسيين أنفسهم ، وخاصة فى عهد المقيم لوسيان سان سنة ١٩٢١ ، ولـكن هذه السياسة أخفقت كل الإخفاق وطويت صفحتها نهائيا سنة ١٩٣٣ ، إذ شعر الشعب بخطرها ووقف صفا واحداً فى معارضتها ، مما أدى إلى اضطرابات وحوادث دامية أصبحت مشهورة فى تاريخ الجهاد التونسى .



الفصل الثانى عشر

الحركة الوطنيـــة

يرجع تاريخ الحركة الوطنية في تونس إلى اليوم الأول الذى فرضت فيـه فرنسا حمايتها على تونس ، وهذه الحركة تعد من أقدام الحركات المناوئة للاستعمار الأجنبي فى البلاد العربية . ويجد المتتبع لحلقاتها سجلا كاملا لكفاح شعب فى سبيل حريته واستقلاله خلال ما يقرب من سبعين سنة . وقد ابتدأت هذه الحركة بالكفاح المسلح ضـد العدوان الفرنسى ، فلما أعيتها الوسائل المادية لجأت إلى الكفاح السياسى بمختلف وسائله ، واستمرت سلسلة هذا الكفاح متصلة الحلقات منذ أن استسلمت القوات الوطنية المسلحة حتى اليوم . وقـد تطور هذا الكفاح خلال هذه المدة الطويلة بحسب الظروف ، وتكيف حسبما تقتضيه مصلحة البلاد ، ولم يستطع الفرنسيون فى يوم من الأيام أن يقضوا عليه ، برغم توافر قواتهم الغاشمة وأساليبهم الاستعمارية ، بل إن الاضطهادات التى كان ينزلها الفرنسيون بهـذه الحركة لم تكن تزيدها إلا قوة وانتشاراً ، وما من اضطهاد نزل بها إلا خرجت منه أقوى وأشد .

حركة الشباب التونسى :

لم تظهر الحركة الوطنية فى صورة منظمة إلا فى أوائل القرن العشرين ، ولا يعنى ذلك انعدامها فى الأعوام السابقة ، فقد بدأت بمحاولات فردية عديدة قام بها بعض رجالات تونس فى معارضة السلطة الفرنسية ، ومقاومة مشروعاتها الاستعمارية التى لم تخرج وقتئذ من دور التجربة . وأشهر رجال المقاومة فى هذا المهد محمد السنوسي والبشير صفر ، الذى يعتبر بحق أب النهضة التونسية الحديثة ، بما كان يقوم به من نشاط لزرع بذور الوعى القومى بين الشباب التونسى ، فيما كان يلقيه من محاضرات بمعهد ابن خلدون فى عاصمة تونس .



وبعد أن ظهر اتجاه السلطة الفرنسية إلى الاستحواذ على مقاليد البلاد ، ومحاولة القضاء على السيادة التونسية ، ازدادت حركة المقاومة شدة ، وشعر رجالها بوجوب جمع كلمتهم فى هيئة منظمة تحت زعامة على باش حانبه ، وقد التف حول هذه الجماعة الشباب التونسى وناصرها ، وتأسست فى سنة ١٩٠٤ جريدة «التونسى» التى كانت تعتبر لسان حال الوطنية التونسية فى ذلك العهد .

بيد أنه لم يكن لهؤلاء الجماعة برنامج سياسى ، بل كانت حركتهم سلبية ، إذ كانوا يعملون على مقاومة مشاريع الاستعمار ، والدفاع عن حقوق تونس ، بما يشنونه من حملات عنيفة على صفحات جريدتهم . وكانت هذه الحركة متأثرة فى بعض نواحيها بحركة الشباب العثمانى ، وتدعو إلى فكرة الرابطة الاسلامية .

وإلى هذه الجماعة يرجع الفضل الأكبر فى إيقاظ الشعور الوطنى بين طبقات الشعب . وقد ظهرت آثار تلك اليقظة فى مناسبات عديدة جعلت نفوذ السلطة الفرنسية مهدداً بالزوال .

وفى تلك السنوات أخذ القلق يعم الشعب ، وتوترت العلاقات بين العرب والأجانب من فرنسيين وإيطاليين بسبب اعتداء الايطاليين على استقلال طرابلس ، وكانت الاصطدامات بين العرب والايطاليين فى تونس تنذر بقرب حلول كارثة كبيرة . وفى أواخر سنة ١٩١١ أرادت السلطة الفرنسية أن تستولى على جزء من مقبرة الجلاز الاسلامية فى عاصمة تونس ، وحاولت تسجيلها فى ٧ نوفمبر ، ولكن الشعب هب للحيلولة دون هذا الاعتداء ، واجتمعت جماهير غفيرة لحماية المقبرة ، وأصرت السلطة الفرنسية على تنفيذ قرارها بالقوة . فاصطدمت الجماهير مع القوات الفرنسية وانتشرت الثورة فى أنحاء العاصمة ، ولم تستطع السلطة الفرنسية إخماد نيرانها إلا بعد عناء شديد .

وقد حملت السلطة الفرنسية جماعة على باش حانبه مسؤولية هذه الحوادث ، فعطلت جريدة « التونسى » ، وأعلنت الأحكام العرفية فى البلاد ، وبقيت تونس تحت الحكم العسكرى القاسى منذ ذلك التاريخ إلى سنة ١٩٢٢ .

ثم فى سنة ١٩١٢ أضرب عمال « الترمواى » فى تونس احتجاجاً على تصرفات الشركة الأجنبية التى كانت تسخر هؤلاء العمال لمصلحتها الخاصة . فأجمع الشعب على تأييد العمال ، وتضامن معهم إلى أن رضخت الشركة . ولكن السلطة



المغفور له الزعيم عبد العزيز الثعالبي



المغفور له الزعيم على باش حامبه



الفرنسية عمدت إلى استخدام الجيش فى تسيير « الترمايات » للقضاء على الاضراب، فتصدى الشعب لهذه المحاولة يقاومها ويمنع بالقوة كل من يعمد إلى الركوب ، إلى أن أجيبت طلبات العمال .

وكانت هذه الحوادث انذاراً للسلطة الفرنسية بان الشعب التونسى قد أعدّ العدّة لمقاومة سياستها ، والوقوف فى سبيل تنفيذ برامجها الاستعمارية ، فعقدت العزم على القضاء على الحركة الوطنية التى كان يقوم بها انصار باش حانبه ، ونفت اقطاب هذه الحركة إلى الخارج . فانتقلوا إلى الأستانة ما عدا الأستاذ عبد العزيز الثعالبى الذى اختار الاقامة بباريس بعد أن قضى عدة أشهر فى الجزائر .

فى الحرب العالمية الأولى :

لقد شملت الدولة العثمانية بعطفها جميع التونسيين المنفيين ، وأكرمت مثواهم وأسندت لبعضهم مناصب عالية . فتابعوا عملهم فى الخارج ، ورفعوا صوت تونس عالياً فى المطالبة بالاستقلال مدة الحرب العالمية الأول . وقد اشتهر من بينهم على باش حانبه والشيخ صالح الشريف والشيخ اسماعيل الصفايحى ، أما محمد باش حانبه فقد أسس لجنة « تونسية جزائرية » بسويسرا كانت تصدر مجلة « المغرب » للدفاع عن حقوق المغرب العربى ، والتنديد بمظالم الفرنسيين فيه ؛ والمطالبة باستقلاله .

أما فى داخل تونس فقد كانت الأحكام العرفية القاسية تمنع كل نشاط سياسى، فاشتد الضغط على الشعب ، واعتقل قادة الرأى طيلة مدة الحرب ؛ خوفاً من نشوب الثورات .

وبالرغم من ذلك فإن سكان الجنوب التونسى — وخاصة قبائل بنى زيد اللذين اشتهروا بالبطولة والنخوة العربية — أعلنوا الثورة على فرنسا سنة ١٩١٥ تحت قيادة البطل الشهير الحاج سعيد بن عبد اللطيف أحد أعضاء المجلس الشورى التونسى ودامت المعارك الطاحنة بين قبائل الجنوب التونسى والقوات الفرنسية سنتين كاملتين ، ولم تستطع فرنسا القضاء عليها إلا بعد حشد الجيوش الجرارة وإرسال النجدات الكثيرة .



الحزب الحر الدستوري التونسي :

بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وأعلن الرئيس ولسن مبادئه المشهورة ، عمت الشعوب الضعيفة والمستعمرة موجة من الأمل القوى. فأظهرت رغبتها الملحة فى التحرر من الاستعمار ، ومن بينها الشعوب العربية التى كانت تطالب باستقلالها. وكانت الوفود العربية تتجه إلى باريس لإقناع الدول المشاركة فى مؤتمر السلم بوجوب إعطائها حقها فى تقرير مصيرها . ففى شهر سبتمبر سنة ١٩١٨ قدمت لجنة تحرير تونس والجزائر عريضة لمؤتمر الصلح المنعقد فى باريس للمطالبة بحقوق شعوب المغرب ، كما أرسلت فى ٢ يناير سنة ١٩١٩ برقية فى نفس المعنى إلى الرئيس ولسن الذى كان يقيم وقتئذ روما . وقد قدم كذلك الزعيم عبد العزيز الثعالبى الذى كان يقيم فى باريس عريضة [1] فى أوائل سنة ١٩١٩ إلى الرئيس ولسن باسم الشعب التونسى مطالباً باستقلال بلاده ، ثم أصدر فى أوائل سنة ١٩٢٠ كتابه الشهير « تونس الشهيدة » الذى فضح فيه الاستعمار الفرنسى وبين فيه رغبة الشعب التونسى فى التمتع باستقلاله .

وبينما كان الأستاذ الثعالبى يدافع عن حقوق تونس فى باريس ، قام أنصاره فى سنة ١٩١٩ بتأسيس الحزب الحر الدستورى التونسى ، وتقدموا بعريضة إلى جلالة الملك محمد الناصر يطالبون فيها بإعلان الدستور .

ولاقت هذه الحركة تأييد كافة طبقات الشعب التى كانت تشعر بحاجتها إلى حركة وطنية منظمة ، تنضوى تحت لوائها ، وتعمل فى صفوفها .

على أن هذه الحركة — وإن كانت ترمى إلى الاستقلال التام للبلاد — لم تعلن عن غايتها جهاراً ، إذ كانت الظروف غير مساعدة . فكان برنامجها السياسى فى الظاهر برنامجاً إصلاحياً واسعاً يرمى إلى إرجاع السلطة إلى أصحاب البلاد الأصليين وقد عمل رجال الحزب وقتئذ للتفاهم مع فرنسا وإقناعها بوجوب إرضاء رغبات الشعب التونسى ؛ إذ أن هذه الرغبات — وخاصة المطالبة بالدستور —

---

(١) أدرج ملخص هذه العريضة لأول مرة فى جريدة « بوبولار Le Populaire » البارisية فى ١٧ مارس سنة ١٩١٩ ، ثم فى جريدة لومانيتى Humanité فى شهر يونيو -



لا تتعارض مع بنود معاهدات الحماية [١] .

وقد انتشرت حركة الحزب انتشاراً سريعاً فى سائر أنحاء القطر التونسى ، وصارت لها فروع فى كافة المدن ، وأصبحت قوة شعبية تحسب لها السلطة الفرنسية ألف حساب .

وعلى أثر ذلك اتجهت الوفود العديدة إلى باريس للاتصال بالدوائر الرسمية ورجال الأحزاب السياسية . إلا أن هذه الوفود — وإن لقيت عطفاً كبيراً ، وتأييداً من أحزاب اليسار وصحفها — فهى لم تظفر من الحكومة الفرنسية نفسها إلا ببعض الوعود . وبقى الشعب يترقب انجاز رغباته التى كانت بعيدة عن كل تطرف ، وأخذ حماسه يزداد يوماً بعد يوم .

ولاقت الحركة الوطنية تأييداً من القصر نفسه ، وكان للأمير محمد المنصف دور كبير فى تكوين هذا الاتجاه الجديد الذى اتخذه القصر ، فانضم سموه إلى رجال الحركة الوطنية ، وأدى يمين الإخلاص للحزب .

ومما زاد حماس الشعب اشتعالا ما عمدت إليه السلطة الفرنسية من القاء القبض على الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبى فى باريس وإرجاعه إلى تونس . وقد علقت به السلطة الفرنسية تهمة التآمر مع العدو وأودعته السجن . ولكن الشعب تحمس لقضية زعيمه وواصل ضغطه على السلطة الفرنسية ، فأطلقت سراحه ، وخرج من السجن وقاد بنفسه الحركة الوطنية فى تونس .

وإزاء الحالة الخطيرة التى آلت إليها البلاد ، وإمام تيار الحركة الوطنية الذى أصبح يهدد النفوذ الفرنسى ، رأت فرنسا أن تسلك سياسة جديدة . فعينت مقيماً عاماً جديداً فى تونس وهو لوسيان سان (Lucien Saint) ممن اشتهروا بالمهارة والدهاء .

إلا أنه لم يكن فى نية الحكومة الفرنسية فى يوم من الأيام — كما سيتبين

---

(١) مما يجدر ذكره أن رجال الحزب استصدروا فتوى قانونية من أستاذين فرنسيين مشهورين وهما « جوزاف بارتيليمى » و « أندرى فايس » تبين أن المطالبة بالدستور لا تتعارض مع المعاهدات .

ذلك فيما يلي — تغيير الاتجاه الأصلي لسياستها الاستعمارية ، وانتهاج سياسة جديدة تقوم على إجابة رغبات الشعب ، وكلما ظهرت إزمة جديدة في تونس ، وتحرج موقف فرنسا فيها واشتد عليها ضغط الشعب ، غيرت المقيم العام حتى توهم الناس أنها تنوى تغيير سياستها ، فتتمكن بتلك المناورة من ربح الوقت ، وإخماد نار المعارضة إلى حين ، ثم تتحين لها الفرص للقضاء عليها .

وقد عين المقيم الجديد في شهر يونيو سنة ١٩٢١ . وبعد فترة من الزمن قضاها في درس الوضع ، رأى أن يعطى بعض « الترضيات » للشعب التونسى في شهر إبريل سنة ١٩٢٢ . وانحصرت هذه الترضيات في رفع الأحكام العرفية التي كانت أعلنت منذ سنة ١٩١١ ، وتعويض المجلس الشورى بالمجلس الكبير ، وتأسيس وزارة العدل ، مع الفصل بين السلطات العامة .

ولكن هذه الإصلاحات لم ترض الشعب التونسي ، فاشتدت حملته على السلطة الفرنسية ، وقد ساعده على ذلك إطلاق الحريات العامة ، فتعددت الصحف الحرة ، وكثرت الاجتماعات العامة التي كان يعقدها الحزب .

وفي نفس الوقت ظهرت حركة عمالية وطنية نشيطة تحت قيادة الزعيم النقابي محمد على القابسي ، فاشتد بها ساعد الحركة الوطنية .

أما فرنسا فإنها لم تغير سياستها ، بل زاد جشعها ، واتسعت برامجها الاستعمارية ، بعد أن تعطل تنفيذها مدة الحرب ، واتضحت اتجاهاتها الجديدة ، وتركزت خطتها النهائية في محاولة القضاء على كيان الدولة التونسية ، وفرنسة البلاد . وتنفيذاً لسياستها الاستيطانية نظمت هجرة الفرنسيين إلى تونس ، وفتحت في وجوههم أبواب الإدارات التونسية ، واقطعتهم الأراضي التي اغتصبتها من العرب .

ومما زاد في تحرج موقف الفرنسيين أن جلالة الملك محمد الناصر أخذ يطالب فرنسا رسمياً بإنجاز مطالب شعبه . وتوترت العلاقات بينه وبين فرنسا حتى هدد بالتخلي عن العرش ، إذا لم تنفذ فرنسا مطالب شعبه . وحاول المقيم العام إرجاعه عن موقفه ، وأصدر أمره إلى القوات المصفحة بمحاصرة القصر الملكي يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢٢ . فثار الشعب عن بكرة أبيه على هذا الاعتداء ، وقامت



المظاهرات الشعبية فى كافة مدن القطر التونسى ، وعمت الاضطرابات جميع أنحاء البلاد حتى أوشكت أن تنقلب إلى اصطدامات دامية .

ولم يرجع الباى عن موقفه إلا بعد أن قدم له المقيم العام وعودا صريحة بإجابة المطالب القومية ، على شرط تأجيل إنجازها إلى ما بعد الزيارة التى كان رئيس الجمهورية الفرنسية « ميلران » (Millerand) ينوى القيام بها إلى تونس

وبعد أن تمت هذه الزيارة فى أواخر شهر إبريل أصدر المقيم العام أوامر استثنائية قضى بها على الحريات العامة . فتعطلت جميع الصحف ، ومنعت الاجتماعات العامة ، وسلطت العقوبات الصارمة على قادة الرأى ، ونفى بعضهم خارج القطر التونسي . فاتجه الزعيم عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الحر الدستورى التونسى إلى الشرق سنة ١٩٢٣ ؛ رافعاً لواء الجهاد التونسى بين الشعوب العربية والإسلامية ، وأصيبت الحركة الوطنية بوفاة جلالة الملك محمد الناصر الذى كان يشملها برعايته وتأييده .

ولم يستطع الحزب مقاومة هذا الاضطهاد العنيف ، إذ كانت حركته لا تزال فتية لم تتوغل فى كافة طبقات الشعب ، ولم يمر عليها زمن طويل يمكنها من نشر الوعى القوى فى الشعب بصورة تجعلها تستطيع تحمل كفاح طويل وتضحيات جسيمة .

حركة الشباب التونسيين :

أثر فترة الجمود التى أسفر عنها الاضطهاد أفلت زمام قيادة الشعب من أيدى الجماعة الذين كانوا على رأس الحزب ، وتقلده جماعة من الشباب المثقف بعد عودتهم من فرنسا ، وقد ظهروا فى الميدان الوطني بحركة جديدة فى أساليبها واتجاهاتها .

وقد التف هؤلاء مع بقية الشباب التونسى المثقف حول جريدة « صوت التونسى » التى أصدرها الأستاذ الشاذلى خير الله سنة ١٩٢٩ ، بعد أن أوقفت السلطة الفرنسية جريدة « اللواء التونسى »

وساعدت تصرفات السلطة الفرنسية نفسها على انتشار الروح الوطنية ، وبعثها فى قوة جديدة . وحدثت فى تونس أثناء ذلك حادثتان كبيرتان كان لهما



أثر فعال فى عودة انتشار الوعى القوى من جديد ، ويرجع إليها الفضل الأكبر فى استئناف الشعب التونسى لكفاحه السياسى الذى لم يتوان فيه منذ ذلك العهد إلى يومنا هذا .

أما الحادثة الأولى فهى انعقاد المؤتمر الأفخارستى Congrès Eucharistique بعاصمة تونس فى مايو سنة ١٩٣٠ . وقد اعتبره الفرنسيون «حملة صليبية ناسمة» ، ورأى التونسيون فى هذا المؤتمر وانعقاده فى بلاد إسلامية مساً بكرامتهم ، وإهانة لدينهم .

وأما الحادثة الثانية فهى ما عمدت إليه السلطة الفرنسية من إعداد العدة لإقامة احتفالات بمناسبة مرور خمسين سنة على احتلال تونس .

وإزاء هذه التصرفات اجتمعت الطبقة المثقفة التونسية فى مؤتمر عام (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠) قررت فيه مضاعفة نشاطها فى مقاومة الاستعمار الفرنسى . فانتخبت هيئة لإدارة وتحرير جريدة « صوت التونسى » ، وكان من أبرز أعضائها الأستاذ الحبيب أبو رقيبة .

وأخذ الشعب يلتف حول هؤلاء الشبان الذين رأى فيهم نشاطاً كبيراً ، وحماسا متدفقا ، وأقداماً متزايدا ، وتكون لهم مركز ممتاز بين قادة الرأى العام ، وأصبح الشعب يعقد عليهم آمالا جساما فى السير به إلى الخلاص ، وإنقاذه من براثن الاستعمار .

وقد حاولت السلطة الفرنسية القضاء على نشاطهم ، فقدمتهم المحاكمة سنة ١٩٣١ . ولكن الشعب تضامن معهم وقام بمظاهرات فى الشوارع أجبرت السلطة الفرنسية على التقهقر وإلغاء المحاكمة . وكان لذلك رنة فرح عمت جميع طبقات الشعب ، وقوت إيمانه وتعلقه بهؤلاء الشباب الذين تولوا الدفاع عنه .

وقد رأت السلطة الفرنسية فى النهاية أن تعدل عن إقامة الاحتفالات المقررة لاحياء ذكرى الاحتلال الفرنسى من جهة ، ومن جهة أخرى أصدرت سلسلة من القوانين الاستثنائية للقضاء على نشاط الحركة الوطنية .

وفى شهر نوفبر ١٩٣٢ أسس الأستاذ الحبيب بورقيبة مع بعض أعضاء هيئة إدارة « صوت التونسى » جريدة مستقلة تحت عنوان « العمل التونسى »



وفى أواخر سنة ١٩٣٢ رأى بعض رجال السياسة الفرنسية — وعلى رأسهم بول بنكور Paul Boncourt — وجوب فتح أبواب التجنس بالجنسية الفرنسية أمام عرب المغرب ، سيما وراء فرنستهم . وحاولت فرنسا تنفيذ هـذه الخطة فى تونس، بان استصدرت من رجال الدين فتوى بان المتجنس من المسلمين لايخرج عن دينه ، ويجوز دفنه فى مقابر المسلمين . وما أن شاع خبر هذه المحاولات حتى ثارت ثائرة الشعب ، وأخذت الصحف الوطنية التى كانت تصدر وقتذاك ، وهى « العمل التونسى » و « لسان الشعب » و كذلك « صوت التونسى » التى كان يصدرها الحزب الحر الدستورى التونسى ، تفضح هذه المحاولات وتشهر بها تشهيرا .

ومن المصادفات أن كثر عدد الوفيات بين المتجنسين العرب فى تلك المدة ، فكان الشعب يمانع فى دفنهم فى مقابر المسلمين ، مما أدى إلى مصادمات بين الشعب والقوات الفرنسية ذهبت ضحيتها أنفس عديدة ، وخاصة ببلدة المنستير

الحزب يستعيد نشاطه :

وهكذا انبعثت الحركة الوطنية انبعاثا جديدا ، وأخذ الحزب يعمل لتوحيد الصفوف ، وجمع كلمة العناصر القديمة وعناصر الشباب الجديدة . ورأى أن الوقت قد حان لتنظيم الحزب من جديد على أسس متينة ، ووضع خطط ملائمة للظروف ومسايرة لما اكتسبه الشعب من وعى قوى . وكان الدافع لسلوك هذا الاتجاه الجديد هو ما رآه الحزب من نشاط واندفاع و كفاءة فى عناصر الشباب الجديدة .

فعقـد الحزب مؤتمراً فى ١٢و١٣ مايو سـنة ١٩٣٣ تم أثناءه قبول هيئة جريدة « العمل التونسى » ، بإجماع المؤتمرين فى اللجنة التنفيذية للحزب .

وأصدر المؤتمر ميثاقاً وطنياً بين فى ديباجته « أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعاً ، بعد تجربة دامت سنوات طويلة » ، وأن الغاية التى يرمى إليها الحزب هى « تحرير البلاد ، ومنحها دستوراً يحفظ شخصيتها ، ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة المتصرفة فى شؤونها » .

وأثر هذا المؤتمر ازداد نشاط الحركة الوطنية ، وساد التضامن بين قادة الشعب ، فقررت السلطة الفرنسـية إزاء هذا أن تتخذ تدابير صارمة لوقف تيار الحركة



الوطنية . فأصدرت من جهة قراراً بإنشاء مقابر خاصة بالمتجنسين التونسيين ، وعطلت من جهة أخرى الصحافة الوطنية ، وحلت كل تشكيلات الحزب الحر الدستورى .

ولكن ذلك لم يوقف نشاط الحركة الوطنية ، إذ كان يرى الشعب فى تأسيس مقابر خاصة للمتجنسين انتصاراً كبيراً سجله ضد الاستعمار الفرنسى ، حتى صار المتجنسون العرب يطالبون بالرجوع إلى الجنسية التونسية .

الحزب الحر الدستورى التونسى الجديد :

على أثر خلاف حدث بين قادة الحزب الأولين وجماعة « العمل التونسى » الذين دخلوا اللجنة التنفيذية أثر مؤتمر سنة ١٩٣٣ ، إنعقد مؤتمر ببلدة قصر هلال فى مارس سنة ١٩٣٤، حضره نواب عن سائر شعب الحزب للنظر فى مسألة الخلاف، وامتنع أعضاء اللجنة التنفيذية المعارضين لجماعة العمل التونسى من حضور المؤتمر ، فأعلن المؤتمرون فصلهم من الحزب وانتخبوا « ديواناً سياسيا » لإدارة الحزب الذى سمى منذ ذلك التاريخ « الحزب الحر الدستورى الجديد » ، وعين الأستاذ الحبيب أبو رقيبة أميناً عاما له.

أما بقية أعضاء اللجنة التنفيذية فإنهم لم يعترفوا بهذا الانتخاب واستمروا يعملون باسم « الحزب الحر الدستورى التونسى القديم » .

وقد امتازت حركة « الديوان السياسى» بما ادخلته على الحزب من اتجاه جديد وتطور كبير فى طرق الدعاية الحديثة وأساليب الكفاح ، وبدأت بتنظيم الحزب على أسس شعبية . فكان أعضاؤه فى النواحى والأقاليم ينتخبون « الشعب » التى تكون هيئات الحزب المحلية ، ولكل أقليم « جامعة » تتكون من مختلف الشعب التابعة له ، ويجتمع ممثلو هذه الهيئات فى مؤتمر يعقد سنويا بالعاصمة لانتخاب « الديوان السياسى » الذى يشرف على تنفيذ سياسة الحزب . وهكذا صار الحزب يمثل الشعب تمثيلا صحيحاً .

أما دعاية الحركة الجديدة فكانت ترتكز على لجان دعاية متفرعة فى سائر أنحاء القطر، وعلى الإكثار من الاجتماعات العامة فى المدن والقرى والبوادى ، لإثارة أفكار



عامة الشعب ، وكان يقوم بهذه الجولات أعضاء الديوان السياسي أنفسهم ، وعلى رأسهم الأستاذ الحبيب أبو رقيبة الذى بذل نشاطاً كبيراً فى نشر مبادىء الحزب بين طبقات الشعب فى خطواته الأولى ، حتى توغلت الحركة الوطنية فى البوادىء النائية وأقاصى الجبال ، وعمها الوعى القومى ، بعد أن كانت قبل ذلك العهد منحصرة فى المدن ، ولا يتأثر بها سوى طبقة معينة من الشعب .

وكان يساعد الديوان السياسى فى حركته الدعائية بين طبقات الشعب بعض أقطاب الحركة الوطنيين فى الأقاليم نخص بالذكر منهم المرحوم الحبيب أبو قطفة رئيس جامعة منطقة بنزرت والأستاذ يوسف الرويسى رئيس جامعة منطقة الجريد والأستاذ الهادى شاكر رئيس جامعة صفاقس .

وإزاء هذا التيار الجارف الجديد ، سلك المقيم الجديد « بيرطون » سياسة جديدة ، وسعى للتفاهم مع العناصر الوطنية ، بمحاولة إعطائهم بعض الترضيات وتخدير نشاطهم ببعض الوعود . فسمح لهم أولا بإصدار جريدة « العمل » وبعقد الاجتماعات العامة . ثم لما تحقق من خطر هذه الحركة على الاستعمار الفرنسى قرر القضاء عليها ، فألقى القبض على قادة الحركة وأبرز أعضائها فى ٢ سبتمبر ١٩٣٤ واعتقلهم ببرج القصيرة فى صحراء الجنوب التونسى ، وكان من بين هؤلاء الأساتذة الحبيب أبو رقيبة ويوسف الرويسى والمرحوم الحبيب أبو قطفة والهادى شاكر وصالح بن يوسف وغيرهم من أقطاب الحركة الوطنية فى تونس .

الاضطهاد والمقاومة :

وما كاد خبر اعتقال قادة الحزب ينتشر حتى عمت الاضطرابات كامل البلاد ، فأعلنت الاضرابات وتوالت الاصطدامات بين الشعب والقوات الفرنسية المسلحة ، وبخاصة فى بلدة المكنين وقصر هلال وطبربة والبرجين ونفطة ومنزل تميم .

فكانت هذه الاعتقالات بداية عهد اضطهاد عنيف لم يسبق له مثيل ، دام سنتين متواليتين بلا انقطاع . وكلما زاد تعسف السلطة الفرنسية اشتد رد الفعل من الشعب وازدادت مقاومته ، وكانت اعتقالات الرجال العاملين مستمرة طيلة هذه المدة بلا انقطاع . ورأت السلطة الفرنسية فى آخر الأمر أن سياستها ، المرتكزة على



استعمال القوة والعنف قد منيت بالفشل والخسران ، خصوصاً وقد اشتد الضغط على المقيم بيرطون من طرف هيئة الحزب التى كانت تعمل فى باريس تحت قيادة الدكتور سليمان بن سليمان ، بمساعدة أحزاب اليسار الفرنسية .

الحزب يستعيد نشاطه :

رات الحكومة الفرنسية أن تنهج منهجاً جديداً فى سياستها بتونس ، فعينت فى شهر أبريل ١٩٣٦ المقيم العام « جيون » ، الذى بادر باطلاق سراح المعتقلين وأباح الحريات العامة ، وكان انفراج الأزمة بعد ما قاست الحركة الوطنية من اضطهاد عنيف يعتبر انتصاراً عظيماً سجله الحزب لنفسه ، وباعثاً على سرعة إنتشار الوعى القوى من جديد . فتمكن الحزب من استكمال تنظيم صفوفه على أسس الديمقراطية بعد أن تعطل مدة سنتين ، فانتشرت الشعب الدستورية بسرعة كبيرة فى كامل أطراف القطر ، وتكونت شبيبة للحزب فى كل المراكز ، وكثرت جمعيات الكشافة ، وتأسست النقابات الوطنية الحرة ، حتى أصبح الشعب كله متكتلا فى تشكيلات الحزب

وفى هذه الأثناء تقلدت الجبهة الشعبية الحكم فى فرنسا ، فبعثت أملا كبيراً فى نفوس الشعب التونسى ، ورأى الحزب الجديد أن يحاول سلوك سياسة التفاهم مع فرنسا ، لما اشتهرت به أحزاب اليسار التى تتكون منها الحكومة الفرنسية من مناصرتها لمطالب الشعوب الواقعة تحت الاستعمار الفرنسى . فاوفد الحزب أمينه العام الزعيم الحبيب أبو رقيبة إلى باريس مرات عديدة خلال سنتى ١٩٣٦ -- ١٩٣٧ ، للتفاهم مع الحكومة الفرنسية والدوائر الرسمية ، وإقناعها بوجهة نظر الوطنيين من وجوب إرضاء رغبات الشعب التونسى .

وقد رأى الحزب فى ذلك الحين أن يسلك فى سياسته مناورة جديدة تقوم على المطالبة بإصلاحات مستعجلة ، كرحلة أولى فى سبيل تحقيق أهداف الحزب الأصلية التى ترمى إلى استقلال البلاد وسيادتها ، على أن يكون الوصول إلى هذه الاهداف فى مراحل ، وفى مقدمتها إحترام المعاهدات التى خرقتها فرنسا منذ فرض الحماية ، وتنفيذ ما التزمت به من السير بالشعب فى طريق الرقى ، وأعداده لتسيير شؤونه بنفسه . وهذا برنامج عملى غير متطرف ، كان من شأنه أن يفوز بتأييد أحرار فرنسا .



وقد قدم الحزب إلى حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مشروع مطالبه المستعجلة ، الذى يقوم على منح الشعب التونسى برلمانا وحكومة مسؤولة أمامه .

ولكن حكومة الجبهة الشعبية سلكت نفس السياسة التى كانت تسلكها الحكومات التى سبقتها على إختلاف ألوانها السياسية ، وهى سياسة بذل الوعود التى لا تنفذ ولا يقصد منها غير تخدير الشعب وكسب الوقت ، فبعثت الوزير فيينو إلى تونس . وبعد درس الحالة بها أذاع خطابا بالراديو ، أعلن فيه وجوب « إصلاح الإدارة التونسية وتشريك التونسيين فى إدارة شؤون بلادهم »

وبرغم هذا فان سياسة فرنسا لم يطرأ عليها أى تغيير ، إذ كانت خطة فرنسا الاستعمارية لا تتأثر أو تتغير بتغيير الحكومة المركزية أو باتجاه سياستها الداخلية ، بل إن وزارة الخارجية أقصت الوزير فيينو لأنه أظهر بعض العطف على الشعب التونسى .

وفى شهر يوليو سنة ١٩٣٧ عاد الزعيم عبد العزيز الثعالبى من الشرق فاستقبله الشعب بمهرجانات لم يسبق لها نظير فى تاريخ تونس ، إذ كان يعتبر أب الحركة الوطنية .

وفى هذه الأثناء قام العمال التونسيون بإضرابات عامة من أجل المطالبة بحقوقهم النقابية ، فقاومت السلطة الفرنسية حركة العمال مقاومة عنيفة ، تسببت عنها حوادث دامية ، أسفرت عن عشرات من القتلى ومآت من الجرحى ، فى مناجم المتلوى وأم العرايس والقليلة والجبل الأبيض والمتلين .

ولما رأى الحزب أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فى هذه المرة كما فشلت فى المرات السابقة ، وإن السلطة الفرنسية تنوى القضاء على الحركة الوطنية التى أصبحت خطراً يهدد نفوذها فى البلاد ، دعا الحزب إلى عقد مؤتمر فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٧ . وبعد استعراض الحالة اتخذ قرارات هامة ترمى إلى تنظيم خطة للمقاومة ومقابلة العنف بالعنف .

وكان من الواضح أن فرنسا قد صممت عزمها على القضاء على الحركات الوطنية ليس فى تونس فحسب ، بل فى جميع أقطار المغرب العربى . ولم يمض غير قليل حتى بدأت حركة الاضطهادات العنيفة فى كل من مراكش والجزائر .



فرأى الحزب أن يتضامن عند ذلك مع الحركة الوطنية فى مراكش والجزائر ، وقرر الإضراب العام فى نوفبر سنة ١٩٣٧ .

ومنذ ذلك التاريخ ابتدأت السلطة الفرنسية تتربص برجال الحزب العاملين ، وتنزل بهم أقسى أنواع الإضطهاد ، ومنعت الاجتماعات العامة ، فازداد هيجان الشعب ، ولم يرضخ الحزب لهذا المنع واستمر بعقد الاجتماعات وينظم المظاهرات الشعبية للاحتجاج على السلطة الفرنسية ، فاسفر ذلك عن اصدمات بين الشعب والقوات الفرنسية المسلحة منذ أوائل سنة ١٩٣٨ ، وسالت الدماء فى أماكن متعددة وخاصة فى بنزرت .

وإزاء هـذه الحال اجتمع المجلس الملى للحزب فى شهر مارس ، وحدد نهائيا موقفه من سياسة القمع التى انتهجتها فرنسا فى كافة أنحاء القطر ، وتوزع قادة الحزب لعقد الاجتماعات العامة وإعداد الشعب للصمود أمام هذه الموجة الاضطهادية .

فكانت السلطة الفرنسية تلقى عليهم القبض أثناء قيامهم بجولات دعائية. فاعتقلت فى ٤ إبريل الدكتور سليمان بن سليمان والأستاذ يوسف الرويسى ، بعد أن منعت اجتماعات أرادها عقدها فى وادى مليز . وعلى أثر ذلك قامت اضطرابات أفضت إلى الاصطدام بين الشعب والقوات المسلحة ، فمات العشرات وجرح المـآت من الوطنيين .

ثم اعتقل فى ٦ إبريل الأستاذة صالح بن يوسف والهادى نويرة ومحمود بورقيبة أثناء قيامهم بجولة دعائية فى منطقة الـكاف .

وهكذا قامت السلطات الفرنسية بحركة اعتقالات واسعة شملت جميع قادة الشعب ، ولم يبق منهم من لم يزج به فى أعماق السجون .

فـكان رد فعل الحزب عنيفاً ، إذ قرر سلسلة من المظاهرات لا تنقطع إلى أن ترجع السلطة الفرنسية عن غيها . وانتشرت الدعوة إلى مقاومتها بالعنف وإلى العصيان المدنى والعسكرى .

فقامت مظاهرات هائلة فى كامل أنحاء القطر التونسى يوم ٨ أبريل سنة ١٩٣٨ وتمت فى هدوء تام ، وقد ظهرت فيها قوة الحزب الجبارة ونظامه المتين وتـكتل الشعب حوله .



وإزاء هذه الحال قررت السلطة الفرنسية القضاء نهائياً على الحزب ، ولو أدى ذلك إلى أسوإ العواقب . وفى يوم ٩ أبريل — أثر اعتقال زعيم الشباب الأستاذ على البهلوان — تجمهر الناس أمام المحكمة ؛ لجاءت القوات المسلحة الفرنسية ، وأطلقت نيرانها على الجماهير ،فقتلت زهاء الخمسمائة ويبلغ عدد الجرحى عشرات المئين

ووقعت حوادث مماثلة فى بقية أنحاء القطر التونسى فى نفس اليوم . واعتقلت السلطة العسكرية بقية قادة الحركة ، وفى مقدمتهم الزعيم الأستاذ الحبيب أبورقيبة الذى ألقى عليه القبض وهو فى فراش المرض . وأعلنت الأحكام العرفية فى البلاد وصارت المحاكم العسكرية فى كل المدن تصدر أحكامها المستعجلة بالأشغال الشاقة والسجن الطويل الأمد ، وغصت السجون والمعتقلات بالوطنيين ، وانتشر الجيش الفرنسى فى البلاد ،يعيث فيها فساداً ، ويعذب الأهالى ويضطهدهم ويعتدى عليهم فى الشوارع وينتهك حرمات بيوتهم ، واستمر الاضطهاد والتعسف بصورة فظيعة لم يسبق لها نظير ، ودامت هذه الحال خمس سنوات ، ذاق فيها الشعب التونسى الأمرين بسبب البطش والطغيان الفرنسى .

الاضطهاد وحركة المقاومة :

كانت حوادث ٩ إبريل ١٩٣٨ التى دبرتها السلطة الفرنسية للقضاء على الحركة الوطنية فاتحة عهد من الاضطهادات والتعسف . وقد دام هذا العهد المظلم خمس سنوات متتالية ، دون أن يعترى الشعب فتور أو ملل ، بل استمر فى كفاحه بعزم ثابت وإيمان قوى ، وأخذ هذا الكفاح صبغة عنيفة لم تعرف من قبل . وكانت الحركة الوطنية تزداد نشاطاً وقوة كلما ازدادت السلطة الفرنسية تعسفاً وبطشاً .

وقد قرر الشعب أثر حوادث ٩ ابريل أن يقابل العنف بالعنف ، فدخلت الحركة فى طور جديد من المقاومة ، وقامت الاضطرابات والحوادث الدامية فى جميع أنحاء البلاد ، بالرغم من إعلان الأحكام العرفية ، واعتقال الألوف من الوطنيين بصورة مستمرة ، وبالرغم من أن الحزب لم يكن له فى ذلك الحين قيادة منظمة .



وبعد بضعة أشهر انتظمت الحركة الوطنية من جديد تحت قيادة الدكتور الحبيب ثامر ، وتشكلت شعب للحزب فى كافة المدن والقرى فى نظام سرى محكم ، وصارت هذه التشكيلات تعمل فى الخفاء وتنفذ التعليمات التى تتلقاها من القيادة الجديدة .

وكانت النشرات السرية التى يصدرها الحزب لإثارة الرأى العام وإذكاء الروح الوطنية فى الشعب ، تقوم مقام الصحف الوطنية المعطلة والاجتماعات العامة الممنوعة .

وكان الحزب ينظم من وقت لآخر مظاهرات فى الشوارع احتجاجاً على السلطة الفرنسية وتصرفاتها فى تونس . وأول مظاهرة قام بها الحزب فى ذلك العهد كانت فى ميناء تونس وشوارعها ، بمناسبة قدوم المقيم العام الفرنسى الجديد « إرك لابون » Erick Labonne فى شهر نوفمبر ١٩٣٨ ، واشهرت هذه المظاهرة بمشاركة عدد من السيدات اللائى ألق عليهن القبض مع عدد كبير من المتظاهرين .

ولما رأت الحكومة الفرنسية تحرج الحالة فى تونس ، وأنها بالرغم مما تستعمله من الشدة للقضاء على الحركة الوطنية لم تستطع القضاء عليها ، بل زادها الاضطهاد قوة وانتشاراً ، جنحت إلى تخفيف وطأة الاضطهاد ، فقررت إرسال لجنة تحقيق تتكون من نواب فى البرلمان الفرنسى ، برئاسة « المسيولا كروزلير » Lagrosilliére فكان وجود هذه اللجنة مناسبة لأن تتقدم إليها الوفود من كافة أنحاء القطر التونسى بعرائض تطالب فيها بإطلاق سراح الزعماء المعتقلين وإجابة مطالب الشعب وسمح المقيم الجديد بإصدار بعض الجرائد ذات الصبغة الوطنية نخص بالذكر منها جريدة « تونس الفتاة » وجريدة « تونس » .

وكانت الحرب العالمية الثانية على الأبواب ، وظهرت مطامع إيطاليا فى الاستيلاء على تونس . فقررت الحكومة الفرنسية فى شهر يناير سنة ١٩٣٩ إيفاد رئيسها دالادى Daladier إلى تونس لإظهار تمسك فرنسا بها . واغتنم الشعب هذه الفرصة ليظهر للعالم أنه غير راض عن تصرفات فرنسا فى بلاده ، وأنه يطالب باستقلاله ، وقام بمظاهرات رائعة ، وخاصة فى بنزرت وباردو وتونس



وصفاقس وفى كل مكان حل به الرئيس الفرنسى . وقد اعتقلت السلطة أثناء هذه المظاهرات المئات من الوطنيين وحكمت عليهم أحكاماً قاسية .

وزيادة على ذلك فإن احتجاج الشعب على السلطة الفرنسية كان يتجلى فى ما كان يحدثه من أعمال الإرهاب والتخريب التى كلفت الإدارة خسائر فادحة . وقد تكاثرت الحرائق فى المصالح الفرنسية ومصالح الجيش الفرنسى وحقول المعمرين ، وكانت وسائل المواصلات تقطع فى سائر أنحاء القطر التونسى وخاصة الخط الحديدى وأعمدة التليفون وأسلاكه . ولم يوقف تيار هذه الحركة ما كانت تصدره المحاكم الفرنسية العسكرية من أحكام بالإعدام على كل من يتهم بالقيام بعمل من هذا النوع .

واشتدت هذه الحركة مدة الحرب الأخيرة بالرغم مما اتخذته السلطة الفرنسية من الاحتياطات . ومن جملة ما عمدت إليه من الوسائل أن فرضت على السكان حراسة أعمدة التليفون فى جميع أنحاء القطر ، وجعلت كل فرد مسؤولا على عشرة أعمدة .

وقد تحرج الموقف مدة الحرب العالمية الثانية ، وظهرت حركات العصيان بين الجيوش التونسية التى جندتها فرنسا بالقوة القاهرة ، وقد اضطرت السلطة الفرنسية إلى استعمال الحيلة تارة والقوة تارة أخرى لحملهم على ركوب البواخر التى كانت تنقلهم إلى ميادين القتال فى فرنسا وبلجيكا . وقد انتشرت حركة العصيان بين الجنود التونسيين الذين كانوا يرابطون فى تونس نفسها وخاصة بمدينة القيروان ومدينة قابس . وقضت السلطة الفرنسية على هذه الحركات بكل شدة ، وجردت كل الجنود التونسيين من الأسلحة طول مدة الحرب .

وبلغ الاضطهاد الفرنسى مدة الحرب أشده ، فكانت المحاكم العسكرية تصدر أحكامها بصورة مستمرة على الوطنيين ، حتى امتلأت السجون والمعتقلات فى تونس والجزائر بألوف من الوطنيين التونسيين .

الهدنة بين فرنسا والمحور :

ولما أعلنت الهدنة بين فرنسا والمحور رأى قادة الحزب الدستورى أن يقوموا

بحركة واسعة للمطالبة بالاستقلال لتونس وبقية أقطار المغرب العربى . وكانت وضعية فرنسا الجديدة الناتجة من احتلال جيوش المحور لها تجعلها عاجزة عن القيام بتهديدانها نحو تونس ، وحمايتها من كل اعتداء . ورأى الوطنيون أن الوقت قد حان لأن يعلنوا بطلان الحماية وأن ينادوا باستقلال تونس ، وفى ٢٠ يونيو سنة ١٩٤١ تقدم وفد برئاسة الدكتور الحبيب ثامر بعريضة إلى البلاط يطالب فيها حكومة الباى بإعلان سقوط الحماية وإطلاق سراح الزعماء المعتقلين فى فرنسا ، كما تقدمت وفود أخرى بعرائض فى نفس المعنى إلى السلطات التونسية المحلية .

ولكن السلطة الفرنسية اعتقلت هذا الوفد قبل أن يحظى بمقابلة الباى ، كما اعتقلت أعضاء الوفود الأخرى وزجت بهم فى السجون . ثم أطلق سبيلهم بعد بضعة أسابيع بتدخل من الباى نفسه .

وعلى إثر ذلك كثرت أعمال التخريب والاضطرابات والحوادث الدامية والثورات المحلية ، وكان أبرزها حوادث قصر هلال وثورة دقاش ؛ مما أدى إلى اعتقال مئات من الوطنيين .

وكان الزعماء الذين اعتقلوا على أثر حوادث ٩ إبريل ١٩٣٨ وفى مقدمتهم الزعيم الحبيب بورقيبة ، لا يزالون معتقلين فى سجن « سان نيكولا » بمدينة مرسيليا . وقد ساءت حالتهم من الجوع والعذاب إلى أن أشرف بعضهم على الهلاك ، ولم تتجاسر السلطة الفرنسية على محاكمتهم خشية وقوع اضطرابات خطيرة فى تونس . وإزاء ضغط الرأى العام التونسى واستمرار الحوادث ، عملت على تحسين حالتهم المادية ، ثم أطلقت سراح ١٢ منهم ونقلتهم إلى قرية « تريتس » بقرب مدينة « أكيس انبروفنس » ، حيث أقاموا هناك إقامة جبرية .

وبعد فترة من التردد رجعت السلطة الفرنسية إلى سياسة القمع ، واعتقلت فى ١٩ يناير سنة ١٩٤١ الدكتور الحبيب ثامر وزملاءه أعضاء الديوان السياسى للحزب الذين أفلتوا من الاضطهادات التى نالت كثيراً من إخوانهم المشاركين لهم فى هذا الكفاح المنيف منذ سنة ١٩٣٨

ولكن الحركة الوطنية لم تقف أمام هذه الصدمة ، وتكونت دواوين سياسية أخرى تولت زمام الحركة ، وكلما اعتقلت السلطة الفرنسية جماعة قامت مكانها أخرى فى قيادة الحركة ، وهكذا لم تنقطع حركة المقاومة ولا حوادث التخريب



جهود جلالة المنصف باى :

تميز جانب الحركة الوطنية بجلوس جلالة محمد المنصف على عرش تونس فى ١٩ يونيو سنة ١٩٤٢ . وكان معروفاً بمواقفه الوطنية السابقة ، ومناصرته للحزب الحر الدستورى الذى كان عضوا رسمياً فيه منذ عهد شبابه سنة ١٩٢٢ . فعمل هذا الملك على تقوية الروح الوطنية بمواقفه الخالدة . وقد أراد أن يدافع عن كرامة عرشه وحقوق شعبه ، فقدم عريضة إلى رئيس حكومة « فيشى » فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٢ ، طالب فيها باحترام السيادة التونسية وإرضاء رغبات الشعب . وكانت هذه العريضة لا تختلف فى بنودها الستة عشر عما كان يطالب به الحزب ، قبل اعتقال زعمائه سنة ١٩٣٨ ، فتوترت العلاقات بين جلالته وبين ممثل فرنسا بسبب ذلك ، ولكن الأزمة انفرجت بينهما بعد أن وعدت الحكومة الفرنسية ملك تونس بإنجاز مطالبه . غير أن السلطات الفرنسية بدأت منذ ذلك الحين تضمر الشر لجلالته ، وتتحين الفرص للتخلص منه .

عودة الحزب إلى الكفاح العلنى :

فى اليوم التاسع من شهر نوفمبر سنة ١٩٤٢ نزلت جيوش المحور فى تونس بمساعدة السلطة الفرنسية نفسها . وكانت السجون مكتظة بالوطنيين ، فرأى هؤلاء أن الوقت مناسب لأن يعودوا إلى نشاطهم ، ويأخذوا بزمام الحركة من جديد فى تلك الظروف الحرجة التى تجتازها البلاد . وحاول المعتقلون منهم الخروج من السجن بالقوة ، بعد أن علموا أن السلطة الفرنسية بصدد تدبير مؤامرة لنقلهم إلى ما وراء خطوط القتال ، فقاموا بثورة داخل السجن وتمكنوا من فتح أبوابه ، إلا أن الجنود المرابطين أمام باب السجن حالت بينهم وبين ذلك ، بعد أن قتل منهم أربعة وجرح الكثيرون . وكانت هذه الحادثة السبب الرئيسى فى إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين فى كافة سجون تونس فى غرة ديسمبر سنة ١٩٤٢

واستأنف هؤلاء كفاحهم ، وانتظم الحزب من جديد بجميع تشكيلاته ، وانتشرت شعبه فى المدن والقرى والمداشر ، وأنشأوا منظمة للشباب التونسى

تضم الآلاف من الشبان الذين أنشئت لهم معسكرات للتدريب . وقد نظم الحزب دعاية واسعة لنشر الوعى القومى وتوجيه الرأى العام ، بما كان يقوم به رجاله من جولات فى كافة أنحاء القطر ، وما يعقدونه من اجتماعات عامــة . وكان الحزب يصدر جريدة يومية تحت عنوان « أفريقيا الفتاة » .

وقد ساد هذا العهد جو من الحرية لم تعرف تونس له نظير ، وكانت روح التضامن قوية بين جميع الناس ، وتكونت جمعيات الإسعاف التى تولت مساعدة المنكوبين من جراء الحرب ، وتأسس تحت إشراف الحزب لجان تابعة لجمعية الهلال الأحمر فى كل مكان ، وتطوع شباب الحزب لمساعدة السلطة التونسية فى تنظيم التموين وحفظ الأمن وأعمــال الإسعاف . وكان النزاع قائماً بين هؤلاء وبين الشباب الفرنسى من جماعات (S. O. L) الذين كلفتهم الإدارة الفرنسية بالقيام بأعباء هذه المهمات ، إلا أن الشباب التونسى لم يترك لهم المجال ، حتى أدى الأمر فى كثير من الأحيان إلى الاصطدامات بين الفريقين وإلى سفك الدماء .

وفى ذلك العهد حاول جلالة المنصف باى أن يسترد السلطة التى سلبتها فرنسا من الحكومة التونسية ، فبدأ بتكوين وزارة انتقالية اختار أفرادها بنفسه ، كخطوة أولى لتحقيق رغبات الشعب فى تسلم مقاليد حكمه وإعلان استقلاله . إلا أن تطورات الحرب فى تونس حالت دون انجاز هذا البرنامج ، بعد أن احتلت القوات الحليفة البلاد التونسية .

وفى تلك الظروف الحرجة التى كانت تجتازها البلاد استطاع جلالة محمد المنصف بمهارة كبيرة أن يشرف على تسيير شؤون البلاد ، وقد لزم الحياد التام بين القوات المتحاربة فى بلاده ، بالرغم من جميع المحاولات التى كانت تقوم بها سلطات المحور والسلطة الفرنسية المتعاونة معها ، لحمله على العدول عن هذه الخطة . أما رجال الحزب الدستورى فإنهم عملوا على تنظيم الحزب تنظيما محكما حتى جعلوا منه قوة تستطيع أن تفرض إرادتها ، وأن تسترجم حقوق تونس رغم كل الصعوبات .

وكان الملك والحزب يطالبان بإطــلاق سراح الزعيم الحبيب بورقيبة وبقية الزعماء المعتقلين فى فرنسا ، وإرجاعهم إلى تونس .

وأرادت سلطة المحوران تستغل هذا الأمر لتقوية مركزها فى تونس ، فقامت

بتحرير الزعماء التونسيين من سجون فرنسا ونقلتهم إلى روما . فنزلوا ضيوفا على الحكومة الإيطالية ، وذلك فى ٩ يناير ١٩٤٣ . وقد حاولت إيطاليا من جهتها الدخول فى مفاوضات سياسية مع الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقيبه ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل أمام الموقف الوطنى الصلب الذى وقفه الأستاذ أبو رقيبة من المفاوض الإيطالى ، ذلك الموقف الذى كان سبباً فى تأخير إرجاعه إلى تونس ، ولم يسمح له بمغادرة روما إلا تحت إلحاح جلالة الملك المنصف ، وضغط الشعب التونسى المتظاهر أمام المفوضية الإيطاليه . فوقع أرجاعه هو وبقية زملائه من قادة الحركة فى ٨ إبريل ١٩٤٣

الحركة الوطنية فى أوروبا :

أما قادة الحركة الذين كانوا فى معتقلات تونس واستأنفوا نشاطهم أيام احتلال المحور ، فقد كان بعضهم — وهم الدكتور الحبيب ثامر والأساتذة الطيب سليم والرشيد إدريس وحسين التريكى والمرحوم الهادى السعيدى — يرون وجوب الهجرة إلى أوروبا ، وكان على اتفاق معهم فى الرأى الأستاذ يوسف الرويسى والمرحوم الأستاذ الحبيب أبو قطفه [1] اللذان كانا معتقلين فى سجون فرنسا . وكان هؤلاء يرون ضرورة العمل خارج البلاد ، ووجوب انتهاز الفرصة لخرق النطاق الحديدى المضروب حول تونس وبقية بلاد المغرب . وقد اقتحموا أشد الصعوبات فى تلك الظروف الحرجة للوصول إلى أوروبا ، وحملوا رأية الكفاح الوطنى خارج البلاد ، وكتبوا صفحة من الجهاد جديدة فى الدعاية لقضية تونس خاصة والمغرب عامة لدى مختلف الأوساط الأوروبية . وقد ضموا جهودهم إلى جهود زعماء العرب المهاجرين وتعاونوا معهم ، وأنشأوا مكتباً ببرلين سمى « مكتب المغرب العربى » ، وآخر بباريس للدعاية لقضية بلادهم ، وأصدروا صحيفة باللغة الألمانية والعربية فى برلين تحت عنوان « المغرب العربى » .

---

(١) توفى الأستاذ حبيب أبو قطفة فى ٥ مايو سنة ١٩٤٣ أثناء قصف الباخرة التى كانت تقله بين تونس وصقلية ، ودفن فى مدينة ترابانى فى جزيرة صقلية ، فكانت خسارة تونس فيه كبيرة ورزؤها بفقده عظيما ، فقد كان رحمه الله بطلا فى الكفاح لا يجارى ومثالا فى التضحية والإخلاص .



وقد رأوا أن يصرفوا عنايتهم للاهتمام بالجالية المغربية المقيمة بفرنسا وأوربا ، وكان عددها يفوق المائتى ألف . فعملوا على بث الدعاية الوطنية بين صفوفها وإيقاظ شعورها الوطنى ، وكان أكثرهم مسخرين للعمل فى المصانع وفى أعمال التحصينات على شاطىء المحيط الأطلسى ، وهم يعيشون تحت شروط خاصة ويعاملون معاملة شاذة ، من قبل المؤسسات الفرنسية التابعة لحكومة فيشى . وكان لزاماً على من تولى حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم أن ينتشلوهم من هذه الحالة ، وأن يوجدوا لهم مؤسسة تدير شؤونهم وترعى مصالحهم ، على غرار المؤسسات التى كانت من نوعها لبقية العمال .

وكان لهذه الحركة التى قام بها رجال الحزب فى أوربا أثرها فى الدعاية لقضية المغرب حتى فى البلاد العربية الشرقية ؛ إذ اقتضت ظروف الحرب الثانية وجود عدد كبير من رجالات العرب وشبابهم فى أوربا ، وكانوا يجهلون كل شىء عما يجرى داخل بلاد المغرب .

بعد احتلال قوات الحلفاء لتونس :

ولم يمض غير قليل حتى احتلت جيوش الحلفاء تونس فى ٨ مايو سنة ١٩٤٣ . فدخلت الجيوش الفرنسية تونس تحت حماية جيوش الحلفاء ، وأرادت أن تغتنم الفرصة للقضاء على الحركة الوطنية فى تلك الفترة الاولى التى سادت فيها الفوضى ، وأول ما بادرت إليه هو خلع ملك البلاد جلالة محمد المنصف ، بدعوى التعاون مع المحور ، يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٣ ، ونفته إلى بلدة الأغوات فى جنوب الجزائر . وقد قام الجيش الفرنسى والسلطة الفرنسية فى كل أنحاء القطر بحركة قمع إجماعى ؛ فأصدرت أوامرها بإعدام المئين من الأفراد ، فأعدموا رمياً بالرصاص بدون محاكمة ، ونسفت القرى الآمنة بسكانها ، وألقى بالمئات من الوطنيين فى غياهب السجون . كل ذلك لا نزال الرعب فى قلوب الشعب والقضاء على الحركة الوطنية .

ولكن الشعب أمام هذه الموجة من الاضطهاد المنيف صمد فى مقاومته ، حتى أدى به الأمر إلى القيام بثورات مسلحة ، خاصة بناحية دوز وناحية رأس الجبل . أما زعماء الحركة الوطنية أنفسهم فقد أفلتوا من هذا الاضطهاد ؛ ولكنهم



الوا تحت رحمة السلطة الفرنسية التي ضيقت عليهم الخناق ووضعتهم تحت رقابة شديدة ، وكانت الأحكام العرفية مسلطة على البلاد . وبالرغم من هذا فإنهم عملوا على جمع شتات الشعب حول الحزب ، مقاومين تيار اليأس ومحافظين على الوعي القوى الذي كان قد زرعه الحزب بجهود جبارة في السنوات الأخيرة .

وبعد أن انتظم الحزب في الخفاء بجميع تشكيلاته القديمة ، عقد قادة الرأى في تونس مؤتمراً في شهر فبراير سنة ١٩٤٥ ، واتفقوا على تقديم عريضة للحكومة الفرنسية تتضمن المطالبة بالاستقلال الذاتي للبلاد التونسية .

ولكن السلطة الفرنسية لم تغير موقفها بل شددت الخناق على الحزب ، واستمرت في اتباع سياسة الضغط والاضطهاد . وفرضت على الزعيم الحبيب أبو رقيبة إقامة جبرية بالعاصمة . وكانت تقصد من ذلك منعه من القيام برحلات داخل القطر التونسي لنشر دعاية الحزب .

وإزاء هذه الحالة ، وبعد أن يئس قادة الحركة من الوصول إلى حل للقضية التونسية مع فرنسا ، اتجهت أنظارهم إلى الخارج ، وخاصة إلى الشرق العربي ، ورأوا وجوب خرق النطاق الحديدي المضروب على تونس ، حتى يرفعوا صوتها عالياً بالمطالبة بحقوقها أمام الضمير العالمي . وفي ذلك الحين كان بروتوكول الإسكندرية قد تم توقيعه ، وظهرت للوجود جامعة الدول العربية ، فأوفدوا الأستاذ الحبيب أبو رقيبة إلى مصر ، فغادر تونس في ٢٦ مارس سنة ١٩٤٥ واجتاز حدودها خفية ، وبعد سفرة طويلة مملوءة بالأخطار والمتاعب وصل القاهرة في يوم ٢٦ إبريل ١٩٤٥

وبعد مغادرة الزعيم الحبيب أبو رقيبة لتونس ، خلفه في قيادة الحركة الأستاذ صالح بن يوسف أمين الحزب العام مع بقية أعضاء الديوان السياسي ، وهم الأساتذة : المنجي سليم والهادي نويرة وعلى البلهوان والدكتور سليمان . فواصل الديوان السياسي عمله في إحكام تنظيم الحزب ، وتقوية دعايته بين طبقات الشعب ، بالرغم من كل العراقيل التي كانت تضعها السلطة الفرنسية في طريقه . فازدادت الحركة قوة وانتشاراً

أما السلطة الفرنسية فقد استمرت في سياستها دون أن تلتفت إلى هذه الوضعية الجديدة التي أصبحت تهدد نفوذها ، وحاولت في مناسبات عديدة أحداث الاضطرابات للبطش بالشعب والقضاء على حزبه . ومن هذه الحوادث

حادثة « الطابور » التي دارت رحاها في شهر أغسطس ١٩٤٥ ، وقد أطلقت أيدي جيش الطابور في شوارع تونس ، فهجم على السكان وقتل منهم الكثيرين . وتكررت حوادث من هذا النوع قام بها الجيش الفرنسي في سائر أنحاء القطر التونسي في سنتي ١٩٤٤ — ١٩٤٥ ، كانت أفظعها كارثة بلدة زرمدين في شهر يوليو ١٩٤٦ ، حيث سلط الفرنسيون قوات الدرك على سكان القرية ، فعاثوا فيها فساداً وهدموا الدور وأتلفوا ما بها وهتكوا الأعراض .

وإزاء هذه الاعتداءات الشنيعة نظم الشعب حركة مقاومة ، بجانب حركة الحزب الحر الدستوري . فتكونت جمعيات سرية كثيرة توزع النشريات السرية ، وتدعو إلى المقاومة العنيفة .

وقد زاد الحركة الوطنية قوة تضامن قادة اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري مع قادة الديوان السياسي للحزب في ميدان الكفاح الوطني ، واتحادهم في جبهة وطنية واحدة ، وكذلك دخول عناصر جديدة لها مكانتها في الأوساط التونسية وفي مقدمتها علماء جامعة الزيتونة نخص بالذكر منهم الأستاذ الشاذلي بن القاضي والأستاذ الفاضل بن عاشور .

وفي شهر أغسطس ١٩٤٦ رأى قادة الشعب أن يعيدوا النظر في موقفهم على ضوء ما طرأ على قضيتهم من عوامل جديدة جعلتها معروفة في الرأي العالمي ، فعقدوا مؤتمراً عاماً في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، حضره ممثلون عن الحزب الدستوري الجديد والقديم ، ونقابات العمال ، وأساتذة جامعة الزيتونة ، واتحاد الموظفين ، واتحاد التجار وأرباب الصناعات ، وجمعية الفلاحين ، وجمعية الأطباء والصيادلة وجمعية المحامين التونسيين ، وجمعية المعلمين ، كما حضره الوزراء السابقون في عهد جلالة المنصف باي ، وبعض أعضاء المجلس الكبير ، وكان عدد الحاضرين يفوق السبعمائة . فوافق المؤتمرون بالإجماع على ميثاق وطني[1] أعلنوا فيه بطلان الحماية الفرنسية وطالبوا بالاستقلال التام والانضمام إلى جامعة الدول العربية . وقبل انفضاض المؤتمرين هاجمت القوات الفرنسية مكان الاجتماع وألقت القبض على أربعين من الحاضرين . فعم البلاد جو من الاضطرابات الخطيرة ،

(١) انظر نص الميثاق في ملاحق هذا الكتاب .



الاحتفال بذكرى تأسيس جامعة الدول العربية

وقد ظهر إلى الشمال الأستاذ صالح بن يوسف سكرتير الحزب الحر الدستوري التونسي
وإلى جانبه المرحوم الشيخ العروسي الحداد رئيس المؤتمر الوطني



طائفة من شباب الحزب يحملون الأعلام العربية



وقامت المظاهرات واضرب الناس عن أعمالهم ، واحتجبت جميع الصحف العربية كما احتج العالم العربي على هذا التصرف ، وردد صدى هذه الحادثة الرأى العام العالمي . وخشيت السلطة الفرنسية اندلاع الثورة فى البلاد ، فأطلقت سبيل المعتقلين بعد أن قضوا شهراً فى السجن .

وأمام إجماع الشعب على المطالبة باستقلال البلاد ، رأت السلطة الفرنسية أن تتخذ موقفا جديداً ، وأن تدخل إصلاحات على البلاد فأعلن المقيم العام الفرنسى الجنرال ماست فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٦ برنامج إصلاحاته[1] . وكانت إصلاحات صورية لاتغير شيئاً فى جوهر الحماية ، ورأى الشعب أن هذه الإصلاحات لا تحقق المطالب التى قررها المؤتمر ، فرفضها رفضاً باتا وأعلن سخطه واحتجاجه عليها .

وقد كثرت فى ذلك العهد الاتصالات بين المقيم الفرنسى وقادة الشعب للتفاهم معهم وإقناعهم بقبول مشروع الاتحاد الفرنسى ، ولكنهم رفضوا التفاهم مع الحكومة الفرنسية على غير أساس إعطاء الاستقلال التام لتونس . وقد كانوا أعلنوا من قبل احتجاجهم على مشروع الاتحاد الفرنسى، لما أدرج فى دستور فرنسا الجديد ، وأيدهم فى هذا الاحتجاج الباى نفسه .

وكان من أبرز مظاهر الحركة الوطنية فى هذا العهد الاحتفالات الشعبية الرائعة التى أقامها الحزب يوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٧ ، بكافة المدن والقرى ، أحياء للذكرى الثانية لتأسيس جامعة الدول العربية . وكانت هذه الاحتفالات عبارة عن استفتاء عام قام به الشعب التونسى ليبين لفرنسا ، أن انظاره متجهة إلى جامعة الدول العربية ، لا إلى المشاركة فى الاتحاد الفرنسى .

والمظهر الثانى لنشاط الحزب إعلانه الحداد والقيام بإضراب يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ ، وهو يوم الذكرى السادسة والستين للاعتداء الفرنسى على تونس بفرض الحماية الفرنسية ، وكذلك إعلانه الإضراب العام يوم ١٤ مايو سنة ١٩٤٧

---

(١) أهم ما تضمنته هذه الاصلاحات هو إحداث مجلس وزراء يتكون من ست وزراء تونسيين وست وزراء فرنسيين، ورفع عدد المجالس البلدية المنتخبة ، والغاء المراقبات الاهلية ، والحد من اختصاص المراقبين المدنيين .

إحتجاجاً على خلع جلالة محمد المنصف باى ، وهو اليوم الذى إعتدى فيه الفرنسيون على عرش تونس .

وقد رأت فرنسا فى أغسطس ١٩٤٧ أن تنفذ برنامج الاصلاحات التى أعلنت عنه فى سبتمبر ١٩٤٨ ، وهى تريد من وراء ذلك أن توهم الرأى العام العالمى أنها تعمل لإجابة رغبات الشعوب الواقعة تحت سيطرتها . غيرأن هذه الاصلاحات لم تغير شيئاً فى جوهر الوضعية التونسية ، بل رجعت بالقضية إلى الوراء ، وقد أجمع الشعب على رفضها ، وفى مقدمته قادة الحزب الحر الدستورى الذين صمموا على رفض أى مشروع تتقدم به فرنسا لا يكون مبنياً على أساس الاستقلال التام للبلاد .

أما جلالة المنصف ملك تونس الشرعي فقد نقل من جنوب الجزائر إلى شمالها بمدينة « تينيس » ، ومن هناك إلى مدينة « بو » بجنوب فرنسا فى شهر أكتوبر ١٩٤٥ حيث يقيم اليوم ، ولا يزال الشعب يطالب برجوعه إلى العرش .

وقد أصبح جلالته بفضل مواقفه الخالدة فى منفاه رمز الجهاد الوطنى ، وهو يؤيد الحركة الوطنية فى الداخل والخارج وينفخ فيها من روحه القوية .

حركة العمال فى تونس :

أصبحت حركة العمال فى تونس من العناصر الأساسية فى كفاح الشعب التونسى ضد الاستعمار الفرنسى . وقد نشأت هذه الحركة عقب الحرب العالمية الأولى . وكان العمال فى تونس فى ذلك العهد منضمين إلى جامعة النقابات الفرنسية (C. G. T.) ، وبالرغم من نزعتها اليسارية فإن اتجاه هذه الهيئة كان اتجاهاً استعمارياً . فرأى العمال التونسيون أن يكونوا نقابات وطنية ، وقام الزعيم النقابى الدكتور محمد على القابسى سنة ١٩٢٤ بانشاء نقابات للعمال التونسيين ، منفصلة عن جامعة النقابات الفرنسية . ولكن هذه المنظمة الفتية لاقت مقاومة عنيفة من السلطة ومن المنظمة الفرنسية ، وانتهى الأمر بحلها ، ونفى زعيمها إلى الشرق مع جماعة من قادة هذه الحركة فى أواخر سنة ١٩٢٥ ، ولكن فكرته أثمرت وترعرعت ، فلما عادت الحريات العامة إلى تونس سنة ١٩٣٧ ، قامت من جديد حركة نقابية وطنية ، مستقلة عن جامعة النقابات الفرنسية ، ولكن السلطة الفرنسية قضت



عليها فى نفس الوقت الذى قضت فيه على الحركة الوطنية أثر حوادث ٩ إبريل سنة ١٩٣٨

وفي سنة ١٩٤٤ سمحت السلطة الفرنسية بتأسيس نقابات تونسية حرة ، فانتشرت هذه الحركة الفتية بسرعة كبيرة ، وبفضل مجهودات زعيمها فرحات حشاد أنظم إليها كافة العمال التونسيين ، ويبلغ عدد المنخرطين فيها مائة وخمسين ألفاً وهم يكونون اليوم قوة كبيرة تحسب لها السلطة الفرنسية حسابها . وقد ظهرت هذه الحركة العمالية فى مظهر حركة وطنية تؤيد الحزب الدستورى فى مطالبته بالاستقلال . ولهذا رأت السلطة الفرنسيه أن تقضى عليها ، واستعملت ما فى وسعها من نفوذ ومناورات حتى لا تعترف بوجودها هيئة الاتحاد العالمى للعمال (F، S، M) . وقد قامت فى المدة الأخيرة باضراب عام دفاعا عن الحقوق النقابية ، وتم هذا الإضراب فى كامل القطر ، وتعطلت جميع مصالح الحكومة وطرق المواصلات . فأرادت السلطة الفرنسية أن تغتنم الفرصة للقضاء عليها من أساسها ، فدبرت لها مؤامرة بمساعدة الجيش الفرنسى ، وبينما كان العمال المضربون فى محطة قطار صفاقس يحافظون على تنفيذ الإضراب ، هاجمتهم القوات المسلحة بدون سابق انذار وأطلقت عليهم الرصاص ، فمات منهم ٣٠ وجرح ١٥٠ ، واعتقلت السلطة الفرنسية عقب ذلك مئات من العمال وأودعتهم السجن ، وقد تظاهر الشعب التونسى بأسره احتجاجاً على هذا الاعتداء الدامى ، وقدم أعضاء بلدية صفاقس استقالتهم وحملوا السلطة الفرنسية مسؤولية هذه الحوادث . ولكن السلطة الفرنسية مع ذلك قدمت زعماء الحركة النقابية إلى المحكمة الفرنسية ، فأصدرت عليهم فى ٢٠ يناير ١٩٤٨ أحكاماً قاسية .

وبالرغم من هذا كله فلم تستطع السلطة الفرنسية القضاء على الحركة العمالية فى تونس .

الحركة الوطنية في المشرق :

كان الشرق العربى لا يعرف عن القضية التونسية إلا القليل ، بسبب النطاق الحديدى الذى ضربته فرنسا لمنع تسرب الأخبار عن هذه البلاد التى تعيش فى



عزلة جعلتها أشبه ما تكون ببلاد السوفيات .

وفى أواخر الحرب العالمية الأخيرة استطاع الزعيم الأستاذ الحبيب أبو رقيبة خرق هذا النطاق ، وبمجرد وصوله إلى القاهرة بذل نشاطاً كبيراً للتعريف بقضية تونس ، وقد تجلى ذلك فى اتصالاته بدوائر جامعة الدول العربية والهيئات السياسية والعربية ، وفيما كان ينشره من فصول فى شرح القضية التونسية ، وما يقدمه من مذكرات ، وفيما تنشره له الصحافة من تصريحات .

وقد عزز جهاده فى الشرق العربى إخوانه الذين كانوا لاجئين فى أوروبا مدة الحرب ، ثم تمكنوا من الالتحاق به فى القاهرة فى شهر يونيو ١٩٤٥ . فانتظم العمل وتوحدت الجهود وتأسس مكتب للدعاية لقضية تونس فى القاهرة تحت اسم « مكتب الحزب الحر الدستورى التونسى » . وبدأ بإصدار نشرة دورية باللغة العربية تغذى الصحافة العربية فى أقطار الشرق بأحداث الأخبار عن تونس ، وتشرح قضيتها للرأى العام العربى ، وأخرى باللغة الفرنسية لتغذية شركات الأخبار والأوساط الأجنبية .

وفى يوليو ١٩٤٦ وصل إلى دمشق قادماً من أوروبا الأستاذ يوسف الرويسى ، فبدأ نشاطه لقضية تونس وبقية القضايا المغربية ، بما كان يقوم به من محاضرات فى النوادى القومية واتصالات بالدوائر الرسمية ، وما كان ينشره من مقالات فى الصحف .

وقد قامت هذه الحركة بمهمتها فى ربط الصلة من جديد بين الأقطار الشرقية وتونس ، التى يعمل الاستعمار الفرنسى جاهداً على فصلها عن شقيقاتها فى الشرق العربى ، وقد أخذ العالم العربى فى المشرق يهتم بما يجرى خلف الستار الحديدى المضروب حول هذه البلاد .

وكان الغرض من هذه الحركة هو إخراج قضية تونس من المحيط المصطنع الذى وضعتها فيه فرنسا إلى محيطها الطبيعى ، كجزء من القضية العربية العامة .

وبعد أن اتسعت الحركة فى الشرق ، سافر الزعيم الحبيب أبو رقيبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى شهر ديسمبر ١٩٤٦ ، للاتصال بالهيئات الرسمية والوفود الدولية فى هيئة الأمم المتحدة ، تمهيداً لعرض قضية تونس على هذه الهيئة.



في مكتب المغرب العربي

سمو الأمير عبد الكريم بطل المغرب وإلى يمينه سماحة المفتي الأكبر والأستاذ الحبيب أبو رقيبة
وإلى شماله دولة رياض الصلح ودولة جميل مردم بك ومعالي عبد الرحمن عزام باشا



وكان بجانب مكتب تونس مكاتب تمثل حركة الجزائر وحركة مراكش وتقوم بنفس العمل الذى كان يقوم به مكتب تونس .

ولما كانت الحركات الوطنية فى أقطار المغرب الثلاثة تعمل لتحقيق هدف واحد ، وتكافح عدواً واحداً ، فقد قررت عقد مؤتمر فى ١٧ فبراير ١٩٤٧ ، وقد اجتمع المؤتمر ، وانتهى بتقرير استقلال أقطار المغرب ووحدتها وجلاء القوات الأجنبية عنها ، ورفض مشروع الاتحاد الفرنسى والانضمام إلى جامعة الدول العربية ، تمهيداً للوحدة العربية الكاملة . كما قرر توحيد مكاتب الحركات الوطنية فى القاهرة وإنشاء مكتب موحد تحت اسم « مكتب المغرب العربى » .

فلاقى هذا المكتب تأييداً كبيراً من كافة الهيئات والأحزاب فى الشرق العربى ، وكان لهذا العمل التوحيدى أثره فى نشاط الدعاية لقضية المغرب .

وقد ضاعف هذا النشاط خروج البطل العربى سمو الأمير عبد الكريم الخطابى من الأسر الفرنسى ، ونزوله فى القاهرة ضيفاً على ~~جلالة الفاروق المنعم~~ .

وقد خطت الحركة الوطنية فى المغرب خطوة أخرى جريئة ، وذلك بتكوين لجنة تحرير المغرب العربى من ممثلين عن الأحزاب القومية فى تونس والجزائر ومراكش ، تحت رئاسة سمو الأمير عبد الكريم الخطابى .

خاتمـــــة

أجملنا فى الفصول السابقة تاريخ تونس فى القديم والحديث ، وقد حاولنا أن نرسم للقارئ صورة واضحة المعالم عن هذا القطر العربى كما يبدو من خلال عصوره التاريخية ، معتمدين على أوثق المصادر وأدق الإحصاءات دون أن نغفل عن التنبيه إلى ما فى بعض المصادر الأجنبية من محاولة تكييف تاريخ هذه البلاد — وبخاصة فى العصر الحديث — تكييفاً يلائم أغراض المستعمرين ويخفى الأهداف الحقيقية التى يرمون إليها من وراء استعمارهم .

وقد اقتصرنا فى عصور تونس التاريخية على النواحى البارزة فى حياتها ، وهى النواحى التى من شأنها أن تعطى للقارئ صورة واضحة من حياة هذه البلاد وحضارتها وعلاقاتها بغيرها من الدول ، وعنينا بصفة خاصة بالعصر الحديث ، لأن تونس دخلت فيه فى عهد سرعان ما انقلب إلى عهد استعمار أجنبى تحت ستار الحماية الفرنسية . ولا محيص لمن يريد أن يتكهن بمستقبل هذه البلاد عن أن يحيط بعهدها الحاضر ، وبالسياسة الفرنسية المتبعة فيها وبالتيارات الاستعمارية التى تسيرها فى جميع النواحى .

وقد لاحظ القارئ أن هناك نقطتى تحول فى تاريخ تونس الحديث : أولاهما ناتجة عن معاهدتى «باردو» و«المرسى» اللتين سلبتا البلاد استقلالها وفرضتا عليها الحماية الفرنسية .

والثانية ناتجة عن الحركة الإستقلالية التى نشأت بصفة منظمة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وقطعت فى مقاومة الفرنسيين والمطالبة بحقوق البلاد شوطاً بعيداً ، حتى ترعرعت وبلغت حداً أقض مضاجع الفرنسيين فى الوقت الحالى .

وإذا كانت الحماية الفرنسية قد فرضت على تونس أن تسلم مقاليد أمورها لفرنسا التى تحاول أن تبقيها إلى الأبد مربوطة بعجلة امبراطوريتها ، فإن الحركة التونسية الاستقلالية قد كانت دائماً معارضة لهذا الاتجاه واستطاعت خلال الثلاثين سنة الماضية أن تثير حرباً عواناً ضد الخطط الفرنسية . فنجحت فى إيقاف



التجنيس بالجنسية الفرنسية ، واستفحال أمر الإدارة الفرنسية المباشرة واحباط سياسة الإدماج وغير ذلك .

وإذا كانت فرنسا قد استطاعت أن تخدع العالم فى الماضى بأنها تقوم فى تونس بمهمة تمدينية كاخدعت بعض التونسيين الذين تستند إليهم فى استتباب سيطرتها ، فإن هذه الخدعة لم تعد تنطلى على أحد ، بعد ما تبين للجميع — بعد تجربة دامت سبعة وستين عاماً — أن فرنسا لا تريد خيراً لهذه البلاد ، وأن الحماية قد عرقلت تقدمها ووقفت حجر عثرة فى سبيل رقيها .

وقد أصبح جميع التونسيين يؤمنون بأن تقدمهم لا يتأتى إلا بعد رفع النير الفرنسى عنهم واسترجاع استقلال البلاد وحريتها ، بعد أن فشلت كل المحاولات التى بذلت فى ظروف مختلفة للاستفادة من الحماية وتوجيهها فى صالح البلاد ، كنظام مؤقت ينتهى بالوصول إلى أن تتولى البلاد مقاليد أمورها وتحكم نفسها بنفسها .

وإذا كان الاستقلال حقاً طبيعياً لكل شعب ، فهو — علاوة على ذلك — شىء ضرورى لتونس ؛ إذ أنها لم تجن من الحماية الفرنسية إلا استنزاف ثروتها وبقاءها ترسف فى أغلال الجهل والفقر والمرض ، وتعريض منشآتها ومرافقها وأراضيها للدمار والخراب فى الحربين العالميتين الماضيتين .

وقد كان من المأمول — أثناء الحرب العالمية الأخيرة — أن تتحول فرنسا من أساليبها الاستعمارية ، وتحاول إقامة علاقتها بتونس على أساس استقلالها ، والتعاون معها داخل هذا الإطار على ما يحفظ مصالح الطرفين دون مساس بسيادة البلاد و كرامة أصحابها .

ولكن الحرب انتهت ، وعلى الرغم من أن فرنسا خرجت منها ضعيفة منهارة لا تستطيع أن تقف على رجليها دون معونة خارجية ، فإنها لم تتحول قيد أنملة عن سياستها الاستعمارية إزاء تونس ، ولم تستطع جميع التغيرات التى طرأت على كثير من البلاد المستعبدة التى تحررت من ربقة الاستعمار — إما بحد السيف ، وإما بالتفاهم — أن تحدث أثرها فى العقلية الفرنسية ، وتنبهها إلى أن عهد الاستعمار قد انقضى ، وأن دولا أعظم منها وأقدر على الاحتفاظ بمستعمراتها قد اضطرت إلى أن تسلم مقاليدها لأصحابها وتصلح أخطاءها الماضية ؛ مراعاة لمصالحها الحقيقية

لأنها قد أدركت أن المستقبل هو لحرية الشعوب ، وأن الاستعمار الذى أشرف على الانهيار لم يبق له مجال ، وأن الأساس الصحيح هو تقدير رغبات الشعوب وإقامة العلاقة معها على أساس التعاون الصادق وتبادل المنفعة المشتركة .

برغم هذا كله فإن فرنسا ما تزال مصرة على الاحتفاظ بما تسميه الامبراطورية الفرنسية فى الوقت الذى ترى فيه انهيار الامبراطورية البريطانية والهولندية أمام أعينها ، وفى الوقت الذى تواجه فيه داخل بلادها من المشاكل ما يكاد يفضى بها إلى الانهيار المحتوم .

ومع ذلك فما يزال الفرنسيون يتشبثون بالاستعمار ، ويحاولون أن يموهوا على الشعوب الرازحة تحت حكمهم بما يسمونه بمشروع « الاتحاد الفرنسى » .

أما هذه الشعوب فقد شقت طريقها إلى الاستقلال ولن تنطلى على تونس ولا على غيرها خدعة هذا الاتحاد الذى تعرف أنه بدعة جديدة يراد بها المحافظة على الاستعمار الفرنسى تحت ستار جديد .

والتونسيون جميعاً يدركون أن هذا الاتحاد إنما هو مظهر من مظاهر سياسة الإدماج التى حاولتها فرنسا فى الماضى وأخفقت فيها ، وأن هذا الاتحاد لا يمكن أن يتم بين تونس وفرنسا ؛ لأنه لا توجد هناك رابطة تربط بينهما ، وأن مستقبل بلادهم مرهون بكفاحهم وبمعاونة الجامعة العربية التى يعتبرون الانضمام إليها شيئاً طبيعياً تفرضه وحدة الجنس والدم واللغة والتاريخ والتقاليد .



الملاحق

– ١ –

نص معاهدة باردو

المنعقدة فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باى تونس – لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل ، كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات ودادها القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين .

وبناء على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائبا مفوضا من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباى المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إن معاهدة الصلح والمودة والتجارة ، وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باى تونس ، قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثانى : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان ، فقد رضى سمو باى تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الحربيتان — الفرنسية والتونسية — وتقرران معا بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام .

البند الثالث: تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته ، أو يعبث بأمن مملكته .

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباى وزير مقيم عام ، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ، ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الجانبين .

البند السادس : يكلف الممثلون الديبلوماسيون والقنصليون لفرنسا فى البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها ، وفى مقابل ذلك يلتزم سمو الباى بأن لايعقد أى عقدذى صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما .

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسهما بحق الاتفاق على وضع نظام مالى بالمملكة التونسية ، من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن : تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ، وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد ، وتكون حكومة الباى هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق .

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائرى من تهريب الأسلحة والذخائر ، فإن دولة سمو الباى تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر : سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها ، وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس فى أقرب وقت ممكن .

وكتب بباردو فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد الصادق باى

الجنرال بريار



— ٢ —

نص اتفاقية المرسى

المنعقدة فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباى المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية ، وفقاً لأحكام المعاهدة المبرمة فى الثانى عشر من شهر مايو سنة ١٨٨١ ، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة فى تحقيق أغراض سموه ، توثيقاً لعرى المودة بين القطرين العامرين ، إتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض ، واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية فى ذلك مسيو بول كامبون وزيره المقيم بتونس (الحامل لنيشان الليجيون دونور صنف أوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر الخ) ، فقدم الوزير المشار إليه أوراق اعتماده لعقد الإتفاقية المحددة فى البنود الآتية :

البند الأول : لما كان غرض سمو الباى المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها ، تكفل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية ، التى ترى الحكومة المشار إليها فائدة فى إدخالها .

البند الثانى : تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده سمو الباى لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر الذى لا يمكن أن يتجاوز ١٧٥٥٠٠٠٠ فرنك ، ولكنها هى التى تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهد سمو الباى المعظم بأن لا يعقد قرضاً فى المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية .

البند الثالث : يخصص اسمو الباى المعظم من مداخيل المملكة أولاً : المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذى ضمنته فرنسا ، ثانياً : مخصصات سمو الباى ، وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أى ٠٠٠ ٢٠٠ ١ فرنك)، وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية .



البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ ، فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل . ولا تتغير بها الأنظمة التى سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق إلى سمو الباى المعظم فى أقرب وقت ممكن .

وإيذاناً بصحة ما تقدم ، حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بختميهما .

وكتب بالمرسى فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

الإمضاء

على باي

بولس كامبون

— ٣ —

ميثاق المؤتمر الوطنى التونسى

بعد أن تناول المؤتمر الوطنى التونسى ، المنعقد يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٤٦ بعاصمة تونس ، وضعية البلاد السياسية بالدرس والتحليل ، وافق بالإجماع على الميثاق التالى :

حيث كانت البلاد التونسية قبل سنة ١٨٨١ دولة مستقلة ، تربطها بالخلافة الإسلامية روابط روحية أكثر منها سياسية .

وحيث كانت السيادة التونسية معترفاً بها دولياً — وقد أيد هذا خاصة ما أبرمته تونس من مختلف المعاهدات مع الدول .

وحيث عمدت فرنسا — بعد أن دافعت على استقلال البلاد لدى الدولة العثمانية نفسها — إلى إرغامها على قبول حمايتها ، بمقتضى معاهدة أجبر الملك محمد الصادق على إمضائها بالقوة القاهرة ، ولم يصادق عليها الشعب يوماً من الأيام .

وحيث أن معاهدة باردو لم تخرج الدولة التونسية من الأسرة الدولية ، ولم تجردها من سلطتها الداخلية والخارجية .

وحيث أن الحماية قد استحالت — بعد مضى خمس وستين سنة — إلى نظام استقلالى استعمارى ، جردت به تونس من سيادتها ومن خيراتها تجريداً منظماً ، فى حين أن مفهوم معاهدة باردو واتفاقية المرسى ومنطوقهما يقضيان بأن تكون الحماية نظاماً وقتياً شبيهاً بوصاية بسيطة .

وحيث أن الدولة الحامية لم تلتزم حدود سلطة المراقبة ، وحلت محل الدولة المحمية فى مباشرة الحكم والتصرف فى الشؤون العامة .

وحيث أن السلطة الفرنسية قد استحوذت على السلطة التشريعية — التى هى حق خاص لجلالة الباى ، حتى أصبح جلالته شبيهاً بموظف شرفى سام مضغوط على حريته الشخصية — وأن وزراء الدولة التونسية صاروا مجرد شخصيات لتزيين المحافل ، وأن العمال (المديرين والمحافظين) أصبحوا أعواناً

ينفـذون أوامر الراقبين المدنيين الفرنسيين ، وحيث أنها نزعت سلطات جميع الموظفين التونسيين ، وأسندتها لموظفين فرنسيين لم تكن خبرتهم ولا نزاهتهم في غالب الأحيان سالمتين من الطعن .

وحيث أن فرنسا التي التزمت علانية بحماية شخص الباي وعائلته قد خرقت المعاهدات مرة أخرى ، تخلعت عنوة ملك البلاد الشرعي جلالة محمـد المنصف ، معتدية حتى على القواعد الأصلية للدين الإسلامي .

وحيث أن هذه الاعتداءات قد نشأ عنها نظام إداري مضطرب ، لا هو إلحاق ولا حـــكم ذاتي ، وقد ضاعت فيه الأصول التشريعية ، وتلاشت فيه المسؤوليات .

وحيث سلـكت فرنسا — منذ أول عهد الحماية — سياسة تفـقير الأهالي مغتصبة أخصب أراضيهم ، ومخصصة أكثر من ثلثي الميزانية التونسية للموظفين (وجلهم من الفرنسيين) — وهي ميزانيـة لا رقابة للشعب عليها ، تتكون مداخيلها من جبايات تفرض على عدد السكان لا على الثروات ، وقد فرضت على تونس سياسة نقدية وجركية وتجارية ، تضر باقتصادها ، ولا تعود بالفائدة عليها في مبادلاتها مع البلاد الأجنبية .

وحيث كانت سياسة التفقير هـذه هي نتيجة سياسة تعمير البلاد بواسطة المعمرين والموظفين ، وفتح باب التجنيس للأهالي ، ومنح الجنسـية الفرنسية للمالطيين الإنجليز والروس البيض والأسبان الجمهوريين ، وحتى الإيطاليين في العهد الأخير ، لإكثار عدد الرعايا الفرنسيين بالنسـبة لعدد الأهالي ، والقضاء على شخصية البلاد التونسية .

وحيث أدى الإسراف المالي ، الذي تقتضيه هذه السياسة ، إلى عجز سلطة الحماية عن القيام بواجباتهم الاجتماعية نحو السكان العرب ، من حيث التغذية والسكن والإسعاف والتعليم .

وحيث أهملت سلطة الحماية واجباتها الإنسانية لفائدة الرأسمالية المسيطرة على البلاد ، ولم تؤد رسالتها التمدينية المزعومة ، التي تريد أن تبرر بها فرض حمايتها على البلاد .



وحيث أن فى تمثيل الجالية الفرنسية المقيمة فى تونس بالبرلمان الفرنسى اعتداء جديداً على السيادة التونسية ، ونقضاً خطيراً لأساس الوضعية الدولية للحماية

وحيث أن التونسيين قد حرموا فى بلادهم من الحريات الأولية ، وهى حريات التفكير والنشر والقول والاجتماع والتنقل ، وعاشوا أكثر من عشرين سنة تحت الأحكام العرفية

وحيث لم تحترم الدولة الحامية تعهداتها فى حراسة أمن الدولة وسلمت البلاد لدول المحور ، بينما بذل التونسيون دماءهم فى كل مناسبة للدفاع عن فرنسا وحلفائها

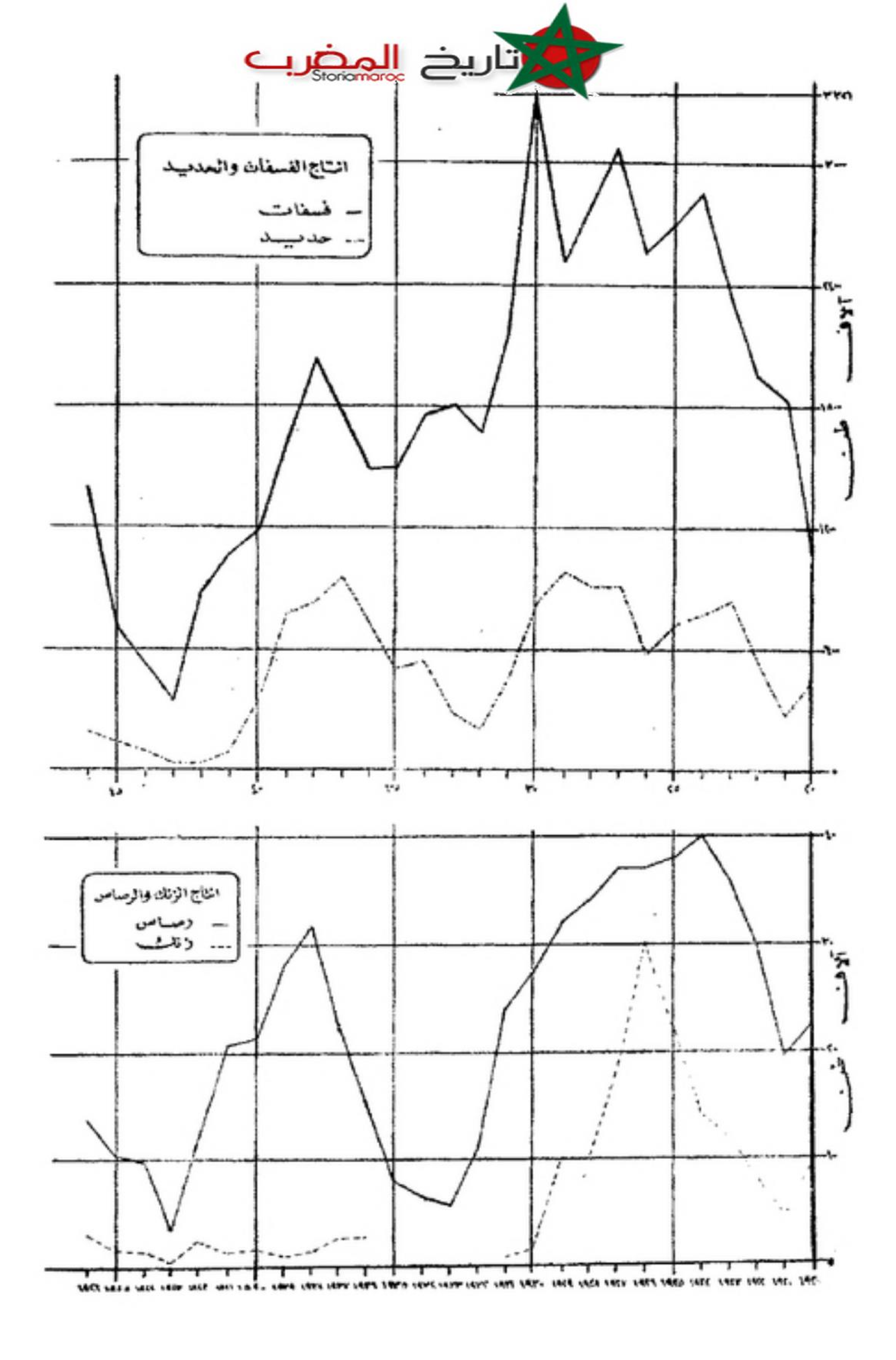
وحيث أن معاهدة باردو نصت على أن الحماية فى جوهرها نظام وقتى ، وأن مصالح الفرنسيين الناتجة عن هذا النظام المؤقت لا يمكن بحال أن تكون لها صفة الدوام والاستمرار

وحيث أنه من جهة أخرى لا يمكن لمصالح دولة حامية أن تحول دون حقوق الشعب الثابتة فى تقرير مصيره بكامل الحرية .

وحيث أن الاستعمار يعتبر بحق سبباً للتنافر بين الدول ، ومثاراً لمشاكل دولية — وقد عبرت الأمم المتحدة عن استنكارها له بحكم صريح ، وجعلت من بين الأهداف التى خاضت من أجلها غمار الحرب « حق الشعوب كلها فى اختيار نوع الحكم الذى ترتضيه لنفسها ، واسترجاع حقوق السيادة والاستقلال إلى الأمم التى انتزعت منها قهراً »

وحيث أن هـذه النظرية الجديدة أخذت تتجلى وتتأكد أثناء المؤتمرات العالمية المختلفة ، وقد كانت فرنسا من بين الدول الاستعمارية التى صادقت على المبدأ القائل : « ليس لأية أمة الحق فى أن تحكم الشعوب الواقعة تحت سيطرتها حكما أبدياً »

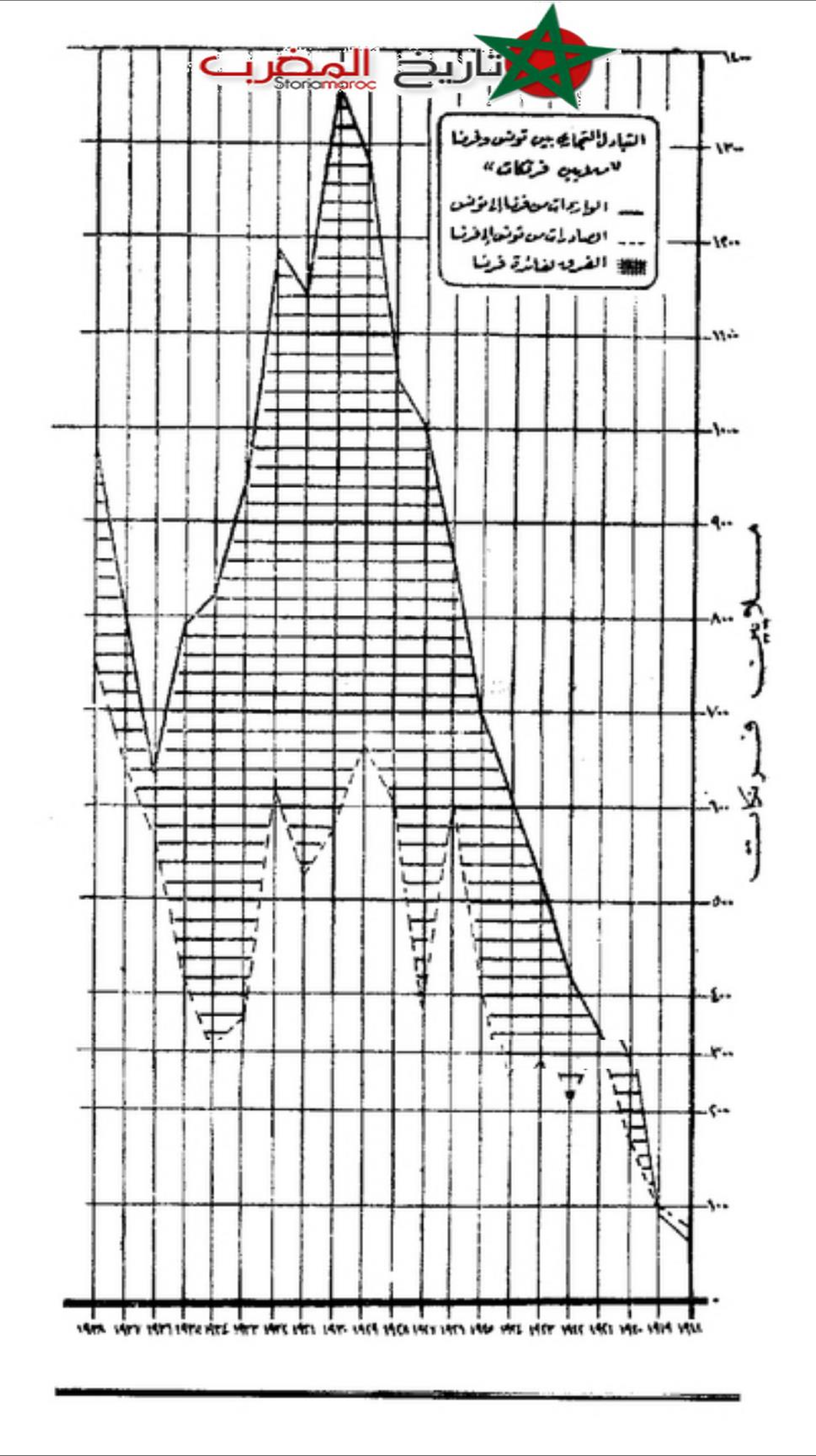
لهذا كله فإن المؤتمر الوطنى التونسى يعلن : إن نظام الحماية نظام سياسى واقتصادى لا يتفق مطلقاً مع سيادة الشعب التونسى ومصالحه الحيوية ، وأن هذا النظام نظام استعمارى قضى على نفسه أمام العالم بالإخفاق ، بعد تجربة خمس وستين سنة ، كما يعلن عزم الشعب الثابت على استرجاع استقلاله التام ، والانضمام — كدولة ذات سيادة — إلى جامعة الدول العربية ، وهيئة الأمم المتحدة ، والمشاركة فى مؤتمر الصلح .


انتاج الفسفات والحديد
فسفات
حديد
انتاج الزنك والرصاص
رصاص
زنك

المـيزان التجـاري
«ملايين فرنكات»
■ الصادرات
□ الواردات

٠٠٠٠ م فرنكات
٢٠٠٠
١٥٠٠
١٠٠٠
٥٠٠
٠

١٩٢١ ١٩٢٢ ١٩٢٣ ١٩٢٤ ١٩٢٥ ١٩٢٦ ١٩٢٧ ١٩٢٨ ١٩٢٩ ١٩٣٠ ١٩٣١ ١٩٣٢ ١٩٣٣ ١٩٣٤ ١٩٣٥ ١٩٣٦ ١٩٣٧ ١٩٣٩


التبادل التجاري بين تونس وفرنسا
«بملايين فرنكات»
الواردات من فرنسا الى تونس
الصادرات من تونس الى فرنسا
الفرق لفائدة فرنسا
١٤٠٠
١٣٠٠
١٢٠٠
١١٠٠
١٠٠٠
٩٠٠
٨٠٠
٧٠٠
٦٠٠
٥٠٠
٤٠٠
٣٠٠
٢٠٠
١٠٠
٠
١٩٣٨ ١٩٣٧ ١٩٣٦ ١٩٣٥ ١٩٣٤ ١٩٣٣ ١٩٣٢ ١٩٣١ ١٩٣٠ ١٩٢٩ ١٩٢٨ ١٩٢٧ ١٩٢٦ ١٩٢٥ ١٩٢٤ ١٩٢٣ ١٩٢٢ ١٩٢١ ١٩٢٠ ١٩١٩ ١٩١٨



المراجـــع

العربية :

فتح العرب للمغرب ... ... : حسين مؤنس ... ...

الخلاصة النقية ... ... : محمد الباجي المسعودي ... ...

المؤنس في تاريخ افريقيا وتونس ... : ابن أبي دينار القيرواني ... ...

المسالك والممالك ... ... : ابن حوقل ... ...

كتاب العبر ... ... : ابن خلدون ... ...

نهاية الأرب في فنون الأدب ... ... : النويري ... ...

البيان المغرب في أخبار المغرب ... : ابن عذارى ... ...

الكامل في التاريخ ... ... : ابن الأثير ... ...

معجم البلدان ... ... : ياقوت الحموي ... ...

كتاب الولاة ... ... : الكندي ... ...

المسالك والممالك ... ... : البكري ... ...

تاريخ الأمم والملوك ... ... : الطبري ... ...

تونس الخضراء ... . : دائرة المعارف الإسلامية . ١٩٤٣ ...

التقويم التونسي ... ... : الحبيب بن عمر . ١٩٤٦ (تونس) ...

العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية : الطاهر الحداد . ١٩٢٧ (تونس) ...

وثائق مكتب المغرب العربي ... ...

وثائق الحزب الحر الدستوري التونسي ... ...



الفرنسية :

Histoire de l'Afrique du Nord, Ch. André Jullien, Paris 1937.

Encyclopédie Coloniale et Maritime, Tunisie, Paris 1942.

La Tunisie, J. Despois, Paris 1930.

La politique française en Tunisie, P.H.X. Paris 1891.

Législation en Tunisie, M. Bompard, Paris 1888.

La colonisation agricole en Tunisie, D. Zolla, Paris 1899.

Etude sur la colonisation officielle en Tunisie, Tunis 1919.

Documents Diplomatiques (affaires de la Tunisie 1870-81-96-97), Paris.

L'Etat Tunisien et le Protectorat Français, E. Fitoussi et A. Benazet, Tunis.

Souveraineté et Nationalité en Tunisie, L. Agnesse, Paris 1930.

La Tunisie Martyr. Ses revendications. Paris 192(

La Tunisie après la guerre, Rodd Balek, Paris 192

Les finances Tunisiennes, G. Guenée, Tunis 193

Principes du Contentieux Administratif Tunisien, R. 1922.

De la Juridiction française en Tunisie, M.S. Berg

Régime légal et Fiscal des Sociétés en Tunisie, J. Co Tunis.

Code annoté de la Tunisie, P. Zeys, Nancy.

Rapports de la Sous Commission d'Etudes Economiq mes I, II et III).

Conférences sur les administrations tunisiennes, T

Compte rendu des travaux du Congrès de l'Afrique (Tomes I et II).

Etudes sur le régime douanier de la Tunisie, M. Isa

Enquête sur l'alimentation en Tunisie, Dr. E. Burn

La Tunisie aux fonctionnaires, Abel Hac, Tunis

Le Destour et la France, H. Bourguiba, Paris.

Procès verbaux du Grand Conseil de la Tunisie, Tunis 1932-46.

La Tunisie, Exposition Universelle de Paris, 1900.

Rapport au Président de la République sur la situation en Tunisie en 1896, Paris.

Mines, Carrières et Phosphates, P. Zeys, Nancy 1921.

La Propriété Immobilière, G. Soulmagnon, Paris 1933.

Loi foncière et réglements annexes, P. Cambon et M. Massicault, Paris 1893.

La propriété foncière en Tunisie, P. Cambon, Tunis 1886.

Conférences sur les administrations tunisiennes, Tunis 1902.

Commerce de la Tunisie, Tunis 1932-37.

Union Douanière France-Tunisie, A. Giroud, Paris 1939.

L'industrie extractive en Tunisie, K. Roberty, Tunis 1907.

La Justice Française en Tunisie, G. de Sorbier de Pougnadoresse, Paris 1897.

L'enseignement public ~~dans la Régence de Tunis,~~ M.L. Machuel, Paris 1889.

Les clauses coloniales dans les accords franco-italiens du 7 janvier 1935, Paris 1936.

L'industrie minérale en Tunisie, L. Berthon, Tunis 1922.

Les italiens de Tunisie et les accords Laval-Mussolini de 1935, Monchicourt, Paris 1938.

Statistique générale de la Tunisie, Tunis 1928-35-38.

Une loi agraire en Tunisie, De Montety.

Les populations indigènes et la Terre Collective en Tunisie, E. Dumas.

Attention en Tunisie, Paris 1931.

Projet sommaire d'un plan général de paysanat, Secrétariat général du Paysanat, Tunis 1944.

Journal Officiel Tunisien.

Evolution de l'industrie minière, P. Reufflet. Tunis, 1931.

Le tarif tunisien, 1936.

Essai sur la dualité législative et judiciaire en Tunisie, V. Bismut. Dijon, 1922.

فهرس الكتاب